



الجلسة العامة ١٩

الجمعة، ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد يان كافان (الجمهورية التشيكية)

السيدة بييرانتوزي (بالاو) (تكلمت بالانكليزية):
بادئ ذي بدء، أود أن أتقدم إلى السيد كافان بالتهنئة على
انتخابه بنجاح لمنصب القيادة لهذه الجمعية العامة وأن أعرب
عن ترحيب بلدي بتيemor الشرقية وسويسرا بعد انضمامهما
مؤخرا إلى أسرتنا، أسرة الأمم.

نجتمع هنا بعد مضي أكثر من عام بقليل على وقوع
الأحداث المأساوية والمعدومة الضمير في ١١ أيلول/سبتمبر
٢٠٠١. وما زال العالم يجاهد لكي يتعامل مع العواقب
الكاملة للهمجية غير الإنسانية للهجمات هنا في نيويورك
وفي الاسكندرية بفرجينيا. ونظرا للعدد الكبير من المجالات
التي فيها لمختلف أعضاء هذه المنظمة مصالح مختلفة وعادة
متضاربة، يمكننا جميعا استخلاص الأمل والفخر من حقيقة
أن التضامن الذي تجلّى بهذا الوضوح في الجمعية العامة في
العام الماضي لا يزال، إلى حد بعيد، باقيا حتى اليوم. وتواصل
الحكومات في جميع أنحاء العالم التعاون في جهود التعرف
على المنظمات الإرهابية وتحديد أماكنها وإغلاقها، وكذلك
الذين من شأنهم تقديم سبل الراحة والعون إلى مثل هذه
المنظمات.

نظرا لغياب الرئيس، تولت الرئاسة نائبة الرئيس،
السيدة جاريو سينوفا (كازاخستان).
افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

**خطاب السيدة ساندرنا بييرانتوزي، نائبة الرئيس ووزيرة
الصحة في جمهورية بالاو**

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالانكليزية): تستمع
الجمعية الآن إلى بيان من صاحبة الفخامة السيدة ساندرنا
بييرانتوزي، نائبة الرئيس ووزيرة الصحة في جمهورية بالاو.

اصطحبت السيدة ساندرنا بييرانتوزي، نائبة الرئيس
ووزيرة الصحة في جمهورية بالاو، إلى المنصة.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالانكليزية): من دواعي
سروري أن أرحب بصاحبة الفخامة السيدة ساندرنا
بييرانتوزي، نائبة الرئيس ووزيرة الصحة في جمهورية بالاو،
وأدعوها إلى مخاطبة الجمعية العامة.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي
ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع
أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر
التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الاستقرار الوطني والدولي. وبالمثل يشعر الإرهابيون والمتعاطفون معهم بالارتياح حينما يواصل قادتهم الحديث باللغة القديمة عن كيفية الرد على الإرهاب، عوضاً عن الكلام عن كيفية منع أو استباق الهجمة التالية. ولا شيء يسعد قوى الإرهاب العالمي أكثر من سماع أعضاء الائتلاف العالمي لمكافحة الإرهاب يتحدثون عن استجابات محسوبة ومتفق عليها للفظائع المقبلة.

وخلاصة القول هي ما يلي: إن إمكانات الضرر المأساوي كبيرة للغاية بحيث لا نستطيع انتظار وقوع الهجمة التالية. وفي هذا الصدد، تؤيد بالاو تماماً الولايات المتحدة في عزمها على استباق هجمات أخرى وفقدان الأرواح. إن مبدأ التعددية الذي يستحق الثناء، والعمل المبني على توافق آراء شيء جيد، ولكنه لا يمكن أن يبرر ولن يكون عذراً لضياح أرواح البشر. وتدهور حياة الإنسان، وهو ما سينجم عن إعطاء من يعتمد على الإرهاب أو يرعاه الفرصة للضرب أولاً، سواء بصورة مباشرة أو عن طريق الوكلاء. ولذلك تناشد بالاو مرة أخرى أعضاء الأمم المتحدة التضامن في التزامهم من أجل منع المآسي في المستقبل.

وكما لوحظ من قبل، يمكننا، نستمد بعض الرضا من كون الشعور الودي ووحدة الهدف اللذين سادا فور وقوع الاعتداءات غير الإنسانية في العام الماضي ما زالوا قائمين إلى حد كبير. ومع ذلك، تلاحظ بالاو أيضاً أن مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الذي عُقد مؤخرًا، كشف عن نقص كتيب في الالتزام بالتصدي للاحتياجات الإنمائية للغالبية العظمى من الدول. وتقاعس دول رئيسية عن تجديد التزامها بأهداف مؤتمر قمة الأرض الذي عقد في ريو أمر مخيب للأمال بنفس القدر. وتلك التطورات، إذا أخذت مجتمعة، تدل بوضوح على أن ذلك الشعور الودي والتضامن يقتصران على أمور تمم العالم المتقدم النمو أقصى اهتمام.

وبالو، على الرغم من القيود المتأصلة التي يفرضها حجمها وبعدها، ومحدودية قدراتها وضعفها الاقتصادي، قد ألزمت نفسها بالعمل مع مجتمع الأمم بغية دحر الإرهابيين والمتعاطفين معهم. وما فتئنا نتابع بقوة إدخال تنقيحات في قوانيننا تيسر جمع المعلومات بشأن الأشخاص المشتبه فيهم والأنشطة المشتبه فيها، وتبادل المعلومات مع ولايات قضائية أخرى بغية إيقاف التعاملات المالية المشتبه فيها، وفرض عقوبات جنائية محلية على الجرائم عبر الوطنية، والتحديد الدقيق لأعمال الإرهاب بوصفها جرائم طبقاً لنظامنا القانوني المحلي، ولتبسيط إجراءاتنا لتحرير الأصول وتبادل المجرمين بغية التعاون بشكل أفضل مع رفقاتنا في هذه الحرب التي نشهها على الإرهاب.

ومع ذلك، فالقيود التي أشرت إليها تعيق جهودنا الهادفة إلى تنفيذ هذه القوانين بصورة تامة. وعلى الرغم من عمق رغبتنا في دعم الحرب العالمية على الإرهاب، فبدون مساعدة من الدول المتقدمة النمو، لن نستطيع بالاو، مثلها مثل العديد من الأمم النامية الأخرى، المشاركة بصورة فعالة في هذه الحملة الحيوية. ولذلك، تقول بالاو لمن يقودون الكفاح ضد الإرهاب "تفضلوا بإعطائنا الأدوات التي نحتاج إليها لكي نسهم إسهاماً جاداً في هذه الحرب، ولكي نقدم دعماً عملياً لجهودكم".

وبينما تظل الأغلبية العظمى للأمم المتحدة في رغبتها في هزيمة الإرهاب - وذلك مدعاة للأمل - هناك أيضاً أسباب للقلق. فبعض الدول تبدو مترددة في عزمها على اتخاذ إجراءات جادة لمنع هجمات الإرهابيين، بينما يبدو البعض الآخر غير مدرك تماماً للدينامية الجديدة لعالم ما بعد ١١ أيلول/سبتمبر. وأولئك الذين أيدوا أحداث ١١ أيلول/سبتمبر أو يتغاضون عنها، يشعرون بالارتياح حينما يسمعون أعضاء هذه الهيئة يتكلمون عن انتظار توافق آراء قبل العمل على إزالة التهديدات الحقيقية التي يتعرض لها

الوقت نفسه، تسعى إلى الحصول على تأييدنا لأهدافها ومبادراتها. وهذا، أيضا، غير مقبول.

ولحسن الحظ أن معظم العالم المتقدم النمو، بما في ذلك حكومات الاقتصادات الصناعية الكبرى في اليابان والاتحاد الأوروبي، اعترف بمسؤوليته وأيد الاستجابة الصحيحة الوحيدة للأثر السليبي القائم والآخذ في التفاقم لتغير المناخ، وهي بروتوكول كيوتو، والفلسفة التي يجسدها، والتي تركز على المستقبل وتغفر الماضي. وقد حان الوقت لتلك البلدان المتقدمة النمو التي تخلت عن مسؤولياتها ونأت بنفسها عن بروتوكول كيوتو لكي تنهي تجاهلها الفاسي لمصير تلك الدول الأكثر ضعفا أمام الآثار السلبية لتغير المناخ، وتقر بأن بروتوكول كيوتو لا يزال هو الخطوة الأولى الوحيدة الجادة نحو معالجة مسألة تغير المناخ بشكل شامل، وتنضم إلى مجموعة الأمم العظيمة التي تعهدت بالعمل معا عن طريق بروتوكول كيوتو وما بعده، لمكافحة آثار تغير المناخ.

ولقد حان الوقت للاستفادة من الدروس التي تعلمناها من الحرب ضد الإرهاب، وهي دروس تتعلق بالأهمية الأساسية للعمل معا لمواجهة أي تهديد مشترك، ودروس تتعلق بالترابط الحقيقي جدا بين جميع الدول، ودروس متعلقة بحاجة الدول وقدرتها على الموازنة بين الشواغل العالمية الحقيقية والمصالح الذاتية المتصورة، وتطبيقها على التهديدات التي يفرضها تغير المناخ وارتفاع منسوب البحار.

خلال ملاحظاتي اليوم، أكدت على تأييد بالاو القوي - وفي بعض الحالات على مطالبها - من أجل القيام بعمل عالمي للتصدي للتهديدات الكبرى التي يتعرض لها الاستقرار والتقدم في هذا النظام العالمي الجديد. وهذا، لأنه أصبح من الواضح، أكثر من أي وقت مضى، أن أوسع

وعدم إحراز تقدم بشأن التنمية المستدامة يوحي بقوة أيضا بأن العالم المتقدم النمو لا يزال يرى الدول النامية، مثل بالاو، مجرد أعضاء رمزيين في المجتمع الدولي، بدلا من كونهم شركاء قادرين على البقاء. ووجهة النظر الراهنة التي يبدو أن الدول المتقدمة النمو ترى من خلالها العالم النامي غير مقبولة ولا يمكنها أن تؤدي إلا إلى قدر أكبر من القلق وعدم الاستقرار في المستقبل.

ولقد حان الوقت لكي يكون لوحدة الهدف التي اتسمت بها الحرب العالمية ضد الإرهاب تأثير مماثل على الحملة العالمية من أجل التنمية المستدامة. وحن الوقت للقيام بعمل إيجابي لمعادلة آثار العولمة وتصحيح الاختلالات التكنولوجية التي توسع الفجوة بين الدول المتقدمة النمو والدول النامية. وحن الوقت لاتخاذ إجراء محدد لإعطاء الدول النامية الأدوات التي تحتاجها لإدارة وتسريع تنميتها بطرق تؤدي إلى الاستعاضة عن الاعتماد على المعونة الأجنبية بالاعتماد على الصناعة الوطنية. وحن الوقت لتنفيذ تدابير لوضع حد لتهميش البلدان النامية في الاقتصاد العالمي الجديد. وفي هذا الشأن، ترحب بالاو بمبادرة كويرومي وتنحي عليها، باعتبارها واحدة من النتائج الإيجابية القليلة، للأسف، لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، وتدعو كل الدول المتقدمة النمو الأعضاء في الأمم المتحدة إلى طرح مبادرات مماثلة.

إن موقف بعض أعضاء هذه الهيئة بشأن مسائل بيئية جوهرية تدل أيضا على أن التضامن العالمي قاصر على مجالات تم الدول الكبرى في العالم المتقدم النمو. والدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي حظيت، ولا تزال تحظى، بأعلى مستويات المعيشة، فعلت هذا، ولا تزال تفعل هذا على حساب التكامل البيئي لكوكينا. وتلك الدول التي تبعث منها أكبر كميات من الغاز تهدد حياة الدول الجزرية الصغيرة مثل بالاو، واضعة راحتها فوق وجودنا ذاته. وفي

أمن فعال تغير تغيرا جذريا، ومع ذلك، فإن واحدة من أهم الهيئات التي تتناول مسألة الأمن، وأعني مجلس الأمن، ظلت كما هي دون تغيير. ومن الصعب أن يكون هذا صوابا. ففي هذه البيئة الجديدة، حان الوقت لإعادة دراسة تشكيل مجلس الأمن وسلطاته، وللنظر في كيفية جعله أكثر سهولة من حيث الوصول إليه، وأكثر قابلية للمساءلة، ولإيجاد الطرق لزيادة قدرته على الاستجابة بطريقة سريعة ومرنة وفعالة للتهديدات التي يتعرض لها السلم، والتي من المؤكد أنها ستثار في المستقبل.

في الختام، اسمحوا لي بأن أؤكد مرة أخرى تفاني بالاو وإصرارها على المشاركة في الجهود العالمية للتصدي للتحديات التي تواجهنا جميعا. وستواصل بالاو بذل قصارى جهدها لدعم الاستجابات العالمية للتهديدات التي يتعرض لها السلم والاستقرار، وعلى وجه الخصوص التهديدات المتوسطة الأجل والطويلة الأجل، مثل تغير المناخ وارتفاع منسوب البحار واتساع الفجوة بين الدول المتقدمة النمو والدول النامية. وبالنيابة عن جمهورية بالاو، حكومة وشعبا، أَدعو كل أعضاء هذه المنظمة العظيمة إلى أن يفعلوا نفس الشيء.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر نائبة الرئيس ووزيرة الصحة بجمهورية بالاو على البيان الذي أدلت به من فورها.

اصطحبت السيدة ساندرنا سومانغ بيدراتتوزي، نائبة الرئيس ووزيرة الصحة بجمهورية بالاو إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة لدولة الأونرابل لويس ستريكر، نائب رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية والتجارة وشؤون المستهلكين بسانت فنسنت وجزر غرينادين.

مشاركة ممكنة في الاستجابة لتلك التهديدات يجب أن تشجع، إذا أريد حقا التوصل إلى حلول دائمة.

وفي ضوء تلك الحقيقة، لا بد لبالاو من أن تلاحظ مرة أخرى سخافة استبعاد أي شريك محتمل من جهود الأمم المتحدة للتصدي للتحديات التي نواجهها الآن والاستعداد لمواجهة التحديات التي يجتهد المستقبل. وذلك الاستبعاد يتسم، بشكل خاص، بقصر النظر في جهود المجتمع الدولي التي تتجاوز السياسات وتتناول الشواغل الإنسانية الأساسية مثل الصحة والتعليم. ولهذا السبب، يتعين على بالاو أن تدعو، أعضاء الأمم المتحدة، مرة أخرى، للترحيب بجمهورية الصين - تايوان - في هذه المنظمة. وينبغي لكل الأعضاء في هذه الهيئة، أن يؤيدوا اشتراك جمهورية الصين - تايوان - على أقل تقدير، في منظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والهيئات المماثلة المكرسة لتحسين الظروف الإنسانية. فلا ينبغي السماح للسياسات وحدها بأن تهدد بالخطر أو تمنع تنمية جهد عالمي حقيقي لتخفيف المعاناة الإنسانية وتحسين ظروف معيشة البشر.

في مجال الصحة، ظهرت أمام هذه الهيئة في الماضي، حيث ناقشت الآثار السيئة لاستخدام التبغ ومسؤوليتنا عن حماية شبابنا من تهديد إدمان تدخين التبغ. وها أنا أقف أمام الجمعية اليوم، مرة أخرى، لأطلب تأييدها التام للاتفاقية الإطارية المعنية بالرقابة على التبغ، من أجل مكافحة الأمراض المتعلقة به ومضاعفاتها.

وخلال هذه الملاحظات، عدت مرارا إلى فكرة الأمن. وهذا أولا لأننا نشعر بنقص الأمن في أعقاب الاعتداءات الشريفة التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. إن فكرة الأمن ذاتها اكتست معنى جديدا. وفهمنا المشترك لذلك النوع من التعاون والتكامل الضروري لتوفير

الاستقلال، وأفغانستان في كفاحها من أجل التحرير والسلام والاستقرار.

وأقول دون تردد أو موارد إن العالم اليوم في حاجة إلى الأمم المتحدة أكثر من حاجته إليها في أي وقت مضى.

إن الأنشطة الحالية المتعلقة بالحرب ضد الإرهاب تشد اهتمامنا جميعا إليها الآن. وكنا جميعا منشغلين في الأسبوع الماضي بإحياء الذكرى المهيبة لأحداث ١١ أيلول/سبتمبر التي تقشع لها الأبدان، بمناسبة الذكرى السنوية الأولى للهجمات الإرهابية الوحشية ضد الولايات المتحدة الأمريكية. وعلينا جميعا، أي على العالم كله، أن نلزم أنفسنا بضمان عدم وقوع مثل هذه الأحداث مرة أخرى إلى الأبد. ونشيد بعمل لجنة مكافحة الإرهاب التي أنشأتها الأمم المتحدة لضمان الامتثال لقرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١).

ولقد أسهمت سانت فنسنت وجزر غرينادين بالفعل في هذا الجهد، بتنفيذ مجموعة من التدابير لمكافحة الإرهاب ولمساعدة الجهد العالمي في هذا المضمار. فنحن ندرك الروابط القائمة بين الإرهاب والأنشطة الإجرامية الدولية، مثل الاتجار غير المشروع بالمخدرات، وغسل الأموال، والجريمة المنظمة. وتتعهد بالقيام بكل ما في وسعنا لمكافحة هذه التهديدات.

وعلى غرار الكثير من الأمم الأكثر فقرا في العالم، فإن سانت فنسنت وجزر غرينادين، قد أعجزها الدين الخارجي. وعبء هذا الدين يعني أن المجالات ذات الأهمية البالغة لتنميتنا، مثل التعليم ومكافحة الفقر والتنمية الاجتماعية، تفتقر إلى الموارد التي تلمس الحاجة إليها من أجل تقدم شعبنا.

ولا يزال السعي وراء التنمية المستدامة محورا لجهود شعبنا من أن يبني لنفسه حياة أفضل. ولبلوغ هذه الغاية،

السيد ستريكو (سانت فنسنت وجزر غرينادين)

(تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن سانت فنسنت وجزر غرينادين حكومة وشعبا، يسعدني أن أقدم تهانتي الخالصة للرئيس يان كافان، على تقلده منصب رئيس الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة. وأود أيضا أن أعرب عن تقديرنا وشكرنا للرئيس السابق، السيد هان سونغ - سو، للطريقة الممتازة التي أدار بها أعمال الدورة السادسة والخمسين.

كما أنتهز هذه الفرصة للترحيب بانضمام أحدث عضو بيننا، وهو الاتحاد السويسري إلى الأمم المتحدة. وأتطلع إلى قبول تيمور الشرقية عضوا بأسرة الأمم المتحدة قبل نهاية هذا الشهر.

وقبل كل شيء أود أن أحيي منظمنا، الأمم المتحدة، وأميننا العام، السيد كوفي عنان. ومنذ وقوع الهجمات الإرهابية في أيلول/سبتمبر من العام الماضي، تركز اهتمام العالم مرة أخرى على الدور الفريد للأمم المتحدة بدرجة لم يكن لها نظير من قبل، عندما أجمعت الأمم المتحدة رأيها على محاربة بلاء الإرهاب. وفي الأسبوع الماضي، استخدم الرئيس بوش بيانه أمام الجمعية العامة لطلب مساعدة الأمم المتحدة الخاصة والفريدة لمعالجة المشاكل المتعلقة بالعراق. وتنفس العالم الصعداء حينما سمع بقرار العراق الذي لقي الترحيب، بصدد السماح مرة أخرى لمفتشي الأمم المتحدة بالعودة إلى العراق دون شروط. ونحن نأمل أن يكون ذلك القرار فعالا في حل هذه المشكلة التي يمكن أن تكون لها نتائج لا تحمد عاقبتها بالنسبة للعالم أجمع. ونحن، بوجه عام، نؤيد حكم الأمم المتحدة الجماعي بدلا من أي عمل انفرادي طائش من جانب دولة أو دولتين من أعضاء الأمم المتحدة.

ولقد شهدنا أيضا النتائج المحسوسة المترتبة على تأييد

الأمم المتحدة لتيمور الشرقية في كفاحها من أجل

أن نتأكد من أن الصندوق العالمي لمكافحة هذه الأمراض به الموارد الضرورية للقيام بهذا العمل بكفاءة.

وبعد ست سنوات من استكمال جولة أوروغواي للمفاوضات وإنشاء منظمة التجارة العالمية، لا تزال بلادي تعاني من الآثار الجسيمة المترتبة على الاختلالات في القوة الاقتصادية في العالم. ولا بد من أن تكون القيود التي فرضها علينا حجما الصغير وضعفنا قد بدت الآن واضحة للجميع. وبينما نعبئ مواردنا البشرية المحدودة للدخول في مفاوضات على مستويات ثلاثة منفصلة، وهي منظمة التجارة العالمية والاتحاد الأوروبي ومنطقة التجارة الحرة للأمريكتين، نحث العالم أن يولي الاعتراف الواجب للحاجة إلى توشي المرونة في الترتيبات التجارية لبلدان مثل بلدي. ونود أن نرى تقييما واقعيًا للمعاملة الخاصة والتفضيلية في الهيكلية المستمرة للتبادل التجاري العالمي والترتيبات الاقتصادية. وسوف تتعرض قدرتنا على البقاء لخطر فعلي إذ انعدمت المرونة في هذه المفاوضات.

ونحن نرحب بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. ونشيد بالبلدان الأفريقية التي تجمعت لإطلاق هذه المبادرة الجديدة الجريئة الابتكارية. وأفريقيا في حاجة إلى مساعدة الأمم المتحدة وخصوصا إلى مساعدة البلدان المانحة. إلا أن أفريقيا في حاجة أيضا إلى مساعدة نفسها وذلك بالزام نفسها بالسلام والديمقراطية والحكم الصالح الذي يتطلب مكافحة الفساد في الحياة العامة. ونرحب بالجهود المبذولة الآن لإنهاء الصراع والحرب وتهيئة مناخ من الاستقرار والسلام في أنغولا وسيراليون والسودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

وإذ نتمتعن المشهد الدولي، يقلقنا انتشار طبيعة الفساد المخربة في الحياة العامة في الكثير من البلدان. وآثار هذه الظاهرة أكثر إضعافا للبلدان النامية. فالفساد يخرّب

تعلق بلادي توقعات كبيرة على نتائج المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية الذي انعقد في مونتيري، بالمكسيك، وكذلك على مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الذي احتتم أعماله مؤخرا في جوهانسبرغ، بجنوب أفريقيا. ومع أن هذه المؤتمرات قد ساعدت على تركيز بعض الاهتمام على أهمية برنامج التنمية الذي يتعين معالجته، وعلى التوصل إلى مستوى معين من توافق الآراء بشأن ما هو مطلوب من عمل، فلا بد لنا من أن ننعي تردد بعض البلدان المتقدمة النمو في التعبير بطريقة أكثر إيجابية عن التزاماتها المعلنة.

ولن يكون كافيا مجرد الاعتراف بهذه المشاكل وتفسيرها بإفصاح لأن الحاجة تدعو إلى أفعال لا أقوال من أجل تغيير هذا الحال. وهذا يتطلب الإرادة والموارد اللازمة لإحداث التغيير المطلوب. ولذا، ندعو أولئك الأعضاء من المجتمع الدولي أن يُسبغوا على أقوالهم واقعية، وذلك بتنفيذ الترتيبات الضرورية وتقديم التمويل اللازم للذين يمكننا بواسطتهما أن نتحكم في المشاكل العويصة للتنمية المستدامة. وسمحوا لنا بأن نذكّر المجتمع الدولي بالتزاماته بصدد بلوغ هدف الأمم المتحدة في رصد ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للمساعدات الإنمائية الرسمية.

وبلادي، مثلها مثل غيرها من البلدان في منطقة الكاريبي وفي أفريقيا، يتهددها بلاء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب/الإيدز. وواقع الأمر أن بلدي به ثاني أعلى معدلات الإصابة بهذا المرض بحسب تعداد السكان في الجماعة الكاريبية. ونحن في خطر من فقدان جيل كامل من شبابنا بسبب هذا المرض المروع. ونفتقد الموارد اللازمة للحصول على العلاج الضروري والعناية اللازمة للمصابين به. وعلينا جميعا أن نعمل معا، سواء البلدان المتقدمة النمو أو البلدان النامية، للقضاء على هذا المرض وغيره من الأمراض كالمالاريا والسل. ويجب علينا

وأنا لا يسعني أن أؤكد على هذه النقطة بقوة - لن تستطيع الأمم المتحدة أن تضطلع بهذا الدور إذا واصلت استبعاد تايوان من عضويتها. وإنما سنواصل دعم التطلعات المشروعة لـ ٢٣ مليون نسمة هم سكان تايوان، الذين لا صوت لهم في هذه الجمعية، حتى ينالوا العضوية في هذه الهيئة ووكالاتها، وفقا لمبدأ العالمية الذي تنادي به الأمم المتحدة.

إن حكومة وشعب سانت فنسنت وجزر غرينادين يرتبطان بالصدقة أيضا مع شعب وحكومة كوبا. ونحن نؤيد النداء العالمي، كما أعرب عنه في قرارات الأمم المتحدة، بإنهاء الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة ضد كوبا منذ حوالي ٤٢ عاما. وفي الواقع، إن مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة قد وجه هذا النداء لتيسير حرية انتقال مواطني الولايات المتحدة إلى كوبا.

وإننا نتمسك بحق الشعوب في تقرير المصير - وهو مبدأ عزيز جدا على شعبنا وحكومتنا. ومن غير الملائم ولا المقبول بالنسبة للأغلبية الساحقة من أمم العالم أن يفرض بلد واحد كل هذه المعاناة على بلد آخر دون أي سبب يبرر ذلك. وندعو الولايات المتحدة إلى أن تستمع إلى أصوات مواطنيها والكوبنجرس وبقية العالم وأن تدخل مع كوبا في حوار مجدي لما فيه فائدة البلدين.

وخلال السنة الماضية، شاهدنا مع القلق المتزايد تصاعد التوتر والعنف في الشرق الأوسط. وإننا ندرك أن الجهود الرامية إلى مكافحة الإرهاب الدولي جعلت مهمة تخفيف حدة التوتر وحل المشاكل في الشرق الأوسط أكثر صعوبة من أي وقت مضى. ونحن نؤيد الخطة التي تقضي بوجود دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جارتين داخل حدود آمنة يعترف بها الجانبان والمجتمع الدولي. ومرة أخرى، ندعو الجانبين إلى الامتثال لمختلف قرارات مجلس الأمن بشأن هذا الصراع. وإننا نؤيد جهود اللجنة الرباعية

اقتصادات تلك البلدان لأن الموارد في واقع الأمر، تؤخذ من الفقراء وتعطى للأغنياء. ومنذ فترة وجيزة، صادقت بلادي، كجزء من حربها ضد الفساد في الحياة العامة على اتفاقية منظمة الدول الأمريكية لمكافحة الفساد، والتي تنص فيما تنص عليه من أشياء أخرى، على تجريم الشراء غير المشروع من جانب الموظفين العمامين وعلى وضع تشريعات بشأن التزاهة تقتضي الإفصاح عن موجودات موظفين عمامين معينين.

وبكل تواضع، أقترح على الأمم المتحدة أن تسلم باستشارة الفساد في الحياة العامة وما يترتب على ذلك من آثار ضارة، وأن تتخذ خطوات نحو اعتماد وتعزيز اتفاقية لمكافحة الفساد في إطار الأمم المتحدة. إن سانت فنسنت وجزر غرينادين تقيم علاقة خاصة ومفيدة للغاية مع جمهورية الصين في تايوان، ونحن نُقيّمها. وتمثل هذه العلاقة اعتبارا للصدقة والولاء والتبادلية والقيم المشتركة في علاقتنا. إن جمهورية الصين في تايوان، التي تأتي في المركز السابع عشر بين الاقتصادات الأكبر في العالم، هي بلد يبلغ تعداد سكانه ٢٣ مليون نسمة، وقد حققت طفرات هائلة خلال سنوات قليلة لتصبح من أكبر الدول المتقدمة اقتصاديا في الشرق الأقصى. وهي بلد يمارس حقوق الإنسان ويعززها، كما أن حكومته منتخبة ديمقراطيا من خلال تعبير مواطنيها الحر غير المقيد.

وإننا نؤيد بقوة حق تايوان في أن تكون عضوا في هيئة الأمم هذه، ولا يمكننا أن نفهم كيف يستريح الضمير الجماعي للدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى القبول باستبعاد تايوان، ذلك البلد المحب للسلام والمسؤول والديمقراطي والتقدمي. إن للأمم المتحدة دورا ينبغي لها أن تؤديه فيما يتصل بالعلاقات بين تايوان وجمهورية الصين الشعبية. وينبغي للأمم المتحدة أن تقوم بدور تيسيري من خلال توفير محفل للمصالحة والوفاق بين الجانبين. ولكن -

الذي سيفضي إلى المؤتمر الذي يعقد في موريشيوس في عام ٢٠٠٤. وما زلنا نواجه تهديدا لمنطقتنا ومحيطاتنا نتيجة مرور النفايات النووية الخطرة في مياهاها. ولا بد أن يفهم المجتمع الدولي مدى هشاشة نظمنا الإيكولوجية. وعلينا أن نقلل المخاطر بوضع حد لتلك الممارسة، ولذا، نطالب الأطراف الجانية بأن تحترم البحر الكاريبي بوصفه منطقة خاصة للتنمية الاقتصادية في إطار التنمية المستدامة.

إنني أنتهز هذه الفرصة لتركيز جهودنا نحو زيادة حساسية المجتمع الدولي إزاء شواغل دولتنا الجزرية الصغيرة النامية. فمنظورنا مستمد من تاريخنا وتجاربنا. وكثيرة هي التحديات التي تواجهنا في عالم يتسم بالعملة وتحرير التجارة. وإننا نتقدم بنداء خاص من أجل إيلاءنا اعتبارا خاصا، سنصبح من غيره مهمشين تماما. إن تطلعات شعبنا هي نفس تطلعات البلدان الأخرى. فنحن نرغب في السلام والاستقرار والديمقراطية واحترام حياة البشر ورفع المستوى المعيشي والاجتماعي. ونعتزم أن نعمل جاهدين من أجل تحقيق تلك المقاصد. لقد مر شعبنا بمراحل من الاسترقاق والسخرة والاستعمار والإمبريالية، ومع ذلك كُتِب لنا البقاء. وبدعم من البلدان المانحة وحسن نواياها، وباجتهادنا وبعون الله، نعتزم أن ننجح.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيد إير ميتا، نائب رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية في ألبانيا.

السيد ميتا (ألبانيا) (تكلم بالانكليزية): أسمحوا لي أن أتوجه بأطيب تمنياتي للسيد كافان بمناسبة انتخابه لمنصب رئيس الجمعية العامة في دورتها السابعة والخمسين، وأن أهنيئ سلفه، السيد هان سونغ - سو، على ترؤسه باقتدار أعمال الدورة الماضية. وأود، في الوقت ذاته، أن أعنتم هذه الفرصة لأهنيئ الاتحاد السويسري وتيمور الشرقية على عضويتها

وندعوها إلى مواصلة جهودها لصنع السلام بشيء من الإلحاح. ونحن ندعم جهود هذه اللجنة دعما غير محدود. ونحث في الوقت نفسه، على ضبط النفس والتحلي بالحصافة في البحث عن حل شامل للمشكلة. ونذكر جميع الأطراف أن أكبر استخدام للقوة يكمن في ضبط النفس في استخدام القوة. ونحث المجتمع الدولي على التأكد من أن كل قرارات مجلس الأمن يتم تطبيقها بإنصاف وعدالة ومساواة على كل دول الصراع في المنطقة ومع تلافي مظهر التطبيق الانتقائي أو الاعتباطي أو التعسفي حيثما يتلاءم مع مصالح بعض الدول.

وفي جنوب آسيا، فإننا نشق أن حدة التوترات ستخف فيما يتعلق بالصراع في كشمير. فتممة مخاطر وتهديدات جسيمة بالنسبة للعالم قاطبة إذا خاض البلدان الرئيسيان في ذلك الصراع حربا شاملة، واستخدما أسلحة نووية.

إننا نؤيد كل جهد يستهدف تنشيط عمل الجمعية العامة حتى يمكن مجددا أن تستخدم طاقتها الجماعية وحكمتها بما لها من ثقل لحسم أفدح التوترات التي تؤثر على المجتمع الدولي. وينبغي للجمعية العامة أن تكون أكثر دينامية لتعكس إرادة الدول الأعضاء كافة. وإننا نؤيد أيضا الحاجة إلى إصلاح مجلس الأمن حتى يتواءم مع الأوضاع القائمة في العالم اليوم وليس كما كان الحال بعد الحرب العالمية الثانية. وإننا نؤيد تماما الدعوة إلى زيادة عضوية مجلس الأمن وسنعمل من أجل مشاركة أكبر للبلدان النامية في مجلس الأمن ليعكس ذلك الطابع العالمي للمجلس.

إن بلدي دولة جزرية صغيرة نامية. ولذلك، فإننا معرضون بشدة للصدمات المادية والاقتصادية. وإننا سعداء لإيلاء الاهتمام للمشاكل الفريدة للدول الجزرية الصغيرة النامية في إطار مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، وتطلع إلى إحراز تقدم حقيقي في تنفيذ برنامج عمل بربادوس،

والرأي العام الألباني بأسره، بغرض جعل الجميع يدركون أدوارهم في تنفيذ هذه الأهداف. ونعرب عن عظيم امتناننا لما حظينا به من تعاون ودعم من الأمانة العامة وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والوكالات المتخصصة الأخرى التابعة للأمم المتحدة في تنفيذ هذه الأهداف.

في الآونة الأخيرة اتخذت الحكومة الألبانية تدابير شاملة ضد ظواهر الاتجار غير المشروع والتهرب والفساد وسوء استخدام السلطة. ذلك أن الأراضي الألبانية، لوقوعها في ملتقى الطرق بين الشرق والغرب، كانت مكانا مغريا لمزاولة الأنشطة الإجرامية المحلية والدولية، وكانت تستغل كمعبر للاتجار بالبشر والمخدرات والأسلحة والسلع. إن الأزمات والصراعات التي أقيمت فيها منطقتنا ساهمت في ذلك الإغراء. ولمكافحة كل ذلك، قطعت الحكومة الألبانية التزامات محددة بإنهاء الاتجار بالبشر وجميع أشكال الاتجار الأخرى الآتية من أراضيها أو المارة عبرها، بإنزال أشد العقاب على مرتكبيها بأقصى ما يسمح به القانون، فضلا عن القضاء على الأسباب التي تهيئ الظروف لوجود هذه الظواهر.

والاستقرار السياسي في بلدي شهد أيضا تطورات إيجابية جدا. والانتخابات الرئاسية التي جرت مؤخرا لأول مرة بتوافق واسع في الآراء من جانب جميع الأحزاب البرلمانية، ساهمت في تعزيز ذلك الاستقرار. وكانت المعايير التي تطبق في أكثر البلدان الغربية نموا هي النقطة المرجعية للإصلاحات الشاملة التي نضطلع بها. وهدفنا النهائي هو إدماج ألبانيا في الهياكل الأوروبية - الأطلسية. فالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي كان دائما الهدف الرئيسي لبلدي. وبدء المفاوضات المتوقعة هذا الخريف مع الاتحاد الأوروبي بشأن اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب، سيكون أفضل شكل لتشجيع الإصلاحات الشاملة الجارية في ألبانيا. كما أن

الجديدة في الأمم المتحدة. كما أود أن أحيي الولايات المتحدة الأمريكية على عودتها إلى منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، الأمر الذي نعتبره حدثا مهما سيسهم إيجابيا في الأنشطة التي ستضطلع بها تلك المنظمة في المستقبل.

في غضون هذا العام شهدت ألبانيا العديد من التطورات الإيجابية في الميادين السياسية والمؤسسية والاجتماعية - الاقتصادية. ومناخ الحوار الجديد الذي ساد سياسات ألبانيا في الآونة الأخيرة يشجع الإصلاحات الرامية إلى تعجيل اندماج البلد في الهياكل الأوروبية - الأطلسية. ويجري حاليا توطيد الاستقرار السياسي والاجتماعي في البلد مما يهيئ الظروف المؤاتية لإحداث تطورات إيجابية في جميع الميادين. والتحسن المستمر في المعايير الديمقراطية التي أصبحت سمة المجتمع الألباني اليوم، إنما جاء نتيجة الإصلاحات الجارية لتعزيز سيادة القانون وبناء مؤسسات ديمقراطية جديدة.

وفي سياق تنفيذ التزامات إعلان مؤتمر قمة الألفية، تتخذ الحكومة الألبانية التدابير اللازمة لإدراج الأهداف الإنمائية للألفية في أهدافها الإنمائية الوطنية. والاستراتيجية الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، التي صاغتها مؤخرا الحكومة الألبانية بدعم من البنك الدولي، تأخذ في الحسبان على النحو الواجب مؤشرات التنمية في مختلف المجالات المتصلة بالأهداف الإنمائية للألفية. ولدينا من الإرادة السياسية ما يحفزنا على مواصلة السير على الطريق الطويل والشاق المؤدي إلى تحقيق هذه الأهداف. فنحن نرى أنها عملية لا غنى عنها لتحقيق التنمية المستدامة في البلد. وقد قدمت ألبانيا فعلا تقريرها عن حالة تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية.

وتحقيقا لهذه المقاصد المعلنة، تقوم الحكومة الألبانية بحملة موسّعة تستهدف الإدارات الحكومية والمجتمع المدني

جادة لتحقيق التكامل الإقليمي لبلدان جنوب شرقي أوروبا استنادا إلى نموذج الاتحاد الأوروبي. ونعتقد أن هذا النموذج القائم على التوفيق والتعاون، والذي صُمم وطبّق بعد الحرب العالمية الثانية، هو النموذج الذي يجب أن تقتدي به منطقة البلقان وتطبّقه بشجاعة، بينما تترك وراءها تاريخ صراعاتها العرقية الدامية.

وفي سياق التعاون والتكامل، ينبغي أن تصبح حرية تنقل البشر والسلع ورؤوس الأموال في كل أرجاء المنطقة واقعا ملموسا بالنسبة لبلداننا ومواطنيها. وعلينا أن نعي أن ما يجمع بيننا اليوم، وما سيجمع بيننا في المستقبل، أهم بكثير من الإرث المرير لخلافات الماضي. وهذه هي فلسفة البناء على قيم مشتركة من أجل مستقبل مشترك.

وكما ذكر قبل يومين في كوسوفو على لسان مفوض العلاقات الخارجية للاتحاد الأوروبي، كريس باتن، فإن كوسوفو شهدت تطورات مهمة لم يكن من الممكن تصورها قبل ثلاث سنوات مضت. فبناء مؤسسات الحكم الذاتي الديمقراطية في كوسوفو كان إنجازا رائعا لشعب كوسوفو والمنظمات الدولية التي تقودها الأمم المتحدة. والتشغيل الطبيعي لتلك المؤسسات بمشاركة وتمثيل كل مواطنيها، سيهيئ الظروف اللازمة لمواصلة تطبيع الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية هناك. ونحن مقتنعون بأن الانتخابات المحلية التي ستجرى في تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام، ستكون متسقة تماما مع المعايير الدولية، وستسهم في زيادة توطيد المؤسسات والطابع الديمقراطي والأوروبي في كوسوفو.

وترحب الحكومة الألبانية بالتعاون القائم بين بعثة الأمم المتحدة لإدارة المؤقتة في كوسوفو، والمؤسسات المنتخبة في كوسوفو. ونحن مقتنعون بأن تلك العلاقات

طائفة الأحزاب السياسية الألبانية بأكملها، بما فيها الحكومة والمعارضة، ملتزمة بتحقيق هذا الهدف.

إن ألبانيا تولي اهتماما خاصا للبعد الأطلسي من هذا الاندماج. وتطلعنا إلى العضوية الكاملة في منظمة حلف شمال الأطلسي يتسق والاهتمام الاستراتيجي لهذا الحلف بتعزيز السلام والاستقرار في جنوب شرقي أوروبا. ونعتقد أن اتساع الرقعة الجغرافية لذلك الحلف سيسهم في زيادة تأمين السلام والاستقرار الدوليين. ويجدوننا الأمل أن تحظى الشراكة المستمرة والمثمرة القائمة بين ألبانيا ومنظمة حلف شمال الأطلسي بالاعتراف والتشجيع في مؤتمر قمة براغ.

خلال السنوات القليلة الماضية، شهدت منطقة جنوب شرقي أوروبا عهدا جديدا من التطورات الإيجابية. فالعقلية المتحررة الجديدة أخذت تترسخ في ضمائر مواطنينا ومجتمعاتنا. وثق بأن ذلك الجزء من أوروبا سيصبح عما قريب جزءا من المستقبل الأوروبي المشترك. بيد أن بقايا النعرة القومية المتطرفة وكراهية الأجانب، التي ما زالت قائمة تذكّرنا، للأسف، بأن الطريق ما زال أمامنا طويلا قبل أن تتمكن من نسيان الماضي وإرساء ديمقراطية حقيقية في منطقتنا. وألبانيا على اقتناع راسخ بضرورة تعزيز التعاون الإقليمي على أساس مبادئ الصداقة وعلاقات حسن الجوار، واحترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية وحماية حقوق الإنسان والحريات.

لقد أسهمت ألبانيا بدور قيّم ومعترف به دوليا في تعزيز السلام والاستقرار في المنطقة. وانطلاقا من اقتناعنا القوي بأن الاستقرار الداخلي لألبانيا أساسي لاستقرار البلدان المجاورة الأخرى في المنطقة، وبعد أن أتمنا مهامنا في الداخل، سعينا إلى تشجيع فلسفة التعايش والتسامح في كل أنحاء المنطقة، بدلا من ثقافة الكراهية والخلافات العرقية والدينية. وببصيرة ثابتة تجاه المستقبل، بذلت ألبانيا جهودا

ونرحب بالانتخابات الديمقراطية التي جرت مؤخرا في وادي بريشيفا، ونعتقد اعتقادا قويا بأن تلك الانتخابات ستسهم في تعزيز الاستقرار في تلك المنطقة. ومما لا شك فيه أن إدماج الألبان في كل مستويات الإدارات المركزية والمحلية، وحماية حقوقهم واحترامها، سيؤدي إلى تطورات إيجابية في ذلك الإقليم وفي صربيا وفي المنطقة كلها.

وتهتم حكومة ألبانيا بتطوير علاقات التعاون وحسن الحوار مع جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. ونرحب بالانتخابات الديمقراطية التي جرت مؤخرا في ذلك البلد. ونتطلع إلى مشاهدة حكومة مستقرة وراسخة في وقت مبكر يكون هدفها الرئيسي التنفيذ الكامل لاتفاق أوهريد، الذي يعتبر الشرط الأساسي لصون السلام والاستقرار والديمقراطية ولاستمرار الإصلاحات في تلك الجمهورية المجاورة لنا.

لقد أدت عمليات التكامل الأوروبي إلى زيادة وعي ألبانيا وغيرها من بلدان جنوب - شرقي أوروبا بأهمية وأدوار المنظمات والمبادرات الإقليمية. فهي تمثل أدوات فعالة تساعد على تلاقي بلداننا لا من خلال التعاون السياسي فحسب، بل أيضا من خلال تشابك مصالحها في ميادين عديدة مثل التجارة والنقل والثقافة والتعليم.

وتمثل مكافحة الجريمة المنظمة بعدا آخر من أبعاد هذا التعاون. وقد استكملت ألبانيا بنجاح رئاستها لعملية التعاون في جنوب - شرقي أوروبا في آذار/مارس، بينما تولّت في نيسان/أبريل رئاسة عملية التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود. ونحن واثقون بأن البلدان المشاركة في عملية التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود ستؤكد مجددا خلال اجتماع وزراء خارجية الدول الأعضاء في تلك العملية الذي سينعقد في تيرانا في تشرين الأول/أكتوبر استعدادها لتعزيز تعاونها السياسي والاقتصادي، وترجمته إلى برامج ومشاريع ملموسة.

ستزداد قوة في المستقبل. بما يعود بالنفع على جميع المواطنين هناك.

وتؤيد ألبانيا قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)، وكذلك جهود والتزام الممثل الخاص للأمين العام في كوسوفو، السيد مايكل ستاينر.

إن ألبانيا تنظر إلى علاقاتها مع كوسوفو من خلال المنظور الأوسع، ألا وهو تحقيق الاستقرار والتعاون والتكامل على المستوى الإقليمي. وألبانيا تشجع وتؤيد كوسوفو المستقرة والمستدامة باعتبارها عنصرا بناء ومكمّلا لاستقرار المنطقة وتكاملها. وهذا يعني أن تكون كوسوفو منفتحة في علاقاتها، لا مع ألبانيا فحسب بل أيضا مع صربيا وجميع البلدان الأخرى في المنطقة. ذلك لأن ألبانيا تنظر إلى مستقبل كوسوفو من منظور عمليات التكامل الإقليمية والأوروبية. وهذا المستقبل يقتضي وجود معايير ديمقراطية، مثل توطيد المؤسسات الديمقراطية، وتعزيز سيادة القانون، وعودة الصرب والحياة الطبيعية لمجتمع متعدد الأعراق هناك.

ومركز كوسوفو في المستقبل يجب أن يستوفي، في آن واحد، عددا من العناصر والمبادئ، مثل حق كل مواطنها في الإعراب عن آرائهم بشأن هذه المسائل وغيرها بغض النظر عن خلفياتهم العرقية، وإرادة المجتمع الدولي؛ والحاجة إلى ضمان استقرار كوسوفو والمنطقة في حد ذاتها. ذلك أن مركز كوسوفو يتوقف على حالة الاستقرار فيها.

وألبانيا، وفقا لرؤيتها بعيدة المدى للتعاون الإقليمي والتكامل الأوروبي، التزمت بزيادة تعزيز علاقاتها مع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. ويمثل قيامها مؤخرا برفع مستوى علاقاتها الدبلوماسية إلى مستوى السفراء وشروعها في إبرام عدد من الاتفاقات الثنائية مثالين ملموسين على ذلك الالتزام.

بالامتنال الكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. إن أي تردد أو تذبذب في تنفيذ قرارات ومقررات الأمم المتحدة المتعلقة بالعراق سيمثل تحديا للمجتمع الدولي قد تكون له عواقب وخيمة على السلام والأمن العالمي. وكما قال الرئيس بوش في هذه القاعة قبل أيام قليلة، نحن مقتنعون بأنه ليس بوسعنا أن نقف مكتوفي الأيدي ولا نفعل أي شيء في الوقت الذي تتزايد فيه الأخطار. لا بد لنا من أن ندافع عن أمننا وحقوقنا الثابتة، وعن آمال البشرية.

وتتابع الحكومة الألبانية، إلى جانب المجتمع الدولي بأسره، بشعور من القلق، تصعيد الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. ويتمثل موقفنا في أنه يمكن التوصل إلى حل لذلك الصراع من شأنه أن يجلب سلاما دائما ومستقرا لتلك المنطقة. وترحب ألبانيا بالخطوات التي اتخذها المجتمع الدولي لتحقيق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط، وتعرب عن ثقته بأن ينضم طرفا الصراع إلى المجتمع الدولي في جهوده الرامية للتوصل إلى حل دائم.

وتواجه منطقتنا تحديات كثيرة يتعين على بلداننا أن نتصدى لها سويا. وللأمم المتحدة دور هام ينبغي أن نضطلع به في توحيد جهود فرادى الأعضاء بغية تجميع الطاقات اللازمة للتصدي لتلك التحديات. وهناك مشاكل عويصة يقتضي حلها ليس فقط الالتزام من جميع بلداننا، بل أيضا قيام الأمم المتحدة بأعمال مشتركة منسقة فعّالة على أساس مبادئ الميثاق. ومن هذه المشاكل الصراعات المسلحة والإرهاب والجريمة المنظمة الدولية والفقر وانتهاك حقوق الإنسان والأمراض المعدية والكوارث الطبيعية والتلوث البيئي. وينبغي للأمم المتحدة أن تعزز دورها في اتقاء الصراعات وحسمها وكذلك في ضمان السلام والاستقرار. وفي هذا السياق، ينبغي أن يستمر تعاونها مع منظمات الأمن الإقليمي استنادا إلى أفضل الأمثلة التي شهدناها في الماضي. ويقتضي تعزيز السلام والتنمية أن تستخدم الأمم المتحدة

بعد مضي عام على الهجمات الإرهابية التي وقعت يوم ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ ما زالت قلوبنا يعترضها الألم لفقدان أرواح الضحايا الأبرياء. ويمثل تعرّض السلام والحرية والقيم الديمقراطية للخطر تحديا يواجه جميع البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة، وهو يتطلب تكوين جبهة موحدة لمواجهة. لقد أصبح الإرهاب عدوا مشتركا ليس هناك أحد منا بمنأى عنه. ومع ذلك، فإن تصميمنا على محاربة ذلك العدو وطيد العزم، وهو يتيح لنا فرصة لكي نبني عالما أكثر أمنا وسلما.

وقد كانت ألبانيا من أول البلدان التي انضمت إلى الائتلاف الدولي لمكافحة الإرهاب. وامتثالا لقرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) اتخذت ألبانيا هذا العام إجراءات تشريعية وتنفيذية وإدارية لمكافحة هذه الظاهرة. ولدى ألبانيا الآن إطار قانوني كامل يكفل مراقبة الأعمال الإرهابية المحتملة والأشخاص المرتبطين أو المؤيدين لتلك الأعمال، والتحقيق معهم ومعاقبتهم. وأصبحت ألبانيا طرفا في اتفاقيات الأمم المتحدة الاثني عشرة المتصلة بمكافحة الإرهاب. كما اتخذت الحكومة الألبانية الإجراءات اللازمة لإنشاء هيكل حكومية مخصصة لمنع الإرهاب ومكافحته ولتعزيز تلك الهياكل. وأصبحت تلك الهياكل مسؤولة عن تقديم التعاون الكامل على مستوى دولي وقادرة على القيام بذلك.

وأشادت ألبانيا بأنشطة بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام في أفغانستان ودعمتها، وهي تساهم حاليا بقوات في تلك البعثة.

ونحن نتابع بقلق عميق التطورات الجارية في الشرق الأوسط والتهديد الذي يشكله نظام صدام حسين للأمن والسلام وللتضامن العالمي ضد الإرهاب المدعوم من الدولة. وتؤكد الحكومة الألبانية مجددا موقفها الذي يطالب العراق

والخمسين. كما نشيد بالأمين العام لزعامتة المستنيرة والتقدمية.

وعلاوة على ذلك، نرحب بحرارة بانضمام سويسرا إلى أسرة الأمم المتحدة، ونتطلع بسرور إلى انضمام تيمور الشرقية.

عندما عقدت الدورة السادسة والخمسون للجمعية العامة قبل عام كانت موجات الصدمة الناجمة عن الأحداث المفجعة والأليمة التي وقعت يوم ١١ أيلول/سبتمبر ما زالت تدوي عبر الولايات المتحدة الأمريكية وفي كل أنحاء العالم. وما زال بلدي يتذكر تلك الأحداث المفجعة ويتوجه بدعائه من أجل شعب الولايات المتحدة الأمريكية، لا سيما أولئك الذين عانوا من خسائر لا تعوض. ومع رفع الستار عن الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة، هناك من الشواهد ما يشير إلى أن بعض تلك الغيوم الداكنة أخذت تنقشع بفضل تضامن المجتمع الدولي الذي سارع إلى اتخاذ إجراءات لمنع مثل تلك الهجمات الإرهابية الجبانة الشائنة.

ومع هذا، تقوم الحاجة إلى اليقظة، وأثبتت هذا لجنة مكافحة الإرهاب، المنشأة للإشراف على تنفيذ قرار مجلس الأمن الهام ١٣٧٣ (٢٠٠١). وقد أيدت غرينادا هذا القرار والتزمت به تماما بأن استخدمت الموارد المالية والبشرية المترتبة في تنفيذ التدابير الأمنية والاستراتيجيات الجديدة لمكافحة الإرهاب، وشمل ذلك تشريعا وطنيا يتفق وهذا القرار.

ونحن في هذا السياق نشد مساعدة الشركاء الراغبين في مكافحة الإرهاب والاتجار غير المشروع بالعقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية التي احتاحت منطقتنا عن طريق البحر الكاريبي. فلا بد من إبقاء هذا الممر المائي منطقة سلام في سياق التنمية المستدامة وكفالة خلوها من الملوّثات والنفايات النووية.

الموارد المالية المتاحة لها بكفاءة أكبر بهدف إدارتها بشكل أفضل، بل أيضا تكييف مشاريعها وبرامجها بما يتمشى مع الاحتياجات المحددة للبلدان المستفيدة.

وترحب حكومة ألبانيا بالجهود التي يبذلها الأمين العام من أجل إصلاح المنظمة، وبالتالي زيادة فعاليتها، وتدعم هذه الجهود.

وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأشكر إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والوكالات المتخصصة الأخرى التابعة للأمم المتحدة على جهودها الرامية إلى مساعدة الحكومة الألبانية في تنفيذ برامجها ومشاريعها الإنمائية.

وأود أن أشدد على حقيقة أن العام الحالي كان عاما خاصا بالنسبة للأمم المتحدة. فقد عقدت فيه اجتماعات هامة كثيرة تتعلق بقضايا حاسمة مثل حقوق الطفل، وشيخوخة السكان، والتغذية، ومكافحة الفقر، وحماية البيئة. وقد ساهمت ألبانيا في كل تلك الاجتماعات. وفي هذه المناسبة، أود أن أشيد باسم الحكومة الألبانية بمبادرات ونتائج مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة الذي عُقد في جوهانسبرغ قبل أيام قلائل. ونحن مقتنعون بأن الالتزامات التي تعهدت بها بلداننا فيما يتعلق بتلك المبادرات ستجسد عما قريب في جهود مشتركة تستهدف تهيئة عالم أفضل للجميع.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالانكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب يلقيه معالي الأونرابل إيلفن نمرود، وزير الشؤون الخارجية والتجارة الدولية لغرينادا.

السيد نمرود (غرينادا) (تكلم بالانكليزية): يود وفد بلادي أن يهنئ السيد يان كافان على انتخابه رئيسا للدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة، وأن يشكر سلفه السيد هان سونغ - سو على إدارته الناجعة للدورة السادسة

الوصول إلى الأسواق أمر ضروري لتنمية الدول الصغيرة. ولذا نعيد تأكيد نداءنا إلى الدول الأكثر نمواً بأن تبذل جهوداً متضافرة للحد من الحواجز والتعريفات الجمركية التي تمنع البلدان النامية الفقيرة من المشاركة الكاملة في الاقتصاد العالمي.

ومن نتائج أحداث ١١ أيلول/سبتمبر زيادة تفاقم التفاوت بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو كمشركاء تجاريين في حرية حركة قوى السوق. ووفقاً لما يذكره الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) فإن التحدي الآن هو جعل النظام التجاري المتعدد الأطراف أكثر ملاءمة للتنمية.

والآن، أكثر من أي وقت مضى، أصبحت شواغل البلدان النامية التي أعلن عنها في الدورة الثالثة لمنظمة التجارة العالمية في سياتل، وتأكدت في المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية في الدوحة، الشواغل التي ينبغي أن تكون البرنامج العالمي لمكافحة الفقر في البلدان النامية. فقد أعاد إعلان الدوحة الوزاري، المعتمد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، تأكيد الحاجة إلى معاملة خاصة وتفضيلية وفق ما ورد في الفقرة ٣ من الإعلان:

”نسلم بضعف أقل البلدان نمواً بوجه خاص ... ونحن ملتزمون ... بتحسين مشاركتها الفعلية في النظام التجاري المتعدد الأطراف“.

(TRADE/2002/1)

ونحن في غرينادا هبطت صادراتنا بمقدار ١٠,٩ في المائة في عام ٢٠٠١، بعد أن كانت قد زادت بنسبة ٢٠ في المائة قبلها بعام واحد. بل كان أداء صادراتنا أسوأ من ذلك حيث سجلت هبوطاً بنسبة ٢٤ في المائة في عام ٢٠٠١ مقابل زيادة ١٣ في المائة في العام السابق. ولم يكن تأثير هذا

وتجري هذه المناقشة العامة تحت ظلال أحداث ١١ أيلول/سبتمبر المستمرة التي أثرت سلباً على الاقتصاد العالمي والأوضاع الاقتصادية في البلدان المتقدمة النمو. غير أن انتشارها أثر كثيراً وعميقاً على البلدان النامية الصغيرة مثل بلدي. والقطاع الذي تضرر أكثر من غيره هو قطاع السياحة الذي هو مصدر هام للنقد الأجنبي. وقد هبط عدد السياح القادمين جواً وبحراً بشكل حاد، وهذا يرجع بقدر كبير إلى زيادة الترتيبات الأمنية المطبقة على النقل الدولي، وكذلك بوجه خاص إلى الخوف الطبيعي من السفر، وتؤثر الخسارة في عائدات السياحة على الصناعة الفندقية وعلى العمالة والنقل والمصارف والزراعة وسائر الأنشطة السياحية التي تساعد في نمو اقتصاد بلدي.

والقطاع الأشد تضرراً بعد هذا هو قطاع التجارة. وتقول الحكمة الاقتصادية التقليدية إن على البلدان النامية الفقيرة أن تحسن طريقها للخروج من وهدة الفقر والتجارة هي أفضل أمل لأنها المحرك للنمو والتنمية.

وتواجه منتجات كثيرة من البلدان النامية عقبات كأداء في دخولها أسواق البلدان الغنية المتقدمة النمو. وفي هذا الصدد يرتبط ترددي التجارة، وخاصة في السلع الأساسية، ارتباطاً مباشراً بقدرة البلدان النامية على استيراد السلع الضرورية للتنمية. ووفقاً لمدير إدارة صندوق النقد الدولي، السيد هورست كوهلر، فإن المحك الحقيقي لمصداقية جهود الدول الغنية التي تبذل لمكافحة الفقر يكمن في رغبتها في فتح أسواقها والإلغاء التدريجي للإعانات التجارية المشوهة في المجالات التي تتمتع البلدان النامية فيها بميزة مقارنة، مثل الزراعة والأغذية والمجهزة والمنسوجات والملابس والصناعات الخفيفة.

وتفهم غرينادا تماماً الدور الحاسم الذي تؤديه التجارة الدولية في التخفيف من وطأة الفقر. غير أن تحسين

في منطقة الكاريبي وتقييمها تقنيا. غير أنه يبقى الكثير الذي ينبغي عمله وتكاليف ذلك باهظة.

ويأتي اختتام المؤتمر العالمي للتنمية المستدامة مؤجرا في جوهانسبرغ وسلفه، المؤتمر الدولي للتنمية، المعقود في مونتيري، واختتام مؤتمر قمة الألفية، علامات بارزة على طريق التنمية المستدامة. والخيط المشترك الذي يجمع كل الوثائق النهائية هو القضاء على الفقر. إذ يمثل الفقر والجوع والمرض سلسلة بؤس لها تداعياتها الكاسحة البدنية والعقلية والنفسية.

وقد لخص الأمين العام طبيعة تحديات التنمية البشرية، على أكمل وجه، في مقدمة تقريره إلى اللجنة التحضيرية للحدث الحكومي الدولي رفيع المستوى المعني بتمويل التنمية:

”مع بزوغ القرن الجديد، ليس للأمم المتحدة مهمة أعجل من المهمة التي حددها قمة الألفية في إنقاذ ما يزيد على بليون من الرجال والنساء والأطفال من الفقر المدقع الذي يمس بكرامة الإنسان“. (A/AC.257/12، الفقرة ١)

وموقف غرينادا المعلن في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة هو ما يلي: إذا أريد أن تصبح التنمية المستدامة واقعا عمليا يجب أن ينصب تركيزنا على صحة شعوب العالم ورفاهها الاجتماعي. فالياه النقية والهواء غير الملوث والأمن الغذائي هي حقوق وليست امتيازات.

وما يلزم الآن ليس إعداد وثائق نهائية أخرى مشبعة بعبارات فخمة وورعة، بل تنفيذ الموجود منها الذي هو أكثر ملاءمة لأوضاع البشر. وهذا يذكرنا بضرورة تنفيذ برنامج عمل بربادوس للتنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية وفقما جاء في جدول أعمال القرن ٢١.

تولى الرئيس رئاسة الجلسة.

على معدل النمو لدينا غريبا. فقد نما الاقتصاد بنسبة ٣,٤ في المائة في عام ٢٠٠١ مقابل ٦.٦ في المائة في عام ٢٠٠٠.

وتلقى جائحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بظلالها الكثيفة على جدول الأعمال العالمي للجمعية العامة. فمرض الإيدز لم يعد مجرد جائحة صحية فحسب بل أصبح تهديدا لتطور السلم والأمن الدوليين. وأصبح هذا المرض يشكل حالة طوارئ عالمية لأنه يؤثر على كل بلدان العالم؛ ولا ينجو منه أي بلد. وقد أفادت منظمة الصحة للبلدان الأمريكية بأن ما يقدر بنحو ٢,٨ مليون شخص في الأمريكتين يعيشون حاليا وهم مصابون بالإيدز، ومن بينهم ٤٢٠.٠٠٠ شخص في منطقة الكاريبي.

وإن منطقة الكاريبي هي الثانية في معدل الانتشار والوفيات بعد أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

ويشكل مرض الإيدز استنزافا للموارد الشحيحة في البلدان ذات الاقتصادات الصغيرة، مثل غرينادا، التي زاد تأثر مواردها سلبا نتيجة لأحداث العام الماضي المرعبة. وتواجه منطقة الكاريبي مشكلة خطيرة بالنسبة للأمراض، ولا قدرة لبلداننا الصغيرة على التغلب على مصائب الإيدز إلا بدعم كبير بالموارد.

وتحتاج منطقة الكاريبي بشكل ملح إلى الموارد المالية والبشرية لاتخاذ التدابير الوقائية والعلاجية للتثقيف والاستشارة في مجال مرض الإيدز والأمراض العضال كالتدرن الرئوي وغيره. ثم إن توافر الأدوية والقدرة على شرائها يمثلان أكبر التحديات.

ونحن نشيد بإنشاء الصندوق العالمي في عام ٢٠٠٢ لمكافحة الإيدز والتدرن الرئوي والملاريا. كما نشكر مكاتب تمثيل منظمة الصحة للبلدان الأمريكية ومنظمة الصحة العالمية على المساعدة في تيسير وتنفيذ مشاريع كثيرة

العالم. وغرينادا، وهي جزء من الشتات الأفريقي، تحيي الشراكة الجديدة مع توقعات عظيمة وبهجة شديدة.

وللأمم المتحدة القدرة، بمشاركة أعضائها، على إحداث تغيير. فهي المخفل الدولي الذي يعالج المشاكل العالمية المستعصية محاولا إيجاد حلول لها. وتراقب غرينادا عن كثب التطورات في مجالات السلم والأمن الدوليين، والتنمية الاقتصادية، والنهوض والتعاون الاجتماعيين، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والتدرن الرئوي والملاريا وغيرها من الأمراض الخطيرة، واستدامة البيئة، والعديد من القضايا الإقليمية والوطنية الدولية.

وبالنسبة للبلدان الصغيرة مثل غرينادا، ينطوي حضور المؤتمرات الدولية على تناقض. فنحن نتطلع إلى المشاركة الكاملة في هذه المؤتمرات الهامة، إلا أن الصعوبات المالية تكون أحيانا أكبر من منافع الحضور. لذلك فإن غيانا عنها، ويتفق معنا كثير من الدول الصغرى الأخرى في ذلك، ينبغي ألا يفسر بأي حال من الأحوال بأنه قلة اهتمام. ويجب موازنة التوقعات الهائلة والتفاؤل الشديد بقسط من الواقعية. ووفد بلادي يؤكد للجمعية العامة أنه يدعم تماما جهود الأمم المتحدة للتصدي للتحديات الكثيرة التي تظهر.

غير أننا يجب أن نكفل تنفيذ القرارات العديدة التي تتخذها مؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة. ولكن يجب أن يكون من المستطاع تحقيق هذه القرارات، كما يجب أن تكون مفيدة لجميع الدول الأعضاء.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم التالي، أود أن أذكر الأعضاء مرة أخرى بالحد الزمني للبيانات، وهو ١٥ دقيقة، وأناشدكم الامتثال له.

أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد يوانيس كاسوليدس، وزير الشؤون الخارجية في قبرص.

ونأمل أن يجري استعراض شامل عام ٢٠٠٤ في موريشيوس لخطة عمل بربادوس بغية التقليل بقدر كبير من الصعوبات التي تواجهها الجزر الصغيرة في سعيها إلى تحقيق التنمية المستدامة.

وينبغي للأمم المتحدة ووكالاتها وأصحاب المصالح فيها ومشاركيها أن ينفذوا على الفور الهدف الأول للألفية وهو القضاء على الفقر المدقع والجوع بحلول عام ٢٠١٥.

وغرينادا تنتظر اللحظة التي تنضم فيها جمهورية الصين في تايوان إلى عضوية الأمم المتحدة. وتتمتع حكومة غرينادا بعلاقات وثيقة وتعاونية مع جمهورية الصين وتشهد إنجازاتها الاقتصادية وتري البراهين على مبادئها الديمقراطية وتدرك تفاني شعبها للمعايير والمثل العليا الدولية. ومن هذا المنطلق تنادي غرينادا بأن تكون جمهورية الصين في تايوان عضوا كامل العضوية في الأمم المتحدة، ونحن مقتنعون بأن جمهورية الصين في تايوان تفي بمعايير العضوية في الأمم المتحدة، فهي تحظى بحكومة ديمقراطية وبكل مقومات الدولة. إن جمهورية الصين في تايوان لها قدرات ضخمة على تقديم إسهامات من أجل تعزيز التنمية في المجتمع الدولي وفقا لما اعترفت به منظمة التجارة العالمية.

والشراكة الجديدة لصالح تنمية أفريقيا، التي ابتكرها القادة الأفارقة وجرى الترحيب بها في مؤتمر قمة مجموعة الثمانية للبلدان الصناعية تمثل فكرة حان وقتها. ورحب المجتمع الدولي أيضا بالشراكة الجديدة قبل أيام عندما عرضها فريق رفيع المستوى من رؤساء الدول والحكومات الأفريقية أثناء الدورة الحالية للجمعية العامة.

وتنفيذ الشراكة الجديدة بمشاركة البلدان المتقدمة النمو سيعني بزوغ فجر عهد جديد للتنمية الاقتصادية لموارد أفريقيا الطبيعية. وبالتالي يمكن لأفريقيا، وهي من أكبر القارات وتحتل المركز، أن تصبح المنتج الرئيسي للأغذية في

ما يسمى بالواقع الناتج عن عدوانها. وقد مرت ٢٨ سنة على الصيف الفاجع لعام ١٩٧٤ ولا يزال شعب قبرص، من قبارصة يونانيين وقبارصة أتراك على حد سواء، يعاني من العواقب الوخيمة للغزو التركي والاحتلال العسكري المستمر لـ ٣٧ في المائة من أراضي الجمهورية.

ولكن حكومة قبرص لا تريد الدخول في مجادلات مع تركيا. بل على العكس، نحن نرى أنه ينبغي لنا أن نتجاوز المواجهة وأن نتجه نحو مستقبل مشترك يتسم بالازدهار والديمقراطية والتعاون الإقليمي. وفي هذا الصدد، ينبغي لكلا الجانبين أن يغتتما الفرصة وأن يستفيدا من هذه المناسبة الحالية لتحقيق تسوية عادلة وقابلة للاستمرار لمشكلة قبرص، تسوية تقوم على أساس قرارات مجلس الأمن، التي تمثل حكم المجتمع الدولي وحكمته الجماعية.

لقد حان وقت الدخول في حوار جاد ومعقول، نظرا لهذا التلاقي الفريد بين العوامل الإيجابية، بما في ذلك تجدد اهتمام المجتمع الدولي والمشاركة والالتزام الشخصيان للأمين العام، السيد كوفي عنان، الذي نعرب له عن تقديرنا، وعملية انضمام قبرص إلى عضوية الاتحاد الأوروبي.

وللأسف، لم يشهد المجتمع الدولي بعد التغيير الذي طال انتظاره في موقف الجانب التركي. ولقد أعلن مجلس الأمن بشكل رسمي في بيانه المؤرخ ٩ تموز/يوليه أن

”الجانب القبرصي التركي كان أقل إيجابية في نهجه حتى الآن، ولقد رفض تأييد هدف حل القضايا الجوهرية“. (بيان صحفي SC/7444)

كما شدد المجلس أيضا بقوة على ضرورة أن يتعاون الجانب التركي بشكل كامل في الجهد الجاري حاليا من أجل تسوية شاملة، وذلك مع أخذ قرارات مجلس الأمن والمعاهدات ذات الصلة في الاعتبار بشكل كامل.

السيد كاسوليدس (قبرص) (تكلم بالانكليزية): أود أن أعرب لكم، سيدي، عن أحر تهانتي بمناسبة انتخابكم رئيسا للدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة. ولا شك لدي في أنكم بفضل خبرتكم الطويلة ومهاراتكم الدبلوماسية الفائقة ستقودون أعمالنا بنجاح في هذه الدورة. وأود أن أعرب أيضا عن تقديري لسلفكم، سعادة السيد هان سونغ - سو، لقيادته الفعالة والحازمة لأعمال الدورة السادسة والخمسين.

تضم قبرص صوتها إلى غيرها من الدول في الإعراب عن الترحيب الحار بسويسرا، أحدث عضو في الأمم المتحدة، وتطلع أيضا إلى الترحيب بتييمور الشرقية.

يتوأكب افتتاح هذه الدورة مع فترة من التحديات الهائلة التي يواجهها المجتمع الدولي. ولما كانت المشاكل العالمية متعددة، فإنها تتطلب استجابة جماعية وحازمة، وتستلزم تعزيز دور الأمم المتحدة بوصفها الآلية الرائدة في تأمين السلام والاستقرار العالميين.

وتود قبرص أن تؤكد من جديد إخلاصها الشديد للأمم المتحدة والتزامها بقضيتي التعاون الدولي والتعددية، اللتين دعا إليهما ودافع عنهما الأمين العام ببلاغة في البيان الذي أدلى به في الجمعية العامة في ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢.

إننا نعتقد اعتقادا راسخا بأنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يتقيد بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وينبغي تنفيذ جميع قرارات الأمم المتحدة. وهذا النهج لن يعزز مصداقية المنظمة فحسب، بل سييسر أيضا التوصل إلى حلول دائمة تركز على الموضوعية والعدالة والقانون الدولي.

وفي حالة قبرص، لم تنفذ قرارات عديدة للجمعية العامة ومجلس الأمن حتى الآن. بل إن تركيا، على النقيض من التزاماتها بموجب الميثاق، تظهر تحديها، إذ تدعو إلى قبول

لقد مر عام على هجمات ١١ أيلول/سبتمبر الغادرة، التي غيرت المناخ السياسي الدولي بشكل كبير. وجاءت الأعمال التي قامت بها الأمم المتحدة مباشرة عقب الهجمات لتعيد التأكيد على العزم القوي للمجتمع الدولي على التصدي لخطر الإرهاب العالمي الذي يتجاوز حدود المناطق الجغرافية والأديان.

وتؤمن قبرص بضرورة التعبئة العالمية والعمل الجماعي لمكافحة الإرهاب تحت رعاية الأمم المتحدة. ولقد أصبح جليا أنه في المعركة ضد الإرهاب لا يستمد البلد أهميته من حجمه أو موقعه الجغرافي. فلكل دولة إسهام حيوي تقدمه في النضال لمحاربة هذا الخطر الذي يواجه قيمنا المشتركة. وتعيد حكومة جمهورية قبرص التأكيد على التزامها بهذا النضال من خلال التنفيذ الكامل لجميع الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية المتعلقة بالإرهاب، ذات الصلة وكذلك قرارات مجلس الأمن. ولقد أعلننا عن إصرارنا بشكل واضح على أرفع مستوى ومن خلال تصديقنا على جميع الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية الاثني عشرة المتعلقة بالإرهاب الدولي.

هناك حدثان دوليان وقعا مؤخرا ويستحقان الذكر بصفة خاصة، إذ أهما أوجدا زخما للتعاون الدولي في قضايا ذات طابع سياسي واقتصادي وبيئي وقانوني. فلقد كانت الدورة الأولى لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي حدثا متميزا في مكافحة الإفلات من العقاب وردع الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية والعدوان.

ومن ناحية أخرى أعاد مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة التأكيد على ضرورة العمل الدولي المنسق والفعال في شكل جهد مشترك للتصدي لتحديات التفاوت الاقتصادي والتدهور البيئي. ومن الحتمي الآن أن نحقق

ونحن ندعو تركيا والقيادة القبرصية التركية إلى الإنصات لدعوة المجتمع الدولي والتخلي عن سياستهما غير المقبولة القائمة على التقسيم والفصل الطائفي. إن موقفهما المؤيد لحل "الدولتين المستقلتين" والرافض لحقوق اللاجئين في ملكيتهم يمثل مفارقة تاريخية في عالم معولم - وهو عالم نرى فيه التنوع بوصفه إثراء ويربطنا فيه مع التكامل والسعي إلى الديمقراطية وسيادة القانون. والشيء الأهم هو أن مثل هذه السياسة لا يمكن أن تفضي إلى تسوية أو مصالحة، ولذلك من شأنها أن تديم معاناة ومحنة جميع القبارصة. إننا ندعو الجانب التركي إلى احترام قرارات مجلس الأمن والاتفاقات رفيعة المستوى التي وقع عليها السيد دنكاش بنفسه، والتي تنص على قيام اتحاد من منطقتين وطائفتين وتتصور قيام دولة ذات سيادة واحدة، ومواطنة واحدة، وطابع دولي واحد.

وحفاظا على مصالح شعبنا والحاجة إلى الاستقرار الإقليمي، تمثل رؤيتنا لقبرص تخليا عن عواطف الماضي. فنحن نرى مستقبل بلدنا في دولة اتحادية يُعاد توحيدها وتتمتع بعضوية الاتحاد الأوروبي وتُحترم فيها حقوق الإنسان والحريات الأساسية لكل مواطن احتراماً كاملاً. إننا ندرك أن الأغلبية العظمى من القبارصة الأتراك يشاطرون هذه الرؤية ويتوقون إلى إعادة التوحيد وإلى مستقبل مشترك في الاتحاد الأوروبي بكل ضمانات الدولة الحديثة والديمقراطية والفعالة. وهم يعلمون أن انضمام قبرص إلى الاتحاد سيوفر لجميع مواطنيها الأمن والتقدم الاجتماعي والاقتصادي، خاصة للطائفة القبرصية التركية.

أما بالنسبة لنا فإن الرئيس كليريديس، الذي ما فتئ يشارك في المحادثات بأسلوب بناء وإيجابي مما أكسبه احترام المجتمع الدولي، سيواصل إظهار العزيمة وبعده النظر حتى يضمن تماما حماية مصالح قبرص وشعبها.

أخذت مؤخراً، بالتعاون مع قوة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في قبرص، في تدمير عدد كبير من الأسلحة وأنها قررت أن تقوم من جانبها بتطهير المنطقة العازلة من الألغام. علاوة على ذلك بلغت قبرص الآن المرحلة الأخيرة من التصديق على اتفاقية أوتاوا المتعلقة بالألغام المضادة للأفراد.

وتقترب المناقشة العامة لدورة هذا العام من نهايتها. وقد كان تركيز هذه الدورة بشكل واضح على حفز الرأي العام العالمي فيما يتعلق بضرورة تنفيذ قرارات الأمم المتحدة. وقد دعت قبرص طويلاً إلى احترام جميع قرارات الأمم المتحدة، دون معايير مزدوجة أو استثناءات. ونحن مقتنعون بأن هذا من شأنه أن يقربنا من تحقيق الرؤية المشتركة المتمثلة في الأمن الجماعي والسلام والعدل التي توخاها مؤسسو المنظمة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لصاحبة المعالي وزيرة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي في غينيا - بيساو، السيدة فيلومينا ماسكارينهاس تيبوت.

السيدة تيبوت (غينيا - بيساو) (تكلمت بالبرتغالية؛ والترجمة عن النص الفرنسي الذي قدمه الوفد): أود بادئ ذي بدء أن أوجه الشكر لرئيس الجمعية العامة السابق السيد هان سونغ - سو، على الطريقة الرائعة التي أدار بها أعمال الدورة السادسة والخمسين للجمعية.

واسمحوا لي، سيدي، بتهنئتك على انتخابكم لرئاسة الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة، والإعراب عن أفضل تمنياتي لكم بالتوفيق في عملكم على رأس هذه الهيئة الهامة. ومن دواعي ارتياحي العظيم أن أرحب نيابة عن الرئيس كومبا يالا، رئيس جمهورية غينيا - بيساو، بانضمام سويسرا لعضوية الأمم المتحدة. كما نتطلع إلى الترحيب بجمهورية تيمور الشرقية، العضو في رابطة البلدان الناطقة بالبرتغالية التي ننتمي إليها.

التنفيذ الفعال لكل الالتزامات التي تم التعهد بها. إن غض النظر عن إنذارات الطبيعة سيفاقم المشكلة وسيجعل عواقبها على النظام البيئي العالمي تستعصي على العلاج.

وتعيد قبرص أيضاً التأكيد على الحاجة إلى جهود مشتركة لتنفيذ أهداف الألفية الإنمائية وتوافق آراء مونتييري. علاوة على ذلك، يولي بلدي أهمية استثنائية لتعزيز الشراكة الخاصة لتنمية أفريقيا، التي تمثل فرصة للقارة الأفريقية قابلة للتحقيق حتى تتخلص من التهميش والتخلف في النمو.

ما زالت الحالة في الشرق الأوسط هشة، ويمكن لتداعياتها أن تهدد على نحو خطير الاستقرار حتى بعيداً عن المنطقة. وبوصف قبرص دولة مجاورة ولها علاقات وثيقة بالأطراف المعنية فإنها تؤيد كل المبادرات الرامية إلى تحقيق تسوية عادلة تقوم على أساس القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، بما في ذلك جهود المجموعة الرباعية. وستفضي مثل هذه التسوية إلى السلم والاستقرار معا ومن شأنها أن تضمن العلاقات الطبيعية والأمن لجميع بلدان المنطقة. كما أنه سيتعين عليها أن تشمل إحقاق حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف من خلال إقامة دولته الخاصة به وإنهاء الاحتلال. والشيء الأهم هو أنها ستضع حداً للعنف وستعزز أصوات الاعتدال والتعاون. ونحن نكرر إدانتنا لجميع أعمال الإرهاب، بما في ذلك عمليات التفجير الانتحارية. وكما كنا في السابق، فنحن مستعدون لمساعدة الطرفين بأية طريقة يشعرون بأنه يمكننا الإسهام بها، بما في ذلك استضافتنا للاجتماعات على الجزيرة.

وقبرص تعلق أهمية كبيرة على دور الأمم المتحدة في مجال نزع السلاح. لذلك فإنها ستواصل دعم الإجراءات الدولية الرامية إلى تعزيز الصكوك المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل. ومن هذا المنطلق، أود أن أبلغ الجمعية بأن حكومة جمهورية قبرص

ويعطي الصراع السنغالي في منطقة كازامانس مثالا على تصميمنا على المساعدة في إيجاد حلول تقوم على توافق الآراء لوضع حد لسنوات طويلة من الصراع المسلح في جمهورية السنغال المجاورة. ويتطلب احترام ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية للحدود الموروثة عن الاستعمار مشاركة غينيا - بيساو في الجهود المبذولة لإحلال السلام والاستقرار في ربوع دولة السنغال مع الحفاظ على وحدتها وعدم قابليتها للتجزئة.

وانطلاقاً من هذا الاقتناع فإن بلدنا يؤيد الجهود التي تبذلها جمهورية الصين الشعبية والرامية إلى التوحيد السلمي تحت شعار "نظامين في دولة واحدة".

لقد أولى أعضاء مجلس الأمن اهتمامهم للصعوبات الاقتصادية والمالية التي تواجهها حكومة غينيا - بيساو. ومن الواضح أنه لا يمكن الفصل بين جهود حفظ السلام وضرورة الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في غينيا - بيساو. وهكذا فإن إحراز التقدم في حفظ السلام وفي الانتعاش الاقتصادي والتنمية في غينيا - بيساو مترابطان.

وغينيا - بيساو، وهي عضو في الاتحاد الأفريقي، منخرطة في النضال من أجل السلام والاستقرار والتنمية والدفاع عن حقوق الإنسان والتعاون والتنمية والرخاء والكرامة الإنسانية. كما أننا بحكم استراتيجيتنا الوطنية للحد من الفقر ملتزمون بالمساهمة في برنامج تحديد حيوية قارتنا اجتماعياً واقتصادياً، أخذاً بالنهج الأوسع نطاقاً المتمثل في الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

ومن الواضح لغينيا - بيساو أن الأمم المتحدة، بوصفها منتدى للتعامل مع المسائل المتصلة بالسلام العالمي واحترام حقوق الإنسان والقضاء على الفقر وتعزيز التنمية المستدامة في أرجاء العالم، تشجع على نجاح الشراكة الجديدة

لا يمكن تبرير إزهاق الأرواح البشرية بأي قضية مهما كانت نبيلة الأهداف. ومنذ فترة عام تقريبا ضم شعب غينيا - بيساو صوته إلى صوت المجتمع الدولي في إدانة جميع أعمال الإرهاب وجميع الإجراءات التي من شأنها تهديد الأمن الدولي بالخطر.

ونحن مقتنعون بالمثل الرفيعة التي تمثلها الديمقراطية، والتي يصبح فيها الأمن الإنساني عماد التنمية في المجتمع. ولذلك فإنني أدبّن بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن شعب غينيا - بيساو الهجمات الإرهابية التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، ونؤكد مجدداً اقتناعنا بأن الطريق الوحيد لمكافحة هذا العار هو توحيد جهودنا جميعاً برعاية الأمم المتحدة.

واستعدادنا كبير للتعاون في البحث عن حلول تضمن السلام والاستقرار في منطقتنا دون الإقليمية، بالرغم من أن الصراعات الداخلية في البلدان المجاورة تنطوي لا محالة على تكاليف في مجالي الدفاع والأمن. كما أنها تضطرننا إلى التضحية بالميزانيات الهزيلة المخصصة للقطاعات ذات الأولوية في برنامج الحكومة، من قبيل الصحة والتعليم.

وسيؤدي توطيد الديمقراطية وحقوق الإنسان والتعاون الدولي والتنمية باطراد إلى استعادة بلدنا لكبريائه. ونظراً لاقتناعنا بهذا الأمر، فإننا ننشئ الشراكات مع منظومة الأمم المتحدة من أجل مكافحة الفقر في غينيا - بيساو. وما زلنا نقدم التضحيات من أجل تمهيد الطريق أمام التنمية. وتشمل هذه التضحيات فترات من التعطل يتعرض لها المسار الطبيعي للتنمية في دولة شهد فيها صراع عام ١٩٩٨ الشرور الناجمة عن الفقر عندما يعصف بالناس والدمار الذي لحق بالهياكل الأساسية الهشة لدولة وليدة في منطقة توجد بها جيوب للصراع تميل إلى اجتياز الحدود، ومن ثم إلى زيادة مناخ انعدام الاستقرار.

واسمحوا لي بالإشارة إلى أن الحد من الفقر في أشد البلدان فقرا كبلدنا سيضمن الرخاء والاستقرار والسلام والأمن للعالم كله، وأنه أفضل طريقة لإبطال أثر الإرهاب.

ونحن نرفع صوتنا مناضلين ضد انتشار أسلحة الدمار الشامل ومن أجل تهيئة الأوضاع التي تتيح إمكانية الحصول على الموارد الأساسية من قبيل الماء والتعليم والبروتين الضروري لصحة النمو.

ويمثل التضامن بين الشعوب الضمان لقدرتنا على أن نورث الأجيال المقبلة عالما تظلمه الرفاهية، وسوف يظل كذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد موني كابتان، وزير خارجية ليبيريا.

السيد كابتان (ليبيريا) (تكلم بالانكليزية): من واجباتي السارة أن أشارك ثانية في هذا المحفل الميمون نيابة عن السيد شارلس غانكي تايلور، رئيس جمهورية ليبيريا، وأن أسهم في مداوات هذه الجمعية العامة.

بداية، أود أن أتقدم بالتهنئة للسيد يان كافان على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها السابعة والخمسين وأن أؤكد له على تعاون ودعم وفد ليبيريا الكاملين.

وأغتنم هذه الفرصة أيضا لأثني على الرئيس السابق، السيد هان سيونغ - سو ممثل جمهورية كوريا، على الطريقة الكفوءة والقديرة التي أدار بها شؤون الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة.

ومن دواعي سروري أن أتقدم بالتهنئة لشعب تيمور الشرقية الشجاع على كفاحه الذي لم يكل لتحقيق المصير، والذي أدى إلى استقلاله هذا العام. ومن دواعي سروري وسرور حكومة بلدي أيضا أن أرحب بسويسرا وأهنتها على انضمامها إلى عضوية الأمم المتحدة.

من أجل تنمية أفريقيا وتسهم فيها بطرق عملية، كما تشجع على كفاءة التنفيذ الفعال للالتزامات المقطوعة في الدوحة ومونتيري وجوهانسبرغ.

ولا تزال غينيا - بيساو على التزامها بإيجاد حلول لحالتها الاجتماعية الاقتصادية الصعبة، وهي تناشد المجتمع الدولي أن يسهم في تنفيذ استراتيجيتنا الوطنية للحد من الفقر.

وأود أن أعرب عن التقدير للكيفية المتسمة بالذكاء والروح الوطنية التي وضعت بها أنغولا حدا لسنوات طويلة من الصراع، فضلاً عن التقدير للتقدم المحرز صوب تسوية الصراعات في بوروندي وجزر القمر وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسنغال.

ذلك أن الحوار أفضل أداة لاستعادة السلام والعمل على تحقيق الاستقرار والتنمية لصالح البشرية. ولهذا السبب فإننا نشجع الجهات الفاعلة في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني على الانضمام إلى الجهد المبذول للعثور على حلول مقبولة لجلب الأمن والرخاء لكلا الشعبين. وسيشكل الامتثال الدقيق للقرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) الاستجابة الوحيدة المقبولة لدى الجمعية العامة والدليل الوحيد على تسليم الطرفين بقيمة منظمنا التي لا تقدّر بثمن.

ولتحقيق الآمال الواردة في إعلان الألفية وفي ميثاق الأمم المتحدة، الأمر الذي يضمن للعالم مزيدا من الرخاء والعدل، ننضم إلى النداء الموجه لقادة العراق بالتقيد بقرارات مجلس الأمن فيما يتعلق بالفصل السابع من الميثاق، تجنباً لاحتمال إصدار المجلس قراراً في هذا الصدد.

وتتفق غينيا - بيساو مع ضرورة توسيع نطاق المشاركة في أعمال مجلس الأمن وزيادة فعاليتها، فهو من الأجهزة الحيوية للمنظمة.

وتدعم حكومة بلدي دعما كاملا الجهود البناءة التي ستساعد الطرفين على العودة إلى الحوار السياسي في سعيهم لتسوية تفاوضية. ولذلك، نحث جميع من لهم مصالح في عملية السلام في الشرق الأوسط، ومُيسريها، على اتخاذ إجراءات ذات معنى لتخفيف المستوى الحالي للعداء والعنف في المنطقة وتجنب زيادة تفاقم الحالة في الشرق الأوسط. وكما نقول في ليبريا، ”دعونا لا نستخدم النار لإطفاء النار“.

عندما تشكلت الأمم المتحدة قبل ٥٧ عاما تقريبا، كانت معظم أفريقيا لا تزال تحت الحكم الاستعماري، ولذلك، كانت مشاركة أفريقيا في إنشاء آلية عالمية للأمن الجماعي قاصرة على إثيوبيا وليبريا ومصر ونظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا. واليوم نظمت شكلت أفريقيا نفسها في اتحاد أفريقي وتمثل أكثر من ٢٥ في المائة من أعضاء الأمم المتحدة. وعلى الرغم من هذه الحقيقة، ومع أن معظم الصراعات التي ينظر فيها مجلس الأمن حاليا هي صراعات أفريقية، فإن مشاركة القارة في مداوات مجلس الأمن مقصورة بشكل فاضح على التمثيل غير الدائم الذي لا يتمتع بحق النقض. وبصورة رئيسية، لا يوجد صوت حقيقي لأفريقيا في هيئتنا العالمية حتى في مداواتها المتعلقة بالقضايا التي تؤثر على وجودنا، كقارة. يجب تغيير هذا الوضع. ولا يجوز أن تكون مساهمة أفريقيا في الأمن الجماعي مقصورة على المشاركة في مناقشة ليس لها تأثير ملزم على القرارات التي تتخذها دول ما بعد الحرب.

وبالبناء على آلية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع نشوب الصراعات وإدارتها وحلها، أنشأ الاتحاد الأفريقي مجلس سلام وأمن لتعزيز السلم والأمن والاستقرار في أفريقيا، وتوقع نشوب الصراعات ومنع نشوبها، ووضع سياسة دفاعية مشتركة، وتعزيز تنفيذ أنشطة بناء السلام والإعمار في مرحلة ما بعد الصراع. وسيوفر هذا الجهاز

قبل عام تقريبا، غرق العالم في حزن عميق نتيجة لأعمال الإرهاب الشنيعة التي ارتكبت هنا في مدينة نيويورك وفي أماكن أخرى في الولايات المتحدة الأمريكية. وعقب هذه الأعمال البربرية، تعهدنا جميعا رسميا بمحاربة الإرهاب أينما وجد. وبالتالي، لم نجر إدانة الإرهاب بقوة فحسب، ولكن قدم أيضا دعم لا يتزعزع للحملة على شبكات الإرهاب المنظم. ونود أن نؤكد مجددا على مساندتنا لقرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) واتفاقيات الأمم المتحدة وبروتوكولاتها الموجهة لمكافحة الإرهاب. وقد قدمت حكومة ليبريا الاتفاقيات التي لم تصدق عليها ليبريا بعد إلى المجلس التشريعي الليبري للمصادقة عليها.

ويتطلب الرد الموحد والمنسق، الذي استلزمته الهجمات الإرهابية، التزاما راسخا لضمان سن تشريعات شاملة للتصدي لأبعاد الإرهاب الجديدة، واعتماد لوائح تنظيمية صارمة للرقابة المالية لتقليص تمويل الإرهاب، وتعزيز الرقابة الجمركية والرقابة على الهجرة، والتنفيذ الصارم للقوانين التي تنظم نقل الأسلحة، وتحرير شروط تسليم الأشخاص المشتبه في مشاركتهم في أعمال إرهابية.

وفي الحرب على الإرهاب على الصعيد العالمي، يجب اتخاذ مزيد من الإجراءات لمكافحة الأسباب الجذرية للإرهاب. وهذا يعني أنه توجد حاجة لاتخاذ إجراءات ملموسة لمكافحة الحرمان والتغريب والرفض والبؤس والفقر.

التطورات الأخيرة في الشرق الأوسط المتعلقة بإسرائيل والفلسطينيين مدعاة لقلق عميق، وتتطلب إجراءات عاجلة وملموسة لوقف العنف في تلك المنطقة. إن للإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء مطالب لها ما يبررها، ويجب أن تحل بطريقة تستبعد استخدام العنف المفرط. فالعنف لا يمكن أن يسفر عن سلام، ولا يمكن أن يكون حكما بيت في المطالب.

ولا يستطيع أحد أن يشكك في حقيقة أن السلام قد استعيد في سيراليون وأن الجبهة المتحدة الثورية لم تعد موجودة. وقد قامت بعثة الأمم المتحدة في سيراليون بتسريح ونزع سلاح الجبهة المتحدة الثورية التي لم يعد لها وجود. وتحولت الجبهة إلى حزب سياسي، هو حزب الجبهة المتحدة الثورية، الذي سعى جاهدا للفوز في الانتخابات التي عقدت في سيراليون في ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٢. وقد قبل جميع مواطني سيراليون، بما فيهم حزب الجبهة، نتائج الانتخابات بدون أي تحد لحكومة سيراليون المنتخبة بطريقة ديمقراطية. وكانت حكومة ليبريا ممثلة في حفل تنصيب رئيس سيراليون واعترفت اعترافا كاملا بحكومة الرئيس الحاج أحمد تيجان كباح، بوصفها حكومة سيراليون الشرعية والمنتخبة بطريقة ديمقراطية.

وتستضيف ليبريا عددا كبيرا من اللاجئين من سيراليون. وما فتئت سياسة حكومة ليبريا تقوم على تشجيع العودة الطوعية لجميع اللاجئين من سيراليون، تمشيا مع الاتفاقيات الدولية ذات الصلة. ولتحقيق هذه الغاية، يسرت حكومة ليبريا عودة اللاجئين من سيراليون بواسطة حكومة سيراليون ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وهي عملية مستمرة.

ومنذ شباط/فبراير من هذا العام، عاد ١٢ ٥٠٠ لاجئ سيراليوني إلى سيراليون. وسجل ٥ ٠٠٠ لاجئ أسماءهم لدى سفارة سيراليون في مونروفيا ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من أجل العودة إلى بلادهم. ويوجد حاليا ٢٥ ٠٠٠ لاجئ من سيراليون لا يزالون يقيمون في ليبريا تحت رعاية مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

كيف يمكن تصور استمرار مجلس الأمن في معاقبة ليبريا استنادا إلى مزاعم بأنها تدعم الجبهة المتحدة الثورية التي

للأفارقة القدرة على إدارة الصراعات الأفريقية، وبالتالي فإنه سيشكل قاعدة أولية لمساهمة أفريقيا في السلم والأمن الجماعيين.

وقد وفرت دول أفريقية عديدة، من بينها ليبريا، قوات لحفظ السلام لبعثات حفظ السلام التي تفوضها الأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم. ولقد نضجت أفريقيا وأصبحت تساهم في السلم والأمن الدوليين، لا لأن أفريقيا لديها قدرة على أن تفعل ذلك فحسب، بل أيضا لأن أفريقيا مصلحة رئيسية في السلم والأمن الدوليين. ولذلك، تطالب ليبريا بأن يكون لأفريقيا ممثلون يتمتعون بعضوية دائمة في مجلس الأمن وبحق النقض. وهذا ما عقد العزم عليه جميع الأفارقة.

وترى حكومة ليبريا أن نظام الجزاءات الحالي، الذي فرض على ليبريا بقراري مجلس الأمن ١٣٤٣ (٢٠٠١) و ١٤٠٨ (٢٠٠٢)، نظام عقابي وغير عادل. ولا يقتصر الأمر على أن الجزاءات غير عادلة فحسب، ولكنها أوجدت أيضا أزمة إنسانية خطيرة في جميع أنحاء البلاد. وحكومة ليبريا، على الرغم من أنها تعتبر دائما فرض الأمم المتحدة جزاءات على البلد عملا غير عادل وغير مبرر وعقابيا، تتعاون على نحو متسق مع مجلس الأمن، معلية بذلك هيئة هذا الجهاز.

وحكومة ليبريا ممثلة تماما للمطالب الواردة في الفقرات الفرعية ٢ (أ) إلى ٢ (د) من قرار مجلس الأمن ١٣٤٣ (٢٠٠١). وتشكل هذه المطالب الشروط الوحيدة لرفع الجزاءات عن ليبريا، حسبما تنص الفقرة ٦ من القرار ١٤٠٨ (٢٠٠٢). وتدعو هذه المطالب، بصورة أساسية، إلى وقف تقديم الدعم للجبهة المتحدة الثورية، بقصد أن يؤدي ذلك إلى تحقيق تقدم في عملية السلام في سيراليون. ولضمان الامتثال لهذه المطالب، فرض القرار عدة جزاءات عقابية على ليبريا.

وما هي الأشياء التي تمثل تلك المؤامرة؟ هل هذا يرجع إلى الكيل بمكيالين أو إلى تعمد الأذى؟

وما زال حظر الأسلحة المفروض على ليبيريا في غمرة الحرب على ليبيريا من جانب أطراف ليست دولاً ومدعومة من الخارج يتسبب في تشريد ثلث السكان، مما نجم عنه أزمة إنسانية في البلد. وقد شجع حظر الأسلحة الحرب على ليبيريا نظراً لضعف الحكومة الواضح في الدفاع عن أراضيها بصورة فعالة. وإضافة إلى ذلك، ينبغي ملاحظة أن البلدان التي تقدم الأسلحة والذخيرة إلى الأطراف من غير الدول التي تعمل في ليبيريا تنتهك حظر الأسلحة، ولا يمكن لمجلس الأمن أن يتجاهل عملها.

إن حظر الأسلحة المفروض على ليبيريا هو انتهاك صارخ لحق ليبيريا المتأصل بموجب المادة ٥١ من الميثاق في الدفاع عن نفسها ضد الهجمات المسلحة. وذلك الانتهاك لم ينتج عنه تعويق قدرة الحكومة على الدفاع عن الأمة فحسب، بل أسهم أيضاً في الأزمة الإنسانية التي هي سبب المعاناة الإنسانية الكبيرة في ليبيريا.

إن التأثير المزدوج للجزءات والحرب الدائرة في ليبيريا يظهر على كل جانب من جوانب الحياة في البلد. فقد أدت الجزاءات إلى تفاقم مشكلة الاقتصاد الهش وما زالت تفرض المعاناة على سكان ضعفاء بالفعل. وطبقاً لإحصاءات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فإن معدل البطالة في ليبيريا يقدر بنسبة ٨٥ في المائة، بينما يعيش ٨٠ في المائة من السكان تحت خط الفقر. وقد تناقصت بشكل كبير مساعدات الجهات المانحة إلى وكالات الأمم المتحدة المتخصصة والمنظمات غير الحكومية التي تعمل في ليبيريا منذ فرض الجزاءات.

وما فتئ قطاعا التعليم والصحة يعانيان من التمزق الخطير منذ فرض الجزاءات. وكان أكثر من ٦٠ في المائة من

لا وجود لها في حرب غير قائمة في سيراليون، في الوقت الذي تقدم فيه حكومة ليبيريا الحماية لآلاف اللاجئين من سيراليون الموجودين في ليبيريا؟

يمكن تصور ذلك نتيجة لعدم القدرة على التمييز بين المطالب والجزاءات العقابية. والشرط اللازم لرفع الجزاءات، وفقاً لذلك القرار، هو الامتثال للمطالب. إلا أن الجزاءات لم ترفع لأن التركيز ليس على الشرط المسبق لرفعها، بل على الجزاءات نفسها، وكأن الجزاءات العقابية غاية في حد ذاتها.

من غير المنطقي أن نقترح أن يكون الشرط المطلوب لرفع الجزاءات هو الجزاءات نفسها. فتأكيد ذلك من شأنه أن يوحي بمكافأة الفرد بميزة إذا امتنع ذلك الفرد عن ممارسة تلك الميزة. ولذلك فالأمر يثير اللبس حينما نتكلم عن انتهاكات مزعومة لجزاءات كما لو كانت هذه الانتهاكات مؤشرات للامتثال للطلبات، بينما هي في الواقع امتثال لطلبات محددة واردة في قرار مجلس الأمن تمثل الشرط الوحيد لرفع الجزاءات.

وأثار فريق خبراء الأمم المتحدة وبحق في تقريره الأخير بشأن ليبيريا مشكلة أخلاقية بصدد استمرار الجزاءات ضد ليبيريا بينما الحرب انتهت في سيراليون. ومع ذلك، فتلك المشكلة الأخلاقية لم تكن مشكلة للذين يعرضون ليبيريا لجزاءات عقابية غير عادلة، كما لو كانت السمة الأخلاقية ليس لها مكان في اعتبارهم السياسي.

ولو كان السلم والأمن الإقليميان هما هدي في جعل ليبيريا ضحية، فكيف إذا يمكن أن نفسر مؤامرة الصمت المحيطة بالحرب الدائرة في ليبيريا بأيدي أطراف ليست بدولة ومدعومة من جهات خارجية؟ هل يمكن لأحد أن يتوقع بصورة معقولة تعزيز السلام في سيراليون أو صونه في منطقة اتحاد نهر مانو بينما يترك العدوان على ليبيريا دون رادع؟

تنقشع الظلمة البدائية في مواجهة التحضر ... وهذا هو الوقت أو الوقت الحاسم لأن تتخلى الأمم المتحدة عن تدميرها للأمة - الدولة الليبرية“.

وأضرم صوتي إلى صوت مواطني بلدي في مناشدة مجلس الأمن وضع حد لمعاناة الليبريين والتضحية بهم، وذلك بالعمل السريع على رفع جميع الجزاءات المفروضة على بلدنا الضعيف.

وعلى الرغم من الحالة الطارئة الحالية والظروف الصعبة الناجمة عن جزاءات الأمم المتحدة والحرب التي تشنها أطراف من غير الدول ومدعومة من الخارج، تظل حكومة ليبريا ملتزمة بالديمقراطية وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان والمصالحة الوطنية والوحدة الوطنية. ومن أجل ذلك الغرض، نظمت لجنة توجيهية مؤلفة من أشخاص يمثلون قطاعا عريضا من المجتمع الليبري مؤتمرا للمصالحة الوطنية. وقد بدأ المؤتمر الوطني العام الأول في ٢٤ آب/أغسطس ٢٠٠٢. وانقسم المؤتمر إلى خمس مجموعات فرعية مواضيعية هي: مجموعات التمويل والإدارة، والثقافة والتاريخ، والحكم الرشيد، والتعليم والاتصال، والأمن القومي.

وتسير المبادرات الدبلوماسية الحالية التي تم إطلاقها لإحلال السلام في ليبريا على مستويين، الأول هو مستوى الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والثاني هو مستوى اتحاد نهر مانو وهما عمليتان متوازيتان. وعلى مستوى الرابطة، فههدف العملية هو تيسير عملية السلام، خاصة فيما يتعلق بإنهاء أنشطة الأطراف المسلحة من غير الدول. بما يؤدي إلى إنهاء الحرب الدائرة داخل ليبريا. وعلى مستوى اتحاد نهر مانو، فههدف العملية هو بناء الثقة فيما بين الدول الأعضاء في اتحاد نهر مانو، وإيجاد إرادة سياسية لضمان حسن الحوار وما يترتب على ذلك من تنفيذ جميع قرارات وبروتوكولات اتحاد نهر مانو، بما في ذلك القرارات التي اتخذت بعد المبادرة

الأطفال بين أعمار ٥ و ١٤ عاما في المدارس في عام ٢٠٠٠، مقارنة بقرابة ٤٥ في المائة اليوم. وقد تدهور بصورة كبيرة معدل وفيات الأطفال ومعدل العمر المتوقع. فمعدل وفيات الرضع، الذي كان ١١٧ من كل ١٠٠٠ حالة ولادة في عام ٢٠٠٠، أصبح يقدر الآن بأكثر من ١٣٠، بينما انخفض معدل العمر المتوقع من ٥٤ إلى ٤٧ عاما. ومن المستشفيات البالغ عددها ١٦ ومراكز الصحة البالغ عددها ٢٥ التي كانت عاملة في البلد في عام ٢٠٠٠، نجد أن ما يعمل منها إلى الآن هو ١١ مستشفى و ١٥ مركزا صحيا فقط. وفي الوقت الحالي هناك ٣٧٠ ٥٩ مريضا لكل طبيب.

وقبل الجزاءات، كان أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ من شعب ليبريا يعملون في التعدين الفني للماس، إما كمشغلي مناجم أو عمال مناجم، وإذا علمنا أن الحجم المتوسط للأسرة الممتدة هو ٧ أفراد، فإن ذلك يجعل عدد الليبريين المتأثرين بصورة مباشرة أو غير مباشرة بالحظر الذي يفرضه مجلس الأمن على الماس الليبري أكثر من ٧٠٠ ٠٠٠ نسمة.

وقد كتب أحد طلاب جامعة ليبريا ما يلي في ورقة

عهد إليه بكتابتها:

”إن التعبير الذي تستخدمه الأمم المتحدة، وهو الجزاءات الانتقائية، هو جمع للفظتين متناقضتين يثير الضحك، إن لم يكن خرافة. إن محاولة خنق وتدمير الحكومة الليبرية لا يمكن بأي طريقة أن تقدم تأكيدا على أنها تتضمن حصانة الأفراد الليبريين العاديين من ذلك الخنق ... وبالنظر إلى الجزاءات على أنها انتقائية، ينبغي للفرد، أولا أن يدفن ضميره إزاء أزمة الليبريين في حياتهم اليومية. فالجزاءات لا تكون انتقائية حينما يُحرم الليبريون فرص دخلهم وعمالهم، أو حينما لا يمكن أن

إن الحرب الدائرة التي تشنها الأطراف المسلحة من غير الدول والمدعومة من الخارج على حكومة ليبيريا المنتخبة بصورة ديمقراطية نتيجة للتجاهل الكامل لاتفاقيات وقرارات اتحاد نهر مانو وانتهاكها. فيجب إنهاء تلك الحرب. إذ أن قرار اتحاد نهر مانو بشأن المشاكل المنتشرة للمنشقين اتخذ قبل نهاية الحرب في سيراليون وكان الغرض منه هو وضع حد لعدم استقرار المنطقة بيد أطراف مسلحة من غير الدول وإنشاء آلية للأمن والسلم المستدامين داخل منطقة اتحاد نهر مانو. ولذلك فمن المحتمل عدم إرسال إشارات غامضة إلى الأطراف المسلحة من غير الدول التي تعمل الآن على زعزعة استقرار ليبيريا وإلا ستذهب جهود اتحاد نهر مانو وبعثة الأمم المتحدة في سيراليون والمجتمع الدولي بأسره في تعزيز السلم والأمن هباء وتقوض بذلك أمن المنطقة بأسره. ولذلك فمن المحتمل نزع سلاح جميع الأطراف المسلحة من غير الدول كجزء لا يتجزأ من جهود المجتمع الدولي لإعادة السلام إلى منطقة اتحاد نهر مانو.

إن رفض الأمم المتحدة الدائم السماح بانضمام جمهورية الصين في تايوان إلى هذه الهيئة العالمية هو انتهاك للمادة الرابعة من الميثاق التي تنص صراحة على ما يلي:

”العضوية في الأمم المتحدة مباحة لجميع الدول الأخرى المحبة للسلم والتي تأخذ نفسها بالالتزامات التي يتضمنها هذا الميثاق والتي ترى الهيئة أنها قادرة على تنفيذ هذه الالتزامات رغبة فيه“.

إن شعب جمهورية الصين في تايوان المحب للسلم، الذي يبلغ تعداداه ٢٣ مليوناً من البشر، يستحق أن يمثل في الأمم المتحدة. لقد دلت قدرته ورغبته في الوفاء وفاء كاملاً بالتزامات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، كما دلت على ذلك أيضاً في هيئات عالمية أخرى. ولذلك، فإن الحكومة الليبرية مقتنعة بأن جمهورية الصين ينبغي أن يسمح

المغربية. ويقوم صاحب الجلالة ملك المغرب، الذي أجرى مشاورات مع الأمم المتحدة والقوى الرئيسية بتسهيل تلك العملية حالياً.

وهاتان المبادرتان المتوازيتان تكمل إحداها الأخرى ولا تحل واحدة محل الأخرى. وتتطلب تسوية الصراع الداخلي تعاون الدول المجاورة. كما كانت زعزعة استقرار ليبيريا بيد أطراف مسلحة من غير الدول والأزمة الإنسانية الناجمة عن ذلك، ولا تزالان تستمدان بقاءهما من الدعم الخارجي، ولا يمكن استدامة أي تسوية داخلية من دون تعاون البلدان المتجاورة في اتحاد نهر مانو والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ولذلك فمن الأهمية تشجيع المبادرة المغربية ومبادرة الرابطة بوصفهما جهدين متكاملين وعدم النظر إليهما على أنهما يعملان لخدمة أهداف متعارضة.

ولا يمكن تيسير استعادة السلم والأمن إلى ليبيريا إلا بإلغاء أنشطة الأطراف المسلحة من غير الدول التي تدعم أنشطتها من خلال الدعم الأجنبي، ولذلك فمن شأن هذا أن يتطلب، كبدائية ضرورية، قطع كل الدعم الخارجي عن الأطراف المسلحة من غير الدول. وسيطلب تحقيق ذلك الهدف من الدول الأعضاء في اتحاد نهر مانو الالتزام بمعاهدة عدم الاعتداء ومعاهدة التعاون الأمني لاتحاد نهر مانو، وتنفيذ البروتوكول الخامس عشر لإعلان اتحاد نهر مانو، وتنفيذ جميع قرارات اتحاد نهر مانو بموجب أحكام البروتوكول الخامس عشر لاتحاد نهر مانو وتلك الناجمة عن المبادرة المغربية. والأساسي من بين تلك القرارات هو قرار لجنة الأمن المشتركة، المتخذ في كوناكري، جمهورية غينيا، في ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، فيما يتعلق بالمشاكل المتأصلة للمنشقين. فقد نادى ذلك القرار باعتقال وتسليم جميع الأفراد والجماعات المسلحة والقوى شبه العسكرية الأخرى المشتركة في عدم استقرار الدول الأعضاء إلى بلاد منشئهم.

شكا في المبادئ التي وافقت عليها، وإنما خوفا من إمكانية تشويه تلك المبادئ المقدسة.

ومع ذلك، فإننا لا نزال حازمين ومخلصين فيما يتعلق بالتمسك بالمبادئ السامية الواردة في الميثاق، ولنلتزم بالعمل بمتابعة لا تكل من أجل تحقيق السلم، والحرية، والعدالة لكل الشعوب.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم التالي، أود أن أعرب عن اقتناعي بأن أي رسالة، حتى أهمها وأكثرها تعقيدا يمكن التعبير عنها في حدود الدقائق الخمس عشرة المتفق عليها، وأنا أتكلم من واقع خبرتي. وأناشد المتكلمين، مرة أخرى، أن يلتزموا بالوقت المحدد المتفق عليه.

أعطي الكلمة لسعادة السيد يوسف حسن إبراهيم، وزير الشؤون الخارجية للصومال.

السيد إبراهيم (الصومال) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي في البداية بأن أهنتكم، سيدي الرئيس، بمناسبة انتخابكم رئيسا للدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة. وأنا واثق بأنكم، بخبرتكم، ستقودون هذه الدورة إلى خاتمة مثمرة. وأود أيضا أن أعرب عن شكري لسلفكم، السفير هان سينغ - سو ممثل كوريا الجنوبية، على قيادته الممتازة للدورة الماضية للجمعية العامة.

الصومال ترحب بجمهورية تيمور الشرقية الديمقراطية والاتحاد السويسري في عضوية أسرة الأمم هذه. وهذه خطوة أخرى نحو تحقيق هدف عالمية منظمة الأمم المتحدة.

بعد عام من الأحداث المساوية التي وقعت يوم ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، نحن في الصومال، لا نزال نشاطر مشاعر الألم والخسارة التي تشعر بها حكومة وشعب

لها بالتمثيل والمشاركة في هذه الهيئة العالمية. والحكومة الليبرية لا تزال ترى أن الشعب الصيني نفسه، في ظل مبادئ الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، هو الذي سيحل يوما ما مسألة إعادة التوحيد الصينية. وليبريا تشجع على استمرار الحوار عبر المضييق بما يعود بالنفع على المصلحة الأكبر للشعب الصيني.

يرى بعض الدارسين أن الهدف المحسوب لبعض الجزاءات هو تحقيق عتبة من المعاناة الداخلية تكون سببا في أن يثور الشعب ويطيح بحكومته. وإذا كان هذا صحيحا، من الصحيح أيضا أن بعض الجزاءات لا يراد بها تحقيق الامتثال لمطالب الأمم المتحدة، وإنما المساعدة على تغيير النظام عن طريق التمرد ضد ظروف المعاناة الداخلية التي تسببها الجزاءات. وهذا قد يفسر أيضا اللامبالاة وانعدام الحساسية إزاء معاناة الشعوب التي تعيش في دول خاضعة لجزاءات.

وفي حالة ليبريا، فإن المطالبة بإجراء دراسة للأثر المحتمل للجزاءات لم يستجب إليها إلا بعد فرض الجزاءات، التي أنارت بعض الشواغل الإنسانية بالنسبة لشعب ليبريا. ومع ذلك، بعد ١٦ شهرا من تطبيق جزاءات عقابية ضد ليبريا، لا يزال مجلس الأمن يحاول تحديد أثر جزاءاته على شعبنا. فهل الموت يمثل أثرا كافيا لإحداث شكل ما من الذعر وضبط النفس الأديبين؟ لكن في كل يوم يجب فيه على ليبري أن يواجه ألم الجزاءات، تقوض سلامة الأمم المتحدة ويوضع ضميرها موضع الاختبار.

إن الشعب الليبري يعتبر معاناته الراهنة على أيدي مجلس الأمن خيانة للحلم والتطلع اللذين ألهما أجداده ليشاركوا في تأسيس الأمم المتحدة. وإذ نستفيد من الإدراك المتأخر نقول إنه ربما كان على الحكومة أن تعاني من الكرب عندما شاركت في مؤتمر سان فرانسيسكو في ١٩٤٥؛ ليس

وفي هذا الشأن، يشجعنا قرار كندا من جانب واحد بإلغاء التعريفية الجمركية على الصادرات الأفريقية إلى كندا وإلغاء الإعانات التي تقدم للمنتجات الزراعية. ونحن نأمل أن تحذو البلدان المتقدمة النمو الأخرى حذو كندا.

فيما يتعلق بالمدونية، نعتقد أنه ما لم تلغ تماما الديون الكبيرة المدينة بما أقل البلدان نموا، ستظل تلك البلدان تخنقها الفوائد وأصول القروض.

المعونة يمكن أن تكون وسيلة أخرى للتنمية والنمو، وفي هذا الصدد، يجب على المانحين أن يحترموا الهدف المتفق عليه الخاص بـ ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية.

لا يسعنا إلا أن نتناول محنة الشعب الفلسطيني، الذي يتعرض لأعمال وحشية يومية. إن قتل مدنيين أبرياء، بما في ذلك النساء والأطفال، وتدمير المنازل والإهانات اليومية التي تلحقها إسرائيل بالشعب الفلسطيني يجب أن يدينها المجتمع الدولي.

وإنه مما يتنافى مع الضمير أن يقف المجتمع الدولي في حالة لا مبالاة وهو يشهد الحصار المستمر للرئيس ياسر عرفات، والتدمير المبيت للسلطة الفلسطينية. وشعب فلسطين، الذي لا يزال يعاني تحت الاحتلال الإسرائيلي، له حق غير قابل للتصرف في دولة خاصة به، وفي اختيار قيادته ومؤسساته. وينبغي وقف الانتهاكات المنتظمة لحقوق الإنسان الأساسية للشعب الفلسطيني.

لقد أحاق بالقارة الأفريقية ويل الصراعات لعقود. لقد لقيت، في الحقيقة، في وقت من الأوقات بـ "قارة الصراعات". ومما يدعو للسرور أن نلاحظ أن هناك أفقا جديدا - فجرا جديدا بدأ يضيء الأجزاء الأكثر عتامة من قارتنا التي تدور بها صراعات.

الولايات المتحدة. ويجب علينا، كمجتمع أمم، أن نعمل في وحدة لمكافحة آفة الإرهاب.

وفي هذا الشأن، لا تزال حكومة الصومال الوطنية الانتقالية شريكا يعتمد عليه في الحملة لمكافحة الإرهاب. ويسرني أن أعلن للجمعية أن حكومة بلدي وقّعت هذا العام اتفاقية قمع تمويل الإرهاب.

لقد بدأنا أيضا عملية الانضمام إلى اتفاقية منع ومكافحة الإرهاب الخاصة بالاتحاد الأفريقي. ونحن نعمل أيضا بشأن تنفيذ المتطلبات الأخرى للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). وعلاوة على ذلك، نحن ملتزمون بالتعاون تعاوننا كاملا مع البلدان الأخرى على أساس ثنائي في مكافحة الإرهاب، ونواصل تحديد مجالات معينة من ذلك التعاون. وعزم حكومة بلدي في هذا الشأن ليس قائما على أية اعتبارات تكتيكية قصيرة الأجل وإنما هو سعي ثابت قائم على مبادئ قوية.

نود أن نثني على الأمم المتحدة لتنظيم عدد من المؤتمرات الدولية في ٢٠٠٢، بدءا بالمؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية ومؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة الذي عقد مؤخرا في جوهانسبرغ، بجنوب أفريقيا. ونحیی أيضا الأمم المتحدة لتخصيص يوم للمناقشات بشأن الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا، ركزت على احتياجات التنمية في القارة الأفريقية.

إننا نرى بقوة أن المجتمع الدولي ينبغي أن يولي اهتماما أكبر بالاحتياجات الإنمائية لأقل البلدان نموا. والمانحون والمقرضون ينبغي أن يتمكنوا من القيام بالمزيد في مجالات التجارة، والديونية والمعونة. ونعتقد أن التجارة الحرة المنصفة هي أداة النمو والتنمية، وبالتالي، فإننا مطالبون ببذل جهود أكبر لضمان وفاء التجارة المتعددة الأطراف بالاحتياجات العاجلة والخاصة لأقل البلدان نموا.

وفي مساعينا من أجل تحقيق السلام والاستقرار في الصومال، دخلنا في حوار مع إخواننا في المنطقة دون الإقليمية، ومع المنظمات الإقليمية والأمم المتحدة، وذلك من أجل مساعدتنا في البحث عن السلام الدائم في الصومال.

ويسعدني أن أذكر أن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد) قد اضطلعت بمبادرة سلام مهمة في الصومال، وذلك بتشجيع قوي من الأمم المتحدة. وفوضت إيغاد ثلاث دول وهي كينيا وجيبوتي وإثيوبيا تحت رئاسة فخامة رئيس كينيا، السيد دانييل أراب موي، لوضع التدابير والأطر الزمنية لاستكمال عملية أرتا. وتحظى هذه الإجراءات بتأييد الرئيس الحالي للإيغاد، فخامة السيد عمر البشير، رئيس السودان، وغيره من رؤساء بلدان الإيغاد. وعملية الإيغاد التي تكمل عملية أرتا قد سهلت للمرة الأولى شتى المبادرات التي كانت متناقضة في أغلب الأحيان.

وأعلنت الإيغاد أن مؤتمرًا لاستكمال عملية المصالحة سيعقد في كينيا في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢. وسوف تشترك الحكومة الوطنية الانتقالية في المؤتمر. وسنشترك هناك بأذهان متفتحة جاعلين مصلحة الشعب الصومالي أهم أولوياتنا. ولن تدخر الحكومة الوطنية الانتقالية أي جهد لإنجاح مؤتمر المصالحة القومية. ونحن ممتنون لإدراك المجتمع الدولي بأن عملية أرتا لا تزال أفضل أساس للسلام وللمصالحة القومية في الصومال. وأملنا أن تشاركنا تلك الإدارات الإقليمية والأطراف الآخرين الذين هم خارج عملية أرتا تصورنا للسلام والاستقرار في الصومال.

وإنه لمن الأهمية بمكان أن يوجه المجتمع الدولي إشارة صريحة إلى كل المشتركين الصوماليين من أجل دعم المؤتمر الذي ستشرف الإيغاد على عقده في كينيا، موضحة بأن أولئك الذين يحاولون العمل ضد المؤتمر أو الذين يرفضون المشاركة فيه سيطبق المجتمع الدولي الجزاءات عليهم.

إن شعار اليوم هو حل الصراعات الأفريقية بأيد أفريقية. ونسمة السلام تهب اليوم قوية على أفريقيا. وتمخر سفينة السلام عباب المياه في سيراليون وليبيريا في منطقة نهر مانو؛ وفي أنغولا؛ وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، وفي رواندا وبوروندي في منطقة البحيرات الكبرى؛ وفي إثيوبيا وإريتريا والسودان في القرن الأفريقي. ونحن نرحب بحرارة بهذه الحركة صوب السلام في القارة الأفريقية.

وكما تعرف الدول الأعضاء بالأمم المتحدة، ظلت الصومال منطقة صراع جلب معاناة لا نظير لها على شعبه، وحربا أهلية مخربة أحجها قادة عسكريون غير وطنيين، الأمر الذي نتج عنه تدمير كل مؤسسات الدولة، وهلاك مئات الآلاف من الصوماليين، وتشريد الملايين. ورغما عن طيبة نوايا الأمم المتحدة، عانت الصومال من إهمال المجتمع الدولي لها، وخاصة بعد عام ١٩٩٣. وبدا الصراع الصومالي وكأنه لا حل له.

وظللنا حتى آب/أغسطس ٢٠٠٠ إلى أن انتخبت حكومة وطنية انتقالية، وشكل مجلس وطني انتقالي، وانتخب فخامة السيد عبدي قاسم صلاح حسن رئيسا للدولة. كل هذا كان نتيجة مؤتمر عقد في أرتا، بجمهورية جيبوتي، وحضره ما يزيد عن ٣٠٠٠ صومالي من كل المناطق ومسالك الحياة. بمن فيهم الزعماء التقليديون، والمثقفون، ورجال ونساء الأعمال. ودُعي القادة العسكريون مرارا ولكنهم اختاروا عدم الحضور.

ولا تزال حكومة الصومال الوطنية الانتقالية مستمرة في الحوار مع أولئك الذين اختاروا أن يكونوا خارج عملية أرتا، بهدف إشراكهم في العملية. ولا تزال ماثرين على تشجيعهم على نبذ الحرب كوسيلة لتحقيق أهداف سياسية، كما نشترك في تصورنا للسلام وللمصالحة القومية في الصومال ولصالح الشعب الصومالي.

هيئات الأمم المتحدة. وأنا ممتن لكل الذين جعلوا هذا في حيز الإمكان بتأييدهم لآمالنا. وأود لكم، سيدي الرئيس، كل نجاح في القيام بهذه المهمة الهامة، والتي رفعها سلفكم، السيد هان سونغ - سو، من جمهورية كوريا إلى مستوى رفيع.

وأود، بصفتي ممثلاً للحكومة التي تقلدت زمام الحكم في شهر تموز/يوليه هذا العام، أن أؤكد استمرارية السياسة الخارجية التشيكية، بما في ذلك تأكيدها على الجانب الأوروبي - الأطلسي، وأيضاً على جانبها العالمي الحق وانشغالها القوي بالتعاون المتعدد الأطراف. وأود أن أشير هنا إلى أن حكومة الجمهورية التشيكية قد جعلت اشتراكها النشط في الحرب ضد الإرهاب وضد انتشار أسلحة الدمار الشامل في مقدمة أولوياتها.

وفي نفس هذا الوقت من العام الماضي، صُدِمَ العالم أجمع بالهجمات الإرهابية التي وقعت ضد الولايات المتحدة الأمريكية في ١١ أيلول/سبتمبر. إن الأبعاد المروعة لتلك الهجمات قد كشفت عن طبيعة الأخطار الجديدة التي يواجهها المجتمع الدولي حالياً. ولا بد أن يكون ردنا حازماً. علينا أن نتقل من سياسة الاحتواء إلى سياسة المكافحة النشطة للإرهاب الدولي. وفي الوقت نفسه، علينا أن نناقش القضايا التي يمكن أن تكون هي المصدر، أو التربة الخصبة، لأعمال عنيفة من نفس النوعية.

وفي شهر تشرين الثاني/نوفمبر القادم، تستضيف براغ مؤتمر القمة لمنظمة حلف شمال الأطلسي ومجلس الشراكة الأوروبي الأطلسي. وستؤيد الجمهورية التشيكية توسيع حلف شمال الأطلسي ليضم بلدانا أخرى من أوروبا الوسطى والشرقية. في الوقت نفسه، فإننا ندرك أهمية علاقات الحلف والاتحاد الأوروبي مع الاتحاد الروسي وأوكرانيا وبلدان البحر الأبيض المتوسط. كما نأمل أن

إن مسألة الضمانات لنتائج مؤتمر المصالحة لها ذات الأهمية. ونحن نعتقد أنه يتعين على المجتمع الدولي أن يضع تدابير إقليمية ودولية موضع التنفيذ لضمان نتائج المؤتمر في كينيا، من ناحية كونها نهائية ومشروعة بل ونرجو منه ذلك. ويجب أن تؤمن الضمانات الدولية والإقليمية فرض الجزاءات على أية جماعة صومالية ترفض نتائج مؤتمر المصالحة في كينيا.

وسوف تلح الحاجة إلى قوة لحفظ السلام حينما تتفق الأطراف الصومالية على إطار للسلام في شهر تشرين الأول/أكتوبر في المؤتمر الذي سينعقد في كينيا. كما ستلح الحاجة إلى نزع السلاح وإلى إعادة بناء المؤسسات القومية في الصومال. ونحث الأمم المتحدة على الاستعداد لهذا وعلى التخطيط لمواجهة التحديات الجديدة لتزع السلاح وتسريح المقاتلين من الميليشيات وإعادة التعمير.

إن ربح السلام التي تهب الآن عبر القارة الأفريقية قد بلغت الصومال أخيراً. وباعتبارنا الحكومة الوطنية الانتقالية، نحن ملتزمون بظهور صومال جديد، في سلام مع نفسه ومع جيرانه ومع العالم. ونتعهد، كدولة تحترم القانون، أن نضطلع بالتزاماتنا بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، وأن نظل شركاء في السلام والتنمية في قارتنا وفي العالم أجمع.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر وزير خارجية الصومال على مراعاته لحدود الوقت التي اتفق عليها لبيانه.

والآن أعطي الكلمة إلى معالي السيد يان كوهوت، نائب وزير خارجية الجمهورية التشيكية.

السيد كوهوت (الجمهورية التشيكية) (تكلم بالانكليزية): أبدأ أولاً بالإعراب عن سعادي لرئاسة ممثل من بلادي لهذه الدورة للجمعية العامة. إنها المرة الأولى التي تحظى فيها الجمهورية التشيكية برئاسة هذه الهيئة السامية من

سلام شامل ودائم في هذه المنطقة. والجمهورية التشيكية تتشاطر رؤية التعايش السلمي بين إسرائيل ودولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية، وذلك على أساس الثقة المتبادلة واتخاذ ترتيبات تتناول كل الشواغل الأمنية. وفي هذا الصدد، نرحب بالنتائج الواعدة التي توصلت إليها اللجنة الرباعية في اجتماعها في أوائل هذا الأسبوع.

فيما يتعلق بالسلم والأمن، شهدنا مؤخرا إحراز بعض التقدم المشجع في حل الصراعات المسلحة في أفريقيا، لا سيما في أنغولا وسيراليون وليبيريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وأيضا في مناطق أخرى، بما في ذلك البلقان وأفغانستان. ونحن نرحب بهذه التغيرات الإيجابية وندعمها. وعلى سبيل المثال، تركز الجمهورية التشيكية اهتماما طويلا بالأمد للعلاقات مع دول جنوب شرقي أوروبا ولجهود المجتمع الدولي لتثبيت الاستقرار في غربي البلقان. وهذا العام، أصبحت الجمهورية التشيكية مشاركا في عهد الاستقرار لجنوب شرقي أوروبا الذي نعتبره صكاً هاماً لتحقيق الانتعاش الاقتصادي وإعادة تعمير المنطقة.

بالنسبة لأفغانستان، نعتقد أن السلم والاستقرار والتحول الديمقراطي عناصر أساسية، سواء تعلق الأمر بالمزيد من التطور السلمي للمنطقة برمتها، أو بالإطار الدولي الأوسع نطاقاً لمكافحة الإرهاب. وعلى المجتمع الدولي أن يضاعف من جهوده من أجل إضفاء الاستقرار على الوضع الأمني ودعم الإنعاش الاقتصادي لأفغانستان، بما في ذلك إنهاء اعتماد اقتصادها على زراعة الأفيون.

وثمة عناصر هامة في جدول أعمال الأمم المتحدة من بينها نزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل. والجمهورية التشيكية تؤيد عملية التخفيض التدريجي وتدمير الأسلحة النووية في إطار العملية الحالية للتنفيذ وتحقيق عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية

يكون مؤتمر قمة براغ معلماً هاماً في تاريخ التحالف فيما يتعلق بتوجهه نحو التصدي للتحديات الأمنية الحالية مثل الإرهاب الدولي وغيره من التهديدات. ونحن على ثقة بأن هذه التدابير ستسهم في تعزيز الاستقرار والأمن في العالم برمته.

وتولي الجمهورية التشيكية أهمية كبرى لمشكلة العراق. ونطالب بالتنفيذ غير المشروط للقرارات ذات الصلة لمجلس الأمن، بما في ذلك القرارات المتعلقة باستئناف عمليات التفتيش على الأسلحة ونزع السلاح والإفراج عن المواطنين الكويتيين المحتجزين وإعادة الممتلكات الكويتية المصادرة. وبسبب محاولات النظام الحالي في العراق تطوير وإنتاج أسلحة الدمار الشامل، وعدم امتثاله لإرادة المجتمع الدولي، أصبح هذا النظام يمثل تهديداً خطيراً للأمن واستقرار منطقة الشرق الأوسط فحسب، بل وللمجتمع الدولي قاطبة. وبوسعي أن أؤكد للجمعية أن الجمهورية التشيكية تؤيد التسوية السلمية للتراعات في العلاقات الدولية.

مع ذلك، فإن لبلدي تجربته المأساوية مع النزاعات التي لا نهاية لها للنظم العدوانية. ويجب ألا يغيب عن بالنا أنه يجب الدفاع عن السلام بالقوة أحياناً. وترى الجمهورية التشيكية أن الرسالة التي وجهها وزير الخارجية في العراق إلى الأمين العام هي رد فعل للموقف الحازم للمجتمع الدولي وضغوطه. ولا بد أن تستمر تلك الضغوط على النظام العراقي إلى أن تلبى كل مطالب مجلس الأمن بالكامل.

والجمهورية التشيكية تتابع تطورات الحالة في الشرق الأوسط عن كثب. وسمحوا لي أن أذكر في هذا الصدد بأننا ما فتئنا نحبذ تسوية سلمية عادلة للمشكلة وفقاً لقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٤٠٣ (٢٠٠٢). والخيار المجدي الوحيد يكمن في استمرار المفاوضات بهدف تثبيت الأوضاع الراهنة كخطوة نحو تحقيق

جوهانسبرغ قبل أسابيع قليلة. إن هذا المؤتمر قد أعاد التأكيد على عزم المجتمع الدولي على مواصلة العمل من أجل تحقيق هدف التنمية المستدامة، كما أكد على ضرورة تنفيذ أهداف ذات أطر زمنية معينة والتزامات ومسؤولية ومساءلة محددة. فلتأكد الآن أن رسالة جوهانسبرغ لن تنسى. ويحدونا الأمل في أن مؤتمر القمة سيتبعه أعمال ملموسة على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني والمحلي، بما في ذلك من خلال مبادرات مثل الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا.

وتولي الجمهورية التشيكية أهمية كبيرة لتعزيز القانون الدولي واحترام حقوق الإنسان. ونحن عازمون على السعي إلى إبرام المبكر لاتفاقية شاملة لمكافحة الإرهاب الدولي في إطار الأمم المتحدة. كما نرحب بإنشاء المحكمة الجنائية الدولية. وأعتقد أن الجمهورية التشيكية ستضم في المستقبل القريب إلى تلك المجموعة الواسعة من الأطراف في نظام روما الأساسي.

وتقدر الجمهورية التشيكية إسهام الأمم المتحدة في تعزيز احترام حقوق الإنسان والدفاع عن تلك الحقوق. وندعو إلى اتباع نهج متسق في تنفيذ الالتزامات المتعهد بها، لا سيما فيما يتعلق بالنهوض بالمرأة وحماية حقوق الطفل، بما في ذلك في حالات الصراع المسلح. ونطالب بمنع جميع أشكال العنصرية والتمييز والقضاء عليها تدريجياً، بما في ذلك التمييز ضد أعضاء الأقليات العرقية أو الدينية، والأشخاص المعوقين والمسنين، وفرض حظر على التعذيب وعقوبة الإعدام. كما أننا نولي اهتماماً كبيراً لمشروع البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وستعمل الجمهورية التشيكية بنشاط من أجل اعتماد مشروع البروتوكول في الدورة الحالية للجمعية العامة.

وإنفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وبالمثل، فإن الجمهورية التشيكية تعمل من أجل إضفاء العالمية والتنفيذ الصارم لاتفاقية الأسلحة الكيميائية، بما في ذلك تدمير الترسانات الموجودة، وتعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية. ويحدونا الأمل أيضاً في أن تستأنف أنشطة مؤتمر نزع السلاح وأن تبدأ محادثات موضوعية بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وندعو الدول الأعضاء في المؤتمر للتوصل إلى قرار بشأن توسيع عضويته.

وتؤيد الجمهورية التشيكية الخطوات الرامية إلى تعزيز سلطة الأمم المتحدة وفعاليتها. وهذا يشمل إصلاح مجلس الأمن وتوسيع عضويته، وإعادة تنشيط الجمعية العامة، وتعديل عمليات حفظ السلام وفقاً لتقرير الإبراهيمي، كما تؤيد الجهود الرامية إلى تحويل ثقافة رد الفعل إلى ثقافة الوقاية وإحداث تغييرات في المجلس الاقتصادي والاجتماعي وأجهزته الفرعية، في جملة أمور، وذلك اتساقاً مع التحديات التي تمثلها الأهداف المتوخاة في إعلان الألفية والمؤتمرات الرئيسية للأمم المتحدة التي عقدت مؤخراً.

ومن بين التحديات الرئيسية التي تواجه المجتمع الدولي في الوقت الحالي ضمان أن يتاح لكل البلدان الوصول المنصف إلى منافع العولمة. كما أن مسائل مثل المساعدة والتعاون في مجال التنمية وتخفيف ديون البلدان النامية المثقلة بالديون والمشاركة غير التمييزية في نظام التجارة المتعدد الأطراف، علاوة على ما نسماه بالحكم الرشيد، كلها عناصر أساسية من أجل إحراز مزيد من التقدم الاقتصادي في العديد من بقاع العالم وكذلك من أجل الحفاظ على ظروف معيشية مؤاتية للأجيال المقبلة.

وفي هذا الصدد، تشيد الجمهورية التشيكية بنجاح مؤتمر مونتيري المعني بتمويل التنمية، المعقود في أوائل هذا العام، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، المعقود في

مؤسسو الأمم المتحدة أبواب الأمل؛ وأحيوا في نفوسنا إيماننا جديداً بمستقبل البشرية بعد حربين عالميتين. وفتحوا أعين المجتمع العالمي على قضايا أساسية مثل كرامة الإنسان، والمساواة، والتسامح، والسلام، والأمن الوطني والدولي، والتقدم الاجتماعي والاقتصادي، واحترام حقوق الإنسان.

كيف نتعامل مع هذه الهدايا الثمينة؟ هل حقاً، نحن البلدان الأعضاء - الكبيرة والصغيرة، القوية والأقل قوة، المتقدمة النمو والأقل نمواً والنامية - نستخدم تلك الأدوات الاستخدام الأمثل لتتشاطر ما يجب علينا من مسؤولية وتضامن فيما بيننا، ومع شعوبنا وخصوصاً الأكثر ضعفاً بيننا - أي الأطفال وكبار السن والمعوقين والمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من النساء والرجال، والكبار والصغار ممن يعانون الفقر المدقع والجوع والأمراض الفتاكة والجفاف وجرائم الحرب؟

في بياني هذا، الذي أدلي به باسم حكومة وشعب جمهورية سورينام، والذي يتعين عليّ أن أتناول فيه تلك القضايا الأساسية، أود أولاً أن أعرب لأسرة الأمم المتحدة بأكملها عن مشاعر السلام والمحبة: مشاعر السلام والمحبة التي حوِّتها رسالتنا رئيس الجمعية العامة والأمين العام، والأغاني الحميلة التي شددت بها جوقه المنشدين في الأمم المتحدة أثناء احتفال "أجراس السلام" الذي أقيم هذا الصباح هنا في المقر بمناسبة اليوم الدولي للسلام. السلام والمحبة لكم، سيدي الرئيس، بمناسبة انتخابكم بالإجماع لهذا المنصب الرفيع، واستعدادكم لخدمة المنظمة، والإسهام القيم الذي يقدمه بلدكم للأهداف السامية لهذه المنظمة؛ والسلام والمحبة لسلفكم، السيد هان سونغ - سو، على توجيهه وقيادته النشيطين أثناء الدورة السادسة والخمسين المتميزة للجمعية العامة؛ والسلام والمحبة للأمين العام المتفاني والملمهم، ولكل العاملين في الأمانة العامة - الذين يعملون بهمة ونشاط كل يوم وفي كل موقع في منظومة الأمم المتحدة، والذين، رغم

إننا سنتذكر دورة الجمعية العامة هذه، في جملة أمور، بانضمام عضوين جديدين هما سويسرا وتيمور الشرقية. وإنني أرحب بسويسرا بحرارة في أسرة الأمم المتحدة، وأتطلع إلى الترحيب بتيمور الشرقية. إن انضمامهما إلى المنظمة يمثل خطوة أخرى نحو استكمال عالمية عضوية الأمم المتحدة، ذلك الإنجاز الذي تدعمه الجمهورية التشيكية بالإجماع، والذي يمثل دليلاً إضافياً على حيوية منظمتنا.

ويمكنني أن أتوقف عند هذا الحد. ولكنني أود، قبل أن أهي كلمتي، أن أعتنم هذه الفرصة لأثير مسألتين. أولاً، أود أن أعاد التأكيد على اهتمام الجمهورية التشيكية المتواصل بدعم أنشطة مركز الأمم المتحدة للإعلام في براغ، الذي انتقل في العام الماضي إلى المقر الجديد الذي يطلق عليه دار الأمم المتحدة في براغ، والذي يضم أيضاً الهيئات الممثلة لمنظمات أخرى تابعة لمنظومة الأمم المتحدة. وأخيراً، وباسم شعب الجمهورية التشيكية، أود أن أتوجه بجزيل الشكر إلى جميع من وفروا بسخاء المساعدة الإنسانية وغير ذلك من أشكال المساعدة إلى بلدي في أعقاب الفيضانات المدمرة التي ضربته في آب/أغسطس الماضي. ففي تلك الأوقات العصيبة شهدنا موجة عارمة من التضامن الدولي، وهكذا ساهمت الفيضانات في التقريب فيما بيننا وبين جيراننا وبقية العالم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل الجمهورية التشيكية على بيانه وعلى تقيده بالحدود الزمنية المتفق عليها. تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب صاحبة السعادة السيدة إرما ليمبن تونبغ - كلاين، رئيسة وفد سورينام.

السيدة ليمبن تونبغ - كلاين (سورينام) (تكلمت بالانكليزية): تأسس أسرة الأمم المتحدة في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٥، جلب معه إلى شعوب العالم قيماً ومبادئ وأهدافاً جديدة بالاعتزاز والتحقيق. وفتح لنا

تحفزه رغبة متقدمة، وبتوجيه ودعم من المجتمع الدولي. نتمنى لحكومة وشعب كل من البلدين التوفيق في مساعيها المقبلة.

السنة الماضية، التي سميت سنة الأمم المتحدة للحوار بين الحضارات، جاءت في وقت ثبت فيه أن الحوار أصبح أمرا لا غنى عنه في عالمنا المعاصر. وسورينام نصير قوي للحوار. ولذلك، فإننا نفضل أن نختار طريق الحوار محل نزاعاتنا. ويسرني أن أقول إن أبناء شعب سورينام، الذين ينحدرون من أصول تنتمي إلى جميع بقاع العالم - في أفريقيا وآسيا والأمريكيتين وأوروبا - يعيشون في سلام ووثام بعضهم مع بعض. كما أننا نعتز بعلاقاتنا السلمية والأخوية مع البلدان المجاورة ومع الكثير من البلدان الأخرى في كل أركان المعمورة. ولتعزيز الوحدة في مجتمعنا، أدرجنا في برنامجنا التعليمية الوطنية مُثل السلام واحترام كل منا لثقافة الآخر، ونبدأ في تلقين هذه المُثل منذ الصغر.

النهج الذي ينبغي اعتناقه تجاه التنمية هو الذي يكون أساسه حقوق الإنسان، بما في ذلك فكرة أن حقوق الإنسان هي مفتاح التنمية. لذا، فإن الخطة التعليمية الوطنية لسورينام ستتناولها أيضا التثقيف في مجال حقوق الإنسان. وينبغي زيادة الوعي بأن وجود الفقر بين شعوبنا يمثل انتهاكا خطيرا لحقوق الإنسان. فكل فرد له الحق في التمتع بمستوى معيشة ملائم من حيث الخدمات الصحية والرعاية الطبية والرفاه - أي الحق في الحصول على التعليم والغذاء والسكن، والخدمات الاجتماعية بصفة عامة.

لقد صادقت سورينام على جميع الصكوك الرئيسية لحقوق الإنسان. ونرحب بالاهتمام الخاص الذي أبدته لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة، أثناء نظرها، في جملة ما نظرت، في التقرير الدوري الأولي الذي رفعته سورينام في حزيران/يونيه الماضي، بشأن أهمية حقوق الإنسان كوسيلة لتطوير المجتمع وبوصفها من الحقوق الطبيعية التي تكتسب

صعوبة مهامهم، بمن فيهم موظفو الأمن، والمترجمون الشفويون وموظفو المؤتمرات، والعاملون الميدانيون، وموظفو تكنولوجيا الإعلام والاتصال، والعاملون في مختلف الوكالات والبرامج، يقفون دائما على أهبة الاستعداد لخدمة الإنسانية والابتسامه الرقيقة لا تفارق شفاههم.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد لوتغلنوجي (تشاد).

وتم تكريس السلام والمحبة أيضا في الرسالة التي وجهها رونالدو رونالد فينيتيان، رئيس جمهورية سورينام، إلى جورج دبليو بوش، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، في ١١ أيلول/سبتمبر، والتي جاء فيها:

”في هذا اليوم، نتضامن بأفكارنا ومشاعرنا مع أسر وأصدقاء ضحايا الهجمة الإرهابية العاشمة التي وقعت يوم ١١ أيلول/سبتمبر، ومع حكومة الولايات المتحدة وشعبها. إن شعب سورينام يصلي من أجل أن تزدهر الأمة الأمريكية بأسرها في سلام جنبا إلى جنب مع كل أعضاء الأسرة العالمية“.

ونعرب عن مشاعر السلام والمحبة وعبارات الترحيب الحار للاتحاد السويسري العضو الجديد الذي انضم إلى أسرتنا اعتبارا من ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، بوصفه الدولة العضو التسعين بعد المائة، بعد أن ظل يقدم خدمات جليلة للأمم المتحدة بصفة مراقب، وخاصة فيما يتعلق بتعزيز حقوق الإنسان وحماية القانون الإنساني. كما نعرب عن مشاعرنا الخالصة بالحب والسلام والترحيب لجمهورية تيمور الشرقية الديمقراطية التي ستنتضم إلى الأمم المتحدة، يوم ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ بوصفها العضو الحادي والتسعين بعد المائة، بعد عملية تحضيرية طويلة، على أساس قرار مجلس الأمن ١٢٧٢ (١٩٩٩)، وبمشاركة نشيطة من شعبها الذي

وإذا أردنا ضمان السلم والأمن الدوليين، فلا بد لنا من أن نرقى إلى مستوى التحدي المتمثل في خلق عالم لائق للأطفال؛ عالم لا يكون فيه جنود أطفال؛ عالم يكون المجتمع فيه مناسباً لكل الأعمار، ولا يتضور أحد فيه من الجوع أو يموت من المجاعة أو الجفاف أو العيش في فقر مدقع؛ عالم يسود فيه احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون العام والقانون الدولي؛ عالم تكون فيه التجارة منصفة والتنمية مستدامة والحكم رشيداً؛ عالم يتمتع فيه كل فرد بالحق في التنمية ويكون هدفه النهائي تحسين نوعية الحياة لكل البشر - للأطفال والنساء والرجال والمسنين والمعوقين.

ووفقاً لتقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٢، هناك بلدان كثيرة ازدادت فقراً عما كانت عليه قبل ١٠ سنوات أو ٢٠ سنة أو حتى ٣٠ سنة في بعض الحالات؛ ولا بد من إيلاء اهتمام مخلص إلى الفئات الأكثر ضعفاً من السكان. وليس بوسع البلدان النامية بأي حال أن تلي احتياجات شعوبها بالاعتماد على مواردها المالية وحدها. لذا يتعين على حكومات بلدان العالم متقدم النمو، والمؤسسات المالية الدولية، والبلدان المانحة أن تزيد مساعدتها الإنمائية الرسمية.

وينبغي أن تحظى الجهود الرامية إلى استئصال شأفة الفقر بأولوية عالية في بلداننا. وبرنامنا لاستئصال الفقر قد وضع على نحو يجعله يشدد ليس فقط على نمو الطلب على العمالة بل أيضاً وبشكل خاص نمو الطلب على رأس المال المحلي. ولدى حكومتنا ثقة في أهمية تركيز برامجها على التكنولوجيا وتنقيف شعبنا للارتقاء بسكاننا إلى مستويات مادية وروحية أعلى.

ويعد التعليم من الوسائل الهامة التي تؤدي إلى التوعية بالمشاكل الصحية، مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والملاريا، والسل، وبقضايا حقوق الإنسان والديمقراطية، والجريمة، بما في ذلك الجرائم العابرة للحدود،

عند الميلاد. ووفد بلادي يؤكد أنه لا يمكن تحقيق المساواة ما لم تصبح حقوق الإنسان أسلوباً للحياة.

وعليه، أود باسم حكومتي أن أعرب عن شكرنا الخالص للمفوضة السامية السابقة لحقوق الإنسان، السيدة ماري روبنسون، على الطريقة الممتازة التي أدت بها واجباتها. وفي الوقت ذاته، نود أن نرحب بالمفوض السامي لحقوق الإنسان، الذي تم تعيينه حديثاً والذي ينتمي إلى منطقتنا: السيد سيرجيو فييرا دي ميلو، ممثل البرازيل. كما نعرب عن أطيب تمنياتنا له بالتوفيق. ونحن مقتنعون بأنه سيوجه أعمالنا صوب تعزيز كل الحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية، بما في ذلك الحق في التنمية. وتمكين الجميع من التمتع بكل هذه الحقوق وفقاً لقرار الجمعية العامة ١٤١/٤٨.

وإذا كنا نرغب حقاً في أن تحافظ الأمم المتحدة على السلم والأمن الدوليين، فلا بد لنا من أن نلتزم وننفذ شتى القرارات والمقررات التي اتخذتها تلك الهيئة من أجل بلوغ تلك الغاية. ولا بد من تنفيذ كل الالتزامات والإعلانات وخطط العمل التي صاغتها شتى مؤتمرات المتابعة التي عقدها الأمم المتحدة هذا العام. ويشكل الاختلاف في مواقف بعض البلدان تهديداً للسلم والأمن الدوليين، لا سيما فيما يتعلق بآثار تحرير التجارة على البلدان النامية.

وينبغي أن يكون تحقيق أهداف الألفية للتنمية على رأس قائمة أولوياتنا، وألا تؤدي أي زيادة في النفقات العسكرية إلى تعريض عملية تحقيق هذه الأهداف للخطر.

ونرحب بالقرار الذي أعلنه العراق مؤخراً بالسماح بعودة مفتشي الأمم المتحدة للأسلحة إلى ذلك البلد. كما نرحب بخطة السلام التي أمكن الاتفاق عليها مؤخراً والتي تستهدف التوصل إلى تسوية نهائية بحلول عام ٢٠٠٥ تحقق حلاً سلمياً للصراعات المحتدمة في الشرق الأوسط.

العاصمة. وهناك برامج ومشاريع شتى لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لصالح الأطفال، والتلاميذ، والمسنين وغيرهم في سوريا تنفذها الحكومة والجامعة والمجتمع المدني.

وسيواصل بلدي دعم العمل الذي تقوم به الأمم المتحدة في هذا الصدد. ونحن ملتزمون بتنفيذ خطط العمل التي وضعتها مؤتمرات الأمم المتحدة الهامة للمتابعة هذا العام، ألا وهي الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل، والمؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية، والجمعية العالمية للشيخوخة، ومؤتمر القمة العالمي للأغذية، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة.

ومن بين التحديات التي نواجهها فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية العمل على تخفيض نسبة من يعيشون في فقر مدقع إلى النصف خلال السنوات العشر القادمة. وتلتزم حكومة بلادي بالعمل على تحقيق النمو الاقتصادي لشعبنا والقضاء على الفقر. ونحن نواجه أيضا تحدي المتمثل في تحسين المنتجات والسلع الاستهلاكية الصحية والصديقة للبيئة، وحماية وإدارة قاعدة الموارد الطبيعية لسوريا، وتحسين التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، وتعزيز إدارة التنمية المستدامة على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي.

ونظرا لأن سوريا واقعة في منطقة البحر الكاريبي، وهي منطقة لديها ثاني أعلى معدل للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في العالم، فقد اكتسبت هذه المسألة أهمية قصوى. وإلى جانب هذا المرض، تشكل الملاريا والسُّل تهديدات خطيرة ليس فقط للصحة بشكل عام، بل أيضا لقطاع العمالة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في سوريا.

ومن ثم نقوم الآن باتخاذ الخطوات اللازمة لتقديم طلب من أجل الحصول على تمويل من خلال صندوق الأمم المتحدة العالمي لمكافحة الإيدز والسُّل والملاريا.

والإتجار بالمخدرات. إن سوريا لديها تقاليد عريقة وتاريخ حافل فيما يتعلق بمشاركة المجتمع المدني وغيره من الأطراف غير الحكومية في تنمية بلدنا. وهي تعلق أهمية كبيرة على الشراكة الحقيقية بين الحكومة، والمجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية في ميادين الشؤون الاجتماعية والتعليم والصحة ضمن أمور أخرى.

وخلال مشاركتنا يوم الاثنين الماضي في دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرفيعة المستوى المعنية بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، أعربنا عن تضامن حكومة وشعب سوريا مع أشقائنا وشقيقاتنا في القارة الأفريقية وعن دعمنا القوي لتصميم أفريقيا على الخروج من دائرة الفقر والجوع والمجاعات والأمراض الفتاكة مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والسُّل، من أجل بناء ثقافة قوية ودائمة للسلام والديمقراطية تقوم على أساس الموارد الطبيعية والبشرية النفيسة لأفريقيا وعلى ثروتها الثقافية.

وينبغي اعتبار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أمرا ضروريا لتحقيق التنمية المستدامة لشعبنا ومجتمعاتنا؛ ويجب أن يتضمن نهج التنمية القائم على احترام الحقوق الحق في الحصول على المعلومات والاتصالات. وقد تم الاعتراف بمسألة المعلومات والاتصالات كأداة فعالة في ميادين النمو الاقتصادي، والمعرفة، والتعليم على كل المستويات، واستتصال شأفة الفقر، وتمكين الشعوب، وبناء القدرات، واتخاذ القرارات، وتعزيز التنمية المستدامة.

ولا بد من الشاء على الأمين العام للأمم المتحدة للمبادرة التي طرحها داخل منظومة الأمم المتحدة في توقيت حسن لإنشاء فرقة العمل المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأمم المتحدة، التي تضطلع بدور حيوي في العملية التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات الذي سيعقد عام ٢٠٠٣ في جنيف و عام ٢٠٠٥ في تونس

كما يسرني بالغ السرور أن أرحب ترحيباً حاراً وأتقدم بتهانئ جزر مارشال إلى شعبي سويسرا وتيمور الشرقية، أحدث عضوين في الأمم المتحدة.

من المؤسف أن هذه الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة تجتمع في ظلال الذكرى السنوية للهجمات الإرهابية التي هزت بلدنا المضيف - والعالم - في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وقد أصبح الإرهاب الحديث قضية تشغل بال جميع الشعوب بغض النظر عن الجنسية أو الدين. وهي قضية لا تستطيع أي دولة أن تتجاهلها.

وبينما نشترك في مشاعر الرعب واللعع والأسف التي تسببت فيها الهجمات الإرهابية في الولايات المتحدة، يرحو شعب جزر مارشال أن تواصل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة اجتماعها معاً للعمل صوب السلم والأمن العالميين. وأنا أحث هذه الهيئة، التي تمثل بصورة جماعية القوة المعنوية لجميع الدول الأعضاء على بذل كل ما في وسعها لتصفية تهديد الإرهاب.

ويسرني أن أعلن أن جزر مارشال أكملت مؤخرًا عملية تحديد الأولويات الوطنية وتقييم سياسات الحكومة. وقد استعرضنا بدقة حالة أمتنا عن طريق عقد مؤتمر قمة وطني اقتصادي واجتماعي تشكل نتائجه الأساس لخطتنا الطويلة الأجل للتنمية المستدامة وعنوانها "رؤية جمهورية جزر مارشال حتى عام ٢٠١٨".

واستلهمت عملية الاستعراض هذه المشاورات التي أجراها كل المعنيين وكل قطاعات مجتمعنا. ودارت مناقشات وأجريت مقابلات شاملة بغية ضمان إتاحة الفرصة لجميع أفراد مجتمع جزر مارشال للإسهام في رؤيتنا للمستقبل.

وتحرص حكومة جزر مارشال على أن تسترشد في جميع سياسات وأهداف التنمية بالرؤية التي تمخض عنها

إننا نواجه عدداً كبيراً من القضايا التي يلزم إيجاد حلول لها وكذلك اتفاقات وبرامج يلزم تنفيذها من أجل تحسين نوعية الحياة لشعبونا. ولا تزال الأمم المتحدة تترهن على أنها أفضل مكان لمناقشة مشاكل العالم بشكل جماعي وللبحث عن حلول دائمة لها. ومن واجبنا أن نرقى إلى مستوى التزاماتنا بوصفنا أعضاء في الأمم المتحدة وأن نهيئ ظروفًا معيشية أفضل لشعبونا. ولا يسعنا إلا أن نأمل بأن قيامنا بذلك سيؤدي في نهاية المطاف إلى تحقيق الاستقرار داخل بلداننا وفيما بينها، كما سيؤدي إلى استتباب الأمن والسلام في نهاية المطاف على النحو الذي ارتآه مؤسسو هذه المنظمة العظيمة.

وفي الاحتفال بقرع أجراس السلام صباح اليوم ناشد الأمين العام كوفي عنان ورئيس الجمعية العامة يان كافان المجتمع الدولي أن يصغي إلى رسالة اليوم الدولي للسلم ويجعلها تجلجل في كل مكان لتنتشر الكرامة والعدالة والتفاهم والتضامن والرخاء.

فليستتب السلام في الأرض. وليبدأ السلام بنا جميعاً، ونحن نجتمع في هذه القاعة الجميلة التاريخية، قاعة الجمعية العامة. وليكن الله معنا جميعاً.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لسعادة السيد ألفريد كاييل، رئيس وفد جزر مارشال.

السيد كاييل (جزر مارشال) (تكلم بالانكليزية): إنني أحمل للجمعية أجمّل التحيات من الرئيس كيساي هـ. نوتي.

باسم جمهورية جزر مارشال، أتشرف بتهنئة السيد جان كامان بانتخابه لهذا المنصب السامي. وأغتتم هذه المناسبة لتوجيه الشكر إلى الأمين العام على ما اضطلع به هو والأمانة العامة من عمل شاق في الإعداد لهذه الجمعية العامة.

ولدى جزر مارشال الكثير الذي تتقاسمه مع المجتمع الدولي من الموارد الوطنية والفكرية والبيئية والثقافية. ونحن نتطلع إلى إيجاد أشكال جديدة من الشراكة، من الكيانات في سائر أنحاء العالم - شراكات تحقق خير المجتمع العالمي وخير كل المقيمين فيه.

وأهم هذه الشراكات بالنسبة لنا الشراكات ذات الطابع العملي. فمجتمعاتنا ومجتمعات أمم كثيرة غيرنا تشبه جزر مارشال تسعى إلى شراكات في العمل توفر حلولاً تجريبية وعملية يجري تنسيقها وتحديد أهدافها بحيث تؤتي أقصى ثمراتها.

وتواجه جزر مارشال التحديات نفسها التي تواجهها دول جزرية صغيرة كثيرة: بيئة هشّة محفوفة بالمخاطر، معرضة بشدة للتهديدات التي يمثلها الاحترار العالمي؛ وقاعدة اقتصادية ضيقة تفرض قيوداً على إمكانات التنمية المتدرجة والمستدامة؛ وبيئة مؤسسية بطيئة في تنمية القدرات على جني مزايا العلم والتكنولوجيا.

وفيما يتعلق بشركائنا الدوليين، يساور جزر مارشال القلق بوجه خاص إزاء القضايا التالية. أولاً، يساورنا القلق بشأن البيئة. وتسلم حكومة جزر مارشال بضرورة الأخذ بنهج منسق وشامل في السعي إلى التوصل إلى الحلول الواجبة للتحديات التي يشكلها تدهور البيئة وتلوثها.

ونثني على برنامج عمل بربادوس الذي سيتيح، بالاشتراك مع النتائج التي جرى التوصل إليها في مؤتمر قمة الأرض في جوهانسبرغ، إطاراً مرشداً للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة، مثل جزر مارشال. والتباين العريض في الآراء التي جرى الإعراب عنها في جوهانسبرغ شكل تحديات عديدة، إلا أنه أسفر عن نفاذ بصيرة قوي في المجالات التي تكمن فيها قوانا المشتركة وفي كيفية استخدامها على أفضل نحو.

مؤتمر القمة؛ وتجري عندنا الآن عملية تنفيذ المثل العليا الأساسية في هذا النموذج للتنمية المستدامة.

وفي تطويرنا لرؤيتنا الوطنية تستجيب حكومة جزر مارشال للبرنامج الدولي كما وضعته الأمم المتحدة. ونحرص أن تنعكس في سياساتنا الأولويات الفائزة الأهمية في ميادين صلاح الحكم واحترام حقوق الإنسان الأساسية وحماية البيئة وصون الموارد الطبيعية. كما أننا نراعي أهداف التنمية الاجتماعية والحاجة إلى الاستثمار في مجالي الصحة والتعليم. ونثق أننا سنتبع قرارات السياسات السليمة بالربط بين أولوياتنا الوطنية والبرنامج الدولي.

وخلال التسعينات مرت جزر مارشال بفترة تكيف هيكلية وإصلاح بناء على طلب مجتمع المانحين الدوليين. وأجرينا هذه الإصلاحات المكلفة والضارة اجتماعياً على أمل أن نحصل على شكل من أشكال المكافأة. فلدينا الآن مجموعة سياسات تطلعية وعملية ونتمنى أن نترجمها إلى عمل لصالح حياة شعبنا. ومع هذا فالقلة هي التي ترغب في مساعدتنا لبلوغ هذا الهدف.

لذا فأنا أقف هنا في الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة داعياً إلى نموذج دولي جديد: نموذج يسلم بالتحديات الفريدة التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية، كجزر مارشال، وبالموارد والهبات الفريدة التي تمتلكها هذه الدول - الموارد التي لا يمكن أن تفيد المجتمع الدولي بأسره إلا من خلال شراكات موضوعية ومستدامة.

لقد آن أوان إعادة التأمل في العلاقة القائمة بين الدول الوطيدة الأركان والدول التي لم تتوطد أركانها بعد علاقة بين مقدمين للمنح ومتلقين لها إلى علاقة بين مستفيدين ومتعاونين على نحو متبادل. فبغير هذه الطريقة لن يتسنى إدراك كل ما يعد به التعاون والتنمية الحقيقيان على الصعيد الدولي.

الدولي في المناقشات المقبلة حول استخدام الأسلحة النووية وتجربتها.

وثالثاً، هناك قضية أخرى ذات أهمية خاصة لشعبنا، وهي قضية المحيطات ومصائد الأسماك. ولما كانت جزر مارشال دولة تعتمد كل سبل الرزق فيها على موارد البحر، فإن حكومتها تتعهد بدعمها الذي لا يجيد لنظام إدارة قانون البحار. ونؤكد بصفة خاصة على أهمية المادة ٦٣ (١) من الاتفاقية، التي تنص على ضرورة موافقة الدول على التدابير اللازمة لتنسيق وضمان المحافظة على الأرصد المشتركة وتنميتها.

وتسعى جزر مارشال أيضاً إلى إنشاء صناعات مصائد أسماك وطنية تتمكن تدريجياً من الحلول محل أساطيل الصيد الأجنبية؛ وتحديد منطقتنا الاقتصادية الخاصة بنا، ووضع مبادئ توجيهية دولية لحماية محيطاتنا لصالح أجيال قادمة من صائدي الأسماك وممن يعتمدون على عمل هؤلاء الصائدين من أجل البقاء.

ولم أذكر سوى بضع أولويات سيسعى وفد بلادي إلى إثارتها في اللحظة المناسبة في المناقشات القادمة للجنة وفي تعاملنا مع وكالات الأمم المتحدة ومع شركائنا في التنمية. وبطبيعة الحال، هناك قضايا أخرى كثيرة تسبب القلق لكل من جزر مارشال والمجتمع الدولي ككل. وهي قضايا سنتصدى لها كلنا في السنوات القادمة.

ومن أهم التحديات التي تواجهها هذه الهيئة استمرار استبعاد جمهورية الصين في تايوان من الأمم المتحدة. وتكرر حكومة جزر مارشال الإعراب عن قلقها من أن استبعاد أمة من مواطنين مسالمين يمثلون للقانون لا يتماشى مع المثل الأعلى للشمول الذي تعتنقه الأمم المتحدة. ولهذا أحث كلا منكم، أي جميعنا، على التغلب على تحيزنا والسماح لجمهورية الصين في تايوان بالانضمام إلى الأمم المتحدة.

وفضلاً عن ذلك، من الجوهري أن يسلم المجتمع الدولي بالتحدي الضخم الذي تواجهه الحياة والثقافة من جراء تغير المناخ العالمي. وهذا التهديد للحياة والثقافة تشعر به بأقصى حدة دول مثل جزر مارشال، وهي الدول التي تواجه التهديد الواقعي بالإزالة الكاملة إذا ارتفعت محيطاتنا حتى بمستويات هامشية.

وباسم جزر مارشال، أثنى على الدول التي تشاركنا قلقنا والتي وقعت وصدقت على بروتوكول كيوتو. وأود أيضاً أن أحث بقية الدول التي لم توقع على هذا البروتوكول على النظر في الأهمية الجوهرية لهذه القضية وإلحاحها. وإن لم يعمل المجتمع الدولي الآن فسيختفي في المستقبل كثير من الدول الجزرية الصغيرة، مما يترك بدوره آثاراً لا حد لها على المجتمع العالمي بأسره في المجالين الاقتصادي والبيئي وفي مجال الهجرة.

وثانياً، هناك قضية ذات أهمية خاصة بالنسبة لجزر مارشال، وهي قضية التنظيف النووي وعدم الانتشار. وتسعى جزر مارشال إلى إقامة شراكات مع أعضاء المجتمع الدولي، مما سيساعد على الارتقاء إلى مستويات جديدة بالحوار حول الأسلحة النووية واختبارها.

إن شعب جزر مارشال يعاني معاناة شديدة على يد عالم يستعد دائماً للحرب. ويقيدنا إرث مستمر من النفايات النووية السامة، الأمر الذي يشكل تحديات تتجاوز قدراتنا المالية والعلمية على التصدي لها. وما زالت سلسلة أغذيتنا متأثرة وتنميتها محبطة من جراء عجزنا عن استخدام الأراضي المدمرة.

ويسرني أن أذكر أن كونغرس الولايات المتحدة يستعرض الآن حالتنا، ويرادونا الأمل في أن تسهم النتيجة في تخفيف حدة هذه المشكلة. ومع ذلك، نعتقد أن الدروس التي تعلمناها بصعوبة يمكن أن تساعد على تعليم وإرشاد المجتمع

دورها السابعة والخمسين. وقد لا تكون الظروف الراهنة باعثة على التفاؤل، ولكن شعوب الأمم المتحدة ما زالت تخرز تقدما نحو المستقبل. ولقد رسم رؤساء دول أو حكومات بلدان العالم حدود هذا المستقبل خلال مؤتمر قمة الألفية. ودعوا إلى عالم في المستقبل تتمكن فيه الإنسانية من العيش دون أية مخاوف وبلا عوز. وإني مقتنع بأنكم بفضل صفاتكم الممتازة، سيدي الرئيس، ستسهمون مثل سلفكم في تعزيز التماسك والسلام بين جميع الدول والشعوب.

وترحب الكامبيرون بالأعضاء الجدد في أسرتنا. فلقد رفعت سويسرا، صديقتنا، راية الأمم المتحدة، وستنضم إليها قريبا جمهورية تيمور الشرقية الديمقراطية الفتية.

كما أود أن أشيد بالأمين العام، السيد كوفي عنان، الذي يعزز من خلال جهوده الحثيثة والتزامه، يوما بعد يوم، مصداقية وحيوية الأمم المتحدة في أعين دولها الأعضاء، وعلى نطاق أوسع لدى الرأي العام الدولي.

لقد أصبحت الأمم المتحدة أكثر من أي وقت مضى مكانا للتنسيق والبحث والعمل واليقظة من أجل السلم والأمن الدوليين. والتزامنا الصامد والحازم ضد الإرهاب في أعقاب الأحداث المأساوية في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ هما الدليل على ذلك.

وانضمت الكامبيرون إلى الصكوك التقليدية التي اعتمدها الأمم المتحدة عقب تلك المأساة مباشرة. كما أننا نؤيد تماما القرارات التي تمكّن الآن من الظهور التدريجي لأفغانستان جديدة - أفغانستان تمنح شعبها الحرية والعصرية.

ولا بد أن ننظر إلى المعركة ضد بلاء الإرهاب المدمر والعشوائي والمتواصل على الأجل الطويل في كل بلد من بلداننا، وأن تستند إلى قرارات يُتفق عليها على الصعيد

وهناك تحدٍ هام آخر تواجهه هذه الهيئة، وهو الصراع الدائر في الشرق الأوسط. وترى جزر مارشال أنه من المتطلب اتخاذ إجراءات دبلوماسية عاجلة بغية العمل على إيجاد حل سلمي لهذا التهديد الذي يواجهه السلم والأمن الدوليان.

وتود جزر مارشال أن تؤكد تأييدها لتوسيع مجلس الأمن الدولي. ونعتقد أنه يجب أن تكون هناك زيادة في عدد الأعضاء الدائمين وغير الدائمين في المجلس، وأن هذه الزيادة يجب أن تتضمن أعضاء من كل البلدان النامية والمتقدمة النمو. ومن شأن ذلك أن يوسع إلى حد كبير قاعدة التمثيل في المجلس، مما يعزز شرعيته المستمرة.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أهنئ المجتمع الدولي على دعمه للمحكمة الجنائية الدولية التي أنشئت مؤخرا. وتأمل جزر مارشال، كما أنها تثق، في أن المحكمة ستثبت أنها آلية قوية في إدارة العدالة على الصعيد الدولي. ومع ذلك، ننظر حاليا في إبرام اتفاق ثنائي بموجب المادة ٩٨ من نظام روما الأساسي وسنقرر موقفنا بشأن هذه القضية بعد تقييم دقيق لآثار هذا الاتفاق.

شغل الرئيس مقعد الرئاسة.

أخيرا، أود أن أؤكد من جديد على الالتزام الصارم من جانب جزر مارشال بالزمالة والتضامن مع جميع الدول الأعضاء في هذه المنظمة.

فلتعش الأمم المتحدة. وليبارك الله الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن

لسعادة السيد مارتان بلينغا - إبتوتو، رئيس وفد الكامبيرون.

السيد بلينغا - إيبوتو (الكامبيرون) (تكلم

بالفرنسية): يرحب وفد الكامبيرون بالتصويت الإجماعي الذي منح الجمهورية التشيكية رئاسة الجمعية العامة في

التكلفة، للصراعات والتوترات في أفريقيا والشرق الأوسط وآسيا التي لا تزال تزرع بذور الشقاق في العلاقات الدولية، وفيما بين البلدان في المنطقة نفسها، وحتى داخل دول معينة.

ومثل الحال بالنسبة للمعركة ضد الإرهاب الدولي، يجب أن تشمل تعبئة المجتمع الدولي ضد الأزمات والصراعات المسلحة العمل الحاسم والانفتاح على حد سواء. ويعتري الكاميرون قلق خاص إزاء القضية الحساسة الخاصة بالجزءات التي تؤثر على عدة بلدان. فيجب توجيهه الجزاءات بطريقة ترحم المدنيين الأبرياء، في الوقت الذي يتعين فيه أيضا مراعاة شواغل الدول الثالثة التي قد تتضرر بشكل غير مباشر.

ونحن نرى أن مجلس الأمن سيستفيد لو تم النظر إلى الجزاءات بطريقة أكثر إيجابية. ويمكن تحقيق ذلك من خلال إعطائها المزيد من الشرعية، بما يمكنها من اكتساب المصدقية اللازمة لفعاليتها.

وبالنسبة للإصلاح المؤسسي للأمم المتحدة، الذي ما فتئت الكاميرون، مثل بلدان أخرى عديدة، تحث عليه، يجب الإشارة بصفة خاصة إلى الزيادة الحتمية في عدد أعضاء مجلس الأمن. ومن شأن هذه الإصلاحات في الجهاز الرئيسي لصنع القرار في الأمم المتحدة أن تسمح بنهج أكثر تكاملا تجاه القضايا الإقليمية الخطيرة والتحديات المتعددة الأطراف التي تنبثق من العولمة.

والكاميرون مقتنعة بأن الأغلبية العظمى من الدول الأعضاء راغبة في القيام بهذه الإصلاحات وقادرة على ذلك. ولقد برهن على هذه القدرة والرغبة إنشاء المحكمة الجنائية الدولية؛ التي عُقدت الدورة الأولى لجمعية الدول الأطراف في نظامها الأساسي هنا من فترة وجيزة.

ولا يمكننا أن نشدد بالقدر الكافي على الحاجة إلى التضامن لتوحيد دولنا. فلا بد أن يظل دعم تنمية بلدان

الدولي. ولهذا تؤيد الكاميرون تماما عقد مؤتمر رفيع المستوى لصياغة رد مشترك من المجتمع الدولي على الإرهاب.

ويجب ألا تكون هذه المعركة مجرد رد واهن. كما أنها ستتطلب اعتماد نهج شامل يأخذ في الحسبان جميع عوامل الاحتلال والظلم التي يمكن أن تفضي إلى هذا النشاط الإجرامي.

ولهذا السبب، ناشد الرئيس بول بيا المجتمع الدولي

أن

”يهدئ الوضع الدولي من خلال القضاء على الظلم الذي يمكن أن يشكل تربة خصبة للتعصب. وسوف تمكننا هذه الخطوة الواقعية من استئصال أسباب الاستياء والتمرد التي، إن لم تُحل، يمكن أن تؤدي إلى اليأس وإلى الإرهاب في أسوأ الحالات“.

وبنفس هذه الروح، نرى أن معركتنا المشتركة ضد الإرهاب يجب أن تستند إلى تدابير قانونية تتفق عليها جميع الدول، وكذلك إلى التنفيذ الفعال للالتزامات التي تم التعهد بها في إعلان الألفية. وينبغي أن نتذكر أن هذه الالتزامات تستهدف توفير المزيد من التضامن بين الدول وتضييق الفجوة بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة. فالحزم دون عدل لا يمكن أن يؤدي إلا إلى تشجيع مشاعر الإحباط ويترك المشكلة بلا حل.

ومنذ أن أصبحت الكاميرون عضوا في مجلس الأمن، الجهاز الرئيسي في منظماتنا، في ١ كانون الثاني/يناير، بذلت كل جهد لإعطاء مصداقية لمبدأ النهج الثنائي المسار تجاه السلم والأمن. وتتطلب مكافحة الإرهاب الدولي المشاركة المخلصة والفعالة من جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وسيطلب هذا بدوره بيئة من السلم والاستقرار والأمن بين الدول الأعضاء. وبناء عليه، يجب أن نجد حلا، أيا كانت

فلنتضافر على بناء الحلم. ولنحلم سويا بهذا المستقبل الزاخر بالأمل. ونذكر من يسخرون من هذه الأحلام بأن البداية كانت حلما. ونعيد عليهم كلمات جورج برنارد شو:

”بعض الناس يرون الأشياء كما هي ويسألون عن السبب فيها؟ أما أنا فأحلم بأشياء لم توجد قط وأتساءل عن السبب في عدم وجودها“.

في البداية كان الحلم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بهذا نكون قد استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة العامة.

قبل أن أختتم المناقشة العامة لهذا العام، أود أن أبدي بعض ملاحظات ختامية.

واسمحوا لي في البداية بأن أعرب عن صادق تقديري لعبارات التأييد الكريمة وللتأكيدات التي قدمها الأعضاء بالتعاون معي ومع نواب رئيس الجمعية العامة. وسنبذل قصارى وسعنا لتلبية توقعاتهم.

وقد أبرز المستوى الرفيع من المشاركة الذي اتسمت به مناقشة هذا العام أهمية تجمعنا هذا. فمن بين المتكلمين الذين بلغ عددهم ١٨٨ متكلماً، استمعنا إلى ٣٣ من رؤساء الدول، و ١٤ من رؤساء الحكومات، و ١٤ من نواب رؤساء الوزارات، و ١١٠ وزراء للخارجية. وقد أرسى البيان الهام الذي أدلى به الأمين العام، وأكد فيه الضرورة الأساسية لتعددية الأطراف واستمرار أهميتها باعتبارها المبدأ الذي تسترشد به منظمنا ويوجه الشؤون العالمية، أساساً سليماً لمداولاتنا.

وقد كانت مناقشتنا على مدى الأيام الـ ١٠ الماضية ثرية ومتنوعة، وتطرقت إلى مسائل دقيقة تناولتها من

الجنوب أولوية، مثلما هو الحال بالنسبة للتعاون بين دولنا في صياغة سياسة قوية لحماية البيئة. ولم يحدث أبداً من قبل أن عقدنا كل هذا العدد من مؤتمرات القمة بشأن هذه التحديات الرئيسية. ومع ذلك، يجب أن نلاحظ أنه فلما حققنا بدرجة كافية الآمال الكبيرة للملايين من النساء والأطفال، الذين لا تزال الأغلبية العظمى منهم تعيش في ظروف خطيرة وفي خوف كبير على مستقبل كوكب الأرض.

ويتعين علينا أن نمنع النظر في إخفاقاتنا. ويجب أن يكون ردنا عليها طفرة في العمل التطوعي الذي يمكننا من شن هجوم بلا هوادة على هذه الأوبئة الكبرى من قبيل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وهذا هو الطريق الذي رسمته سيدات أفريقيا الأوليات، اللواتي ستلتقين بناء على دعوة من السيدة شانثال بيا في ياوندي يومي ١٥ و ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ليقمن، بمساعدة من باحثين وعلماء ذاتي الصيت، بإنشاء وبدء العمل في منظمة غير حكومية يطلق عليها عمليات التعاون الأفريقي على مكافحة الإيدز وغيره من الآلام. وسيدير الأستاذان روبر غالو ولوك مونتانييه ندوة علمية عن الإيدز في افتتاح هذه المنظمة.

ولمكافحة التعصب، يلزم أن نغرس في البشرية الإخلاص. ويجب أن يكون هذا الإخلاص مستمرا. فكما يقول المثل الأفريقي: ”يتحد الماضي والحاضر في رغبة واحدة تتمثل في حفظ البشرية“. ومن واجبنا اليوم أكثر من أي وقت مضى أن نؤكد إخلاصنا لشعوبنا بدون أن ننسى قط الفضائل الأساسية التي يتألف منها النسيج العالمي لآمال البشر وأحلامهم. وأشار إلى أن من واجبنا بصفة عاجلة أن نصوغ المستقبل الذي شكله رؤساء دولنا في مؤتمر قمة الألفية، والذي يتمثل في عالم يتحرر فيه الجنس البشري بصفة نهائية من الخوف، أي من جميع المخاوف، ولا يعاني العوزَ قط.

وإبان المناقشة العامة في العام الماضي، كانت أفغانستان بلدا مزقته الحروب على رأسه قيادة تضطهد مواطنيها ذاهم وتوفر الملاذ الآمن لأحقر منظمة إرهابية في العالم. والتغيرات التي مرت بها أفغانستان منذ ذلك الحين غير مسبوقة. ففي اليوم الأول من مناقشتنا، خاطب هذه الجمعية الرئيس المنتخب ديمقراطيا لبلد مختلف كل الاختلاف. وبالرغم من كل التقدم الذي تم إحرازه حتى الآن، لا تزال أفغانستان تواجه تحديات أمنية كبرى كما أنها في مسيس الحاجة إلى استمرار تقديم المساعدات الإنسانية والإنمائية لها. وقد أدى المجتمع الدولي والجهات المانحة الرئيسية وما زالا يؤديان دورا حاسما في إحداث التغيرات الإيجابية في أفغانستان.

وقد أصغيت يامعان شديد لبيانات الممثلين فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية والرخاء في بلدانهم ومناطقهم. وكانت الرسالة واضحة جلية: وهي أنه لا تنمية ولا رخاء بدون سلام واستقرار. ويتعين علينا أن نكرس وقتنا خلال الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة لمواصلة معالجة مسائل القضاء على الفقر، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والتوزيع المنصف لمزايا العولمة، والمحافظة على البيئة، والتصدي لهذه المسائل.

ومن أجل التصدي لهذه المسائل شدد الكثيرون من المتكلمين على ضرورة تركيز جهودنا على الوفاء بالغايات والأطر الزمنية المحددة في أهداف الألفية الإنمائية. وقد حان الوقت لترجمة النتائج التي تم الخروج بها في مونتيري وجوهانسبرغ إلى سياسات قابلة للتحقيق وإجراءات عملية حقا.

وقد وجه خلال المناقشة العامة هذا العام اهتمام خاص جدا إلى المسائل المتعلقة بتنمية أفريقيا ومستقبلها، بما في ذلك الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة لمبادرة الشراكة

منظورات متباينة. وهكذا ثبت من جديد أن المناقشة السنوية للجمعية العامة منبر فريد لتبادل الآراء ستهدي به أنشطتنا طوال الدورة بأكملها.

وقد جاء افتتاح المناقشة العامة عقب يوم من الأحران في ذكرى هجمات ١١ أيلول/سبتمبر. وذكّرنا أنفسنا طوال المناقشة برمتها بضرورة الحفاظ على وحدة التحالف المناهض للإرهاب غير المسبوقة ومواصلة حربنا المشتركة على الإرهاب الدولي. ولا أذكر بياننا لم يجعل من النضال ضد الإرهاب ومن أهمية التصدي للمسائل المرتبطة به إحدى أولوياته العليا.

وقد كان لمناقشة هذا العام تأثير كبير على حالة الشؤون الدولية، كما تُظهر تطورات الحالة في العراق بوضوح. وسيكشف الزمن والأعمال الملموسة عما إذا كان عرض العراق يتمتع بالمصداقية. بيد أني أرجو أن تشكل الدعوة إلى كل من تعددية الأطراف والالتزام بقرارات الأمم المتحدة، التي أعرب عنها ببلاغة شديدة في هذه الجمعية، السياسات العامة تجاه العراق في المستقبل.

وقد أصبحت الحاجة الماسة لتسوية الصراع الإسرائيلي الفلسطيني أمسّ من ذي قبل وهي مثار قلق كبير لمعظم المتكلمين. وقد استحدثت آخر مفاوضات اللجنة الرباعية خطة تحدد الخطوط العريضة لدليل عمل تفصيلي من ثلاث مراحل لتحقيق الرؤية المتمثلة في إقامة دولتين هما إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن. ويمثل الاعتراف بالأبعاد الأمنية والسياسية والاقتصادية والإنسانية والمؤسسية جزءا لا يتجزأ من هذه الخطة. ولا ضرورة بطبيعة الحال للتشديد على أن تقديم الدعم للمساعي الدبلوماسية التي تبذلها اللجنة الرباعية وامتنال كلا الطرفين أمران ضروريان لإحراز مزيد من التقدم وعلى أنه ما زال يلزم القيام بقدر أكبر بكثير من العمل التفصيلي.

بلدي. ونظرا لأننا سجلنا موقفنا بوضوح ومرات عديدة بشأن هذه المسألة في مناسبات سابقة، فلا حاجة بي إلى أن أدخل في التفاصيل.

إن جمهورية إيران الإسلامية ملتزمة التزاما تاما بالوفاء بالتزاماتها الدولية، لا سيما الالتزامات الناتجة عن اتفاق عام ١٩٧١. ونحن نؤمن إيمانا راسخا بأن سوء الفهم حول تفسير أو تطبيق ذلك الاتفاق - إن وجد - ينبغي أن يعالج بإرادة حسنة ومن خلال آليات يتفق عليها الجانبان لإيجاد حل ودي.

وفي أثناء ذلك، رحب بلدي أيضا بتفاعل وتبادل الآراء بين المسؤولين الإيرانيين ومسؤولين من الإمارات العربية المتحدة حول المواضيع التي تهم وتشغل كلا الطرفين. وفي هذا المضمار، نحن سعيون بالزيارات المتبادلة التي حدثت في الأشهر الأخيرة، والتي مكنت الطرفين من مناقشة القضايا الثنائية والإقليمية واتخاذ عدد من الخطوات الإيجابية لمعالجتها.

ونحن نؤمن بأن الحوار بين حكومتي بلدينا يمكن أن يقوم بدور حاسم في إزالة أي سوء فهم موجود.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الإمارات العربية المتحدة ممارسة لحق الرد.

السيد الحبسي (الإمارات العربية المتحدة): أود أن أعرب عن أسفي الشديد على ما جاء على لسان زميلي مندوب إيران حول مسألة جزر الإمارات الثلاث، طمب الكبرى وطمب الصغرى وأبو موسى.

إن دولة الإمارات، إذ يؤسفها بشدة استمرار هذا الادعاء والنهج الإيراني الباطل والمخالف وبشكل صارخ لكافة الحقائق والمستندات والوقائع التاريخية والقانونية والديمقراطية التي تثبت تبعية هذه الجزر لسيادة وشعب دولة الإمارات العربية المتحدة، تعتبر الوجود الإيراني في هذه الجزر

الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وأعرب عن تقديري الشديد للاستنتاجات التي انتهى إليها الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المتعلقة بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وأرى أن مسألة أفريقيا وتنميتها ستظل من المسائل التي تتصدر جدول أعمالنا.

أشير طوال النقاش إلى دعم عملية إصلاح الأمم المتحدة المستمرة. وتوقع كثيرون منكم أنه ستجري إعادة تنشيط وترشيد لدور الجمعية العامة وعملها، وأن المناقشات بشأن ضمان تمثيل أكثر إنصافا في مجلس الأمن ستستمر.

وفي الختام، أود أن أشكركم على مشاركتكم الفاعلة، التي جعلت نقاشنا مفيدا وناجحا. وأنا ممتن لأن متكلمين عديدين، وإن لم يكن جميع المتكلمين، التزموا إلى حد ما بالوقت المحدد الذي اتفق عليه، وهو ١٥ دقيقة. وأنا مقتنع أن البيانات القصيرة والشاملة لها تأثير أكبر وأوضح من البيانات الطويلة التي تتناول قضايا وطنية ودولية عديدة، كما أنها تجعل عملنا أكثرها كفاءة. كما أنني ممتن جدا أيضا لما قدمته الأمانة العامة للأمم المتحدة من دعم ومساعدة أثناء مداولاتنا. وأعرب عن تقديري أيضا لمدينة نيويورك والبلد المضيف على حسن ضيافتهما وترتيبتهما الأمنية.

ولا يمكن ملاحظاتي الموجزة أن تغطي جميع الآراء والأفكار والمبادرات المتنوعة التي جرى التعبير عنها أثناء النقاش. وسيجري تناول شواغلكم في الجلسات العامة القادمة وفي اللجان الرئيسية. واسمحوا لي أن أعرب عن اعتقادي بأن عملنا سيستمر على نحو بناء ومثمر حقا.

وقد طلب ممثل جمهورية إيران الإسلامية الكلمة ممارسة لحق الرد. وأعطيه الكلمة.

السيد همزيهي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): أثار وزير خارجية الإمارات العربية المتحدة هذا الصباح بعض مطالب غير متوقعة تتعلق بوحدة أراضي

الوثيقة A/57/250. وسأشير إلى أجزاء وفقرات محددة من التقرير تتضمن توصيات كي تنظر فيها الجمعية.

في الفقرة ٢ من تقرير مكتب الجمعية العامة، يوجه المكتب انتباه الجمعية العامة إلى الأحكام الواردة في المرفقات الخامسة والسادس والسابع والثامن بنظامها الداخلي.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علماً بهذه الأحكام؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سننظر الآن في الجزء ثانياً من التقرير، الذي يتناول تنظيم الدورة. ونتحول إلى الفرع ثانياً - بآء من التقرير، الذي يتناول ترشيح أعمال الجمعية العامة.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علماً بالأحكام الواردة في الفقرتين ١٢ و ١٣ من التقرير والمتعلقة باللجان الرئيسية؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): نتحول إلى الفرع ثانياً - جيم، المتعلق بتاريخ افتتاح الدورة وتاريخ انتهائها. ففي الفقرة ١٤، يوصي المكتب الجمعية العامة باحتتام الدورة السابعة والخمسين يوم الاثنين، ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تعتمد هذه التوصية؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): في الفقرة ١٥، يوصى المكتب الجمعية العامة برفع الدورة السابعة والخمسين في

منذ عام ١٩٧١ احتلالاً عسكرياً وعملاً غير مشروع ومخالفاً لميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي.

وعليه، فإننا نأمل من حكومة إيران الإسلامية أن تعيد النظر في سياستها التي تنتهجها إزاء مسألة هذه الجزر المحتلة، وأن تستجيب بجدية إلى المبادرات السلمية والطيبة التي أظهرها رئيس دولة الإمارات وكبار المسؤولين بها، وكذلك نواياها الحسنة التي تجسد آخرها في الزيارتين اللتين قام بهما سمو الشيخ حمدان بن زايد آل نهيان، وزير الدولة للشؤون الخارجية، إلى إيران بهدف إثبات حسن نوايا دولة الإمارات الصادقة والداعية إلى تسوية هذا الخلاف القائم حول مسألة الجزر بالحوار البناء والمفاوضات السلمية الثنائية التي تكفل في غاياتها إيجاد تسوية عادلة وشاملة لهذه القضية وبما يعيد هذه الجزر الثلاث للسيادة الإماراتية. وهو الأمر، الذي لو تحقق، من شأنه أن يعزز من أوجه علاقات حسن الحوار والتعاون بين بلدنا وشعبنا، وأيضاً في استتباب الأمن والسلم والاستقرار والنماء في المنطقة برمتها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحتتم نظرها في البند ٩ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

تنظيم أعمال الدورة العادية السابعة والخمسين للجمعية العامة، وإقرار جدول الأعمال وتوزيع بنوده

(أ) التقرير الأول للمكتب (A/57/250).

(ب) طلب إدراج بند فرعي إضافي: مذكرة من الأمين العام (A/57/231).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سننظر الجمعية العامة الآن في التقرير الأول لمكتب الجمعية العامة، الذي عمم في

الرئيس (تكلم بالانكليزية): في هذا الصدد، أود أن أؤيد بشدة الاقتراح العملي الذي تم عرضه في الدورات السابقة بأن يعين كل وفد شخصا يكون حاضرا في الوقت المحدد. وبينما تم الإبلاغ عن بعض التقدم بشأن هذا الموضوع، هناك مجال كبير للتحسن. ويجدوني وطيء الأمل بأن تتعاون كافة الوفود.

في الفقرة ٢٠، يوصي المكتب بتذكير الوفود بالأهمية القصوى للتقيد بالمواعيد. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على هذه التوصية؟
تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): الفرع التالي، ثانيا/هـ، يعالج المناقشة العامة. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما بالفقرة ٢١؟
تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): ننتقل الآن إلى الفرع ثانيا/واو، بشأن انتخاب الرئيس ونواب الرئيس ورؤساء اللجان الرئيسية وأعضاء مكاتب اللجان الرئيسية. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما بالفقرة ٢٣؟
تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): ننتقل الآن إلى الفرع ثانيا/زاي. ومنتقل أولا إلى الفقرة ٢٤. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما بالنظام الداخلي الوارد في الفقرة ٢٤؟
تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): ننتقل الآن إلى الفقرة ٢٥. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما بالأحكام المتعلقة بتعليق التصويت وحق الرد الواردة في الفقرة ٢٥؟

موعد لا يتجاوز يوم الأربعاء، ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تعتمد هذه التوصية؟
تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): في الفقرة ١٦، يوصي المكتب أيضا الجمعية العامة بأن تنجز اللجنة الأولى أعمالها خلال الجزء الرئيسي من الدورة.
هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تعتمد هذه التوصية؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تتعلق الفقرة ١٧ بالتاريخ الجديد للاحتفال باليوم الدولي للسلام. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما بالفقرة ١٧؟
تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بعد ذلك، ننظر في الفرع ثانيا - دال، المتعلق بالجدول الزمني للجلسات.

ويوصي المكتب في الفقرة ١٩ الجمعية العامة، لكي تحول دون التأخر في بدء الجلسات، بأن تتجاوز في ضوء الممارسة المتبعة في الدورات الأخيرة، عن شرط حضور ثلث أعضاء الجمعية العامة على الأقل، في حالة الجلسات العامة وحضور ربع أعضاء إحدى اللجان الرئيسية في حالة اجتماعات اللجان الرئيسية لإعلان افتتاح الجلسة والسماح بسير المناقشة.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على هذه التوصية؟
تقرر ذلك.

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): الفرع ثانيا/كاف يشير إلى المسائل المتصلة بالميزانية البرنامجية. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما بالأحكام الواردة في الفقرات ٤٦ إلى ٥١، التي تتناول المسائل المتعلقة بالميزانية البرنامجية والآثار المترتبة على المقترحات في خدمة المؤتمرات؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): الفرع ثانيا/لام يتعلق بالاحتفالات والجلسات التذكارية، الفقرتان ٥٢ و ٥٣. هل لي أن أعتبر أن الجمعية توافق على التوصيات الواردة في الفقرتين ٥٢ و ٥٣ فيما يتعلق بشكل ومدة البيانات والإطار الزمني للاحتفالات والجلسات التذكارية؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أدعو الجمعية العامة الآن إلى أن تنتقل إلى الفرع ثانيا/ميم، الذي يتناول المؤتمرات الخاصة. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما بالفقرتين ٥٤ و ٥٥؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أدعو الممثلين الآن إلى الانتقال إلى الفرع ثالثا من التقرير المعنون "ملاحظات بشأن تنظيم أعمال الجمعية العامة".

في الفقرة ٥٧، يوصي المكتب الجمعية العامة بتحديد موعد لبدء المناقشة العامة وتحديد مدتها. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما بالفقرة ٥٧؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعتقد، بالفعل، أنه ينبغي للجمعية العامة أن تنظر بجدية في هذا الأمر في سياق مناقشتنا في المستقبل بشأن إنعاش الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): ننتقل الآن إلى الفقرة ٢٦. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في تحديد النقاط النظامية بخمس دقائق، كما يوصى به في الفقرة ٢٦؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): ننتقل الآن إلى الفقرتين ٢٧ و ٢٨. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما بالفقرتين ٢٧ و ٢٨ المتعلقتين بمدة البيانات؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): ننتقل الآن إلى الفقرة ٢٩. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما بالفقرة ٢٩، المتعلقة بالبيانات الختامية؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يتناول الفرع ثانيا/حاء محاضر الجلسات. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على التوصيات الواردة في الفقرات ٣١ إلى ٣٣؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): الفرع ثانيا/طاء المتعلق بالقرارات. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما بالأحكام الواردة في الفقرات ٣٤ إلى ٣٦؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): ننتقل الآن إلى الفرع ثانيا/ياء المتعلق بالوثائق. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما بالفقرات ٣٧ إلى ٤٥؟

تقرر ذلك.

ساعة لكي يستعرض الأمين العام الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على المقترحات المعروضة على الجمعية العامة. وإضافة إلى ذلك، فإنه بالنسبة للمقترحات التي تنطوي على آثار في الميزانية البرنامجية، تحتاج اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية واللجنة الخامسة إلى وقت كاف لاستعراض الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع قرار ما، قبل أن تتخذ الجمعية إجراء بشأنه. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علماً بالفقرتين ٥٩ و ٦٠؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): في الفقرة ٦١، يوجه المكتب انتباه الجمعية العامة إلى أنه تعين في بعض الحالات في الماضي القريب، تقديم مشاريع قرارات قبل موعد النظر فيها بوقت طويل وذلك لضمان تعميمها في اليوم السابق للنظر فيها وفقاً للمادة ٧٨ من النظام الداخلي. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علماً بالفقرة ٦١؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): في الفقرة ٦٢، يوجه المكتب انتباه الجمعية العامة إلى أنه من المستصوب لذلك أن تقدم الوفود مقترحاتها قبل الموعد بوقت كاف لتفادي تأجيل اتخاذ الإجراءات بشأن المقترحات. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علماً بالفقرة ٦٢؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لذلك أود أن أناشد الأعضاء بذل قصارى جهدهم لضمان تقديم مشاريع القرارات في الوقت المحدد إلى الجمعية العامة واللجان الرئيسية.

في الفقرة ٥٨، يوجه المكتب انتباه الجمعية إلى أن الاحتفالات والجلسات التذكارية عقدت في السنوات الأخيرة بناء على مقرر الجمعية العامة في الجلسات العامة. وقد وافقت الجمعية العامة الآن على توصية المكتب، كما هي وارد في الفقرة ٥٣، بأنه ينبغي أن تجرى الاحتفالات والجلسات التذكارية، قدر الإمكان، بعد المناقشة العامة مباشرة. ولكن في السنوات الأخيرة، اتخذت الجمعية العامة مقررات نجم عنها عقد احتفالات وجلسات تذكارية في أواخر الجزء الرئيسي من الدورة العادية، في وقت كان يتعين أن تنظر الجمعية العامة خلاله في تقارير اللجان الرئيسية وأن تحتتم جميع أعمال الجلسات العامة قبل رفع الدورة في كانون الأول/ديسمبر، مما تسبب في تأجيل موعد رفع الدورة. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علماً بالفقرة ٥٨؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وكما يعلم الأعضاء الجمعية العامة، في الدورة السابعة والخمسين، ستخصص عدة جلسات عامة في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر وأوائل كانون الأول/ديسمبر للاحتفالات والجلسات التذكارية، في وقت كان يتعين أن تنظر الجمعية العامة خلاله في تقارير اللجان الرئيسية وتنتهي أعمالها.

وعلاوة على ذلك، وكما هو وارد في الفقرة ١٥ من التقرير، فقد نجم عن ذلك تأجيل موعد رفع دورتنا المقرر في كانون الأول/ديسمبر.

ولذلك أناشد جميع الأعضاء أن يضعوا تلك الأمور في الحسبان حينما ينظرون في الاقتراحات المتعلقة بتوقيت الاحتفالات والجلسات التذكارية التي ستعقد في الجلسات العامة في الدورات القادمة.

وفي الفقرتين ٥٩ و ٦٠ يوجه المكتب انتباه الجمعية العامة إلى أن الأمر قد يتطلب أحيانا أكثر من ثماني وأربعين

تقرر ذلك.

فيما يتعلق بالفقرة ٧٥، قرر المكتب ألا يوصي بإدراج البند ١٦٩ من مشروع جدول الأعمال.

أفهم أن ممثل غامبيا يريد أن يخاطب الجمعية بشأن تلك المسألة.

أعطي الكلمة لممثل غامبيا.

السيد غريبي - جونسون (غامبيا) (تكلم بالانكليزية): أشير إلى المناقشة التي جرت بشأن مسألة جمهورية الصين في تايوان في اجتماع المكتب في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢. نحن نأسف لأن الوفود لم يسمح لها إلا بدقيقتين فقط للتكلم بشأن هذا البند من جدول الأعمال خلال فترة تحدها اللقاءات المقرر إجراؤها في وقت لاحق من ذلك المساء وفي اليوم التالي.

عادة، تجرى مناقشة المكتب خلال فترة يومين. ويود وفد بلدي أن يوضح، لغرض التسجيل، أن قيد الوقت كان هو السبب الوحيد لتحديد وقت المتكلمين بدقيقتين، وأن هذا لا يرسى بأي حال من الأحوال سابقة تمارس مستقبلا في مناقشات المكتب. وهذا هو رأي كل الدول الأعضاء التي تبنت الرسالة المتعلقة بمسألة جمهورية الصين في تايوان.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل غامبيا. ودعوني أقول فقط، وأنا واثق أن ممثل غامبيا يدرك هذا تماما، إن الوقت المحدد بدقيقتين قرره المكتب، الذي غامبيا عضو فيه. واتخذ هذا المقرر بالنظر إلى عدد المتكلمين المدرجين على القائمة الكبير جدا، ويقدر بسبعة وثمانين عضوا، والوقت المحدد الذي كان متاحا لنا. وأود أن أؤكد أيضا أن ممثل غامبيا، بصفته مقدم الطلب لم يقيد بهذا الحد في بيانه. وأنا أنوي أن أنفذ مقررات الدول الأعضاء فيما يتعلق بالحدود الزمنية للبيانات، وأعتقد أنها ستساهم في كفاءة عملنا.

نتنقل الآن إلى الفرع رابعا من تقرير المكتب المتعلق بإقرار جدول الأعمال. هذا الفرع يبدأ بالفقرة ٦٣. وأود أن أؤكد أننا في هذه المرحلة لا نناقش مضمون أي بند.

نتنقل الآن إلى الفقرة ٧١ من تقرير المكتب. فيما يتعلق بالفقرة ٧١، قرر المكتب إرجاء النظر في إدراج البند ٥٢ من مشروع جدول الأعمال (مسألة جزيرة ماويت القمرية) إلى موعد لاحق.

في الفقرة ٧٢، يوصي المكتب بإرجاء النظر في البند ٨٥ من مشروع جدول الأعمال (مسألة الجزر الملغاشية، غلوربوس، وخوان دي نوبا، ويوروبا، وباساس دا إنديا) إلى الدورة الثامنة والخمسين وإدراجه في جدول الأعمال المؤقت لتلك الدورة.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية توافق على تلك التوصية؟

تقرر ذلك.

في الفقرة ٧٣، فيما يتعلق بالبند ١٦٧ من مشروع جدول الأعمال (منح مصرف التنمية الآسيوي مركز المراقب لدى الجمعية العامة)، قرر المكتب أن يوصي بإدراجه في جدول أعمال الدورة الراهنة.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية توافق على تلك التوصية؟

تقرر ذلك.

في الفقرة ٧٤، فيما يتعلق بالبند ١٦٨ من مشروع جدول الأعمال (منح المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة مركز المراقب لدى الجمعية العامة)، قرر المكتب أن يوصي بإدراجه في جدول أعمال الدورة الراهنة.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية توافق على تلك التوصية؟

أعطي الكلمة لممثل توفالو.

ويود وفد مصر التأكيد، قبل اعتماد البند ٧٥ من تقرير المكتب، على أن جمهورية مصر العربية تؤكد وتؤيد أن حكومة جمهورية الصين الشعبية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الصيني.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل مصر على الإدلاء بتلك النقطة. نعود الآن إلى جدول الأعمال الذي يوصي المكتب الجمعية العامة باعتماده.

وفقا للممارسة السابقة، سنتبع الترقيم الوارد في الفقرة ٧٦ من تقرير المكتب (الوثيقة A/57/250)، وعند اللزوم، سننظر في البنود في مجموعات. وأود أن أذكر الوفود، مرة أخرى، بأننا في الوقت الحاضر لا نناقش جوهر أي بند.

البنود ١ إلى ٣ تناولناها من قبل.

ننتقل الآن إلى البندين ٤ و ٨. وأود أن أذكر الوفود بأننا نتناول فقط مسألة إدراج البنود.

هل لي أن أعتبر أن هذه البنود مدرجة في جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ٩ تنوول بالفعل من قبل.

ننتقل بعد ذلك إلى البنود من ١٠ إلى ١٦٤ التي أوصى المكتب بإدراجها.

هل لي أن أعتبر أنه سيتم إدراج هذه البنود في جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): فيما يتعلق بالبندين ١٦٥ و ١٦٦ لعل الأعضاء يتذكرون أن الجمعية العامة

السيد سوبواغا (توفالو) (تكلم بالانكليزية): نحن نحترم تمام الاحترام مقرر المكتب والتوصية التي أبلغتم الجمعية بها الآن. ومع ذلك، أود أن أعرب عن تأييدي القوي لنقطة الإيضاح التي أثارها ممثل غامبيا، وأن أسجل تفهمنا أن قاعدة الدقيقتين التي أقرها المكتب لدى مناقشة هذه القضية الهامة لن تكون سابقة في المستقبل. ونحن ننضم انضماما كاملا إلى متبني الموضوع لإدراج مسألة جمهورية الصين في تايوان على جدول أعمال الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة.

ونود أن نناشد بأن يعترف مستقبلا بحق الأعضاء في إثارة مسائل ذات أهمية بالنسبة لها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل توفالو على الإدلاء بتلك النقطة. أعطي الكلمة لممثل مصر.

السيد خيرت (مصر) (تكلم بالانكليزية): آسف لأخذني الكلمة في هذه المرحلة المتأخرة. وسأتوخى الإيجاز.

(تكلم بالعربية)

يتمشى وفد مصر مع التقرير الأول المقدم من المكتب بشأن توزيع البنود المدرجة على جدول أعمال الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة. هذا ونود توضيح ما يلي، وذلك في ضوء عضوية مصر في المكتب.

لم يتمكن وفد مصر من المشاركة في اجتماع المكتب في الأسبوع الماضي، وهو الاجتماع الذي ناقش البند ١٦٩ من مشروع جدول الأعمال الخاص بمسألة تمثيل تايوان في الأمم المتحدة. وقد جاء غيابنا عن المشاركة نتيجة للانشغال في المناقشة العامة بالجمعية العامة، فضلا عن عدد من الاجتماعات الوزارية التي جرت على هامش المناقشة العامة.

المعنون "تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تعتمد هذه التوصية؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): نتقل إلى التوصية الواردة في الفقرة ٨٣ (د) المتعلقة بالبند ٢٢ (ح) المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي"

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تعتمد هذه التوصية؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): نتقل بعد ذلك إلى الفقرة ٨٣ (هـ) المتعلقة بالبند ٢٣ المعنون "سنة الأمم المتحدة للتراث الثقافي".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما بالفقرة ٨٣ (هـ)؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): نتقل بعد ذلك إلى الفقرة ٨٣ (و) المتعلقة بالبند ٢٥ المعنون "المحيطات وقانون البحار".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما بالفقرة ٨٣ (و)؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): نتقل بعد ذلك إلى التوصية الواردة في الفقرة ٨٣ (ز) المتعلقة بالبند ٣٩ المعنون "مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس)".

قررت بالفعل إدراج هذين البندين في جدول أعمال الدورة الحالية.

نتقل الآن إلى الفرع الخامس من تقرير المكتب بشأن توزيع البنود.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما بالأحكام الواردة في الفقرات من ٧٧ إلى ٨٠؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): نتقل الآن إلى التوصيات الواردة في الفقرات من ٨٣ إلى ٨٦. وسوف نتناول التوصيات كلا على حدة.

قبل المضي في عملنا، هل لي أن أذكر الأعضاء بأن أرقام البنود تشير إلى أن جدول الأعمال الوارد في الفقرة ٧٦ من التقرير المعروض علينا وهي الوثيقة A/57/250.

نتقل أولاً إلى التوصية الواردة في الفقرة ٨٣ (أ) المتعلقة بالبند ١٠ المعنون "تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما بالفقرة ٨٣ (أ)؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): نتقل الآن إلى الفقرة ٨٣ (ب) المتعلقة بالبند ١٢ المعنون "تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تعتمد هذه التوصية؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): نتقل بعد ذلك إلى التوصية الواردة في الفقرة ٨٣ (ج) والمتعلقة بالبند ١٩

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تعتمد التوصية بشأن البند ٦٦؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): ننتقل الآن إلى التوصية الواردة في الفقرة ٨٥ (أ) المتعلقة بالبند ٩٨ المعنون "التنمية الاجتماعية بما فيها المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم والشباب والمسنين والمعوقين والأسرة".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما بالفقرة ٨٥ (أ)؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): ننتقل الآن إلى التوصية الواردة في الفقرة ٨٥ (ب) المتعلقة بالبند ١٠٢ المعنون "النهوض بالمرأة".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد هذه التوصية؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): ننتقل الآن إلى التوصية الواردة في الفقرة ٨٦ (أ) المتعلقة بالبند ١٦٥ المعنون "منح مصرف التنمية الآسيوي مركز المراقب في الجمعية العامة".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في تخصيص هذا البند للجنة السادسة؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): ننتقل الآن إلى التوصية الواردة في الفقرة ٨٦ (ب) المتعلقة بالبند ١٦٦ المعنون "منح المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة مركز المراقب لدى الجمعية العامة".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تعتمد هذه التوصية؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): ننتقل إلى الفقرة ٨٣ (ح) المتعلقة بالبند ٤١ المعنون "الاستعراض والتقييم النهائيان لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما بالفقرة ٨٣ (ح)؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): ننتقل بعد ذلك إلى الفقرة ٨٣ (ط) المتعلقة بالبند ٤٣ المعنون "متابعة نتائج الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تعتمد هذه التوصية؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): فيما يختص بالفقرة ٨٣ (ي) المتعلقة بالبند ٥٤ المعنون "مسألة قبرص"، يوصي المكتب بأن تخصص الجمعية العامة لهذا البند وقتا مناسباً خلال الدورة.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تعتمد هذه التوصية؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): ننتقل الآن إلى التوصية الواردة في الفقرة ٨٤ المتعلقة بالبند ٦٦ المعنون "نزع السلاح العام الكامل".

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أمامنا الآن قائمة البنود التي أوصى المكتب بتخصيصها للجنة الثانية.

مع مراعاة المقررات التي اتخذت الآن، هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على تخصيص البنود المقترحة للجنة الثانية في الفقرة ٨٧ من تقرير المكتب؟
تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): ننتقل الآن إلى قائمة البنود التي أوصى المكتب بتخصيصها للجنة الثالثة.
مع مراعاة المقررات التي اتخذت الآن، هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على تخصيص البنود للجنة الثالثة حسب الاقتراح الوارد في الفقرة ٨٧ من تقرير المكتب؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): مع مراعاة المقررات المتخذة قبل قليل، هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على إحالة بنود إلى اللجنة الخامسة، كما اقترح في الفقرة ٨٧ من تقرير المكتب؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أخيراً، نأتي إلى قائمة البنود التي أوصى المكتب بإحالتها إلى اللجنة السادسة.

ومع مراعاة المقررات المتخذة قبل قليل، هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على إحالة بنود إلى اللجنة السادسة، كما اقترح في الفقرة ٨٧ من تقرير المكتب؟
تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت نظرها في التقرير الأول للمكتب.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في تخصيص هذا البند للجنة السادسة؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): ننتقل الآن إلى الفقرة ٨٧ من تقرير المكتب. وأدعو الأعضاء إلى الانتقال إلى قائمة البنود التي أوصى المكتب بأن تنظرها الجمعية العامة في جلسة عامة.

مع مراعاة المقررات التي اعتمدت الآن، هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على تخصيص البنود المدرجة في الفقرة ٨٧ من تقرير المكتب لبحثها مباشرة في الجمعية العامة في جلسة عامة؟
تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أمامنا الآن قائمة البنود التي أوصى المكتب بتخصيصها للجنة الأولى.

ومع مراعاة المقررات التي اتخذت الآن، هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على تخصيص البنود المقترحة للجنة الأولى في الفقرة ٨٧ من تقرير المكتب؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): ننتقل الآن إلى قائمة البنود التي أوصى المكتب بتخصيصها للجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة).

مع مراعاة المقررات التي اتخذت الآن، هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على تخصيص البنود المقترحة للجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار في الفقرة ٨٧ من تقرير المكتب؟

تقرر ذلك.

ومن المقترح أن تتم إحالة هذا البند الفرعي إلى اللجنة الخامسة.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود إحالة هذا البند الفرعي إلى اللجنة الخامسة؟
تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بهذا تكون الجمعية العامة قد اختتمت أعمالها لهذا اليوم.
أود أن أشكر جميع أعضاء الجمعية على تعاونهم.
ستتلقى كل لجنة من اللجان الرئيسية قائمة ببنود جدول الأعمال المحالة إليها كيما تبدأ بتنظيم عملها وفقا للمادة ٩٩ من النظام الداخلي.
رفعت الجلسة الساعة ١٥/١٩.

ستنظر الجمعية العامة الآن في الطلب الذي قدمه الأمين العام في الوثيقة A/57/231.

حسبما ورد في مذكرة الأمين العام، فإنه تلقى إشعارا باستقالة عضو من لجنة المعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة.

وعليه، سيتعين على الجمعية العامة في دورتها الحالية هذه أن تعين شخصا لشغل منصب العضو المستقيل للفترة المتبقية من ولايته، وتحقيقا لذلك، يطلب الأمين العام أن يدرج في جدول الأعمال بند فرعي بعنوان "تعيين عضو في لجنة المعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة" وذلك في إطار البند ١٧ من جدول الأعمال (تعيينات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وتعيينات أخرى).

وما لم أسمع اعتراضا، وبالنظر إلى إلحاحية هذا الطلب، سأعتبر أن الجمعية العامة توافق على الإعفاء من الحكم ذي الصلة من المادة ٤٠ من النظام الداخلي، الذي يتطلب اجتماعا لهيئة المكتب بشأن إدراج هذا البند الفرعي في جدول الأعمال.

لا أرى اعتراضا.

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود، بناء على اقتراح الأمين العام، أن تدرج في جدول أعمال الدورة الحالية بندا فرعيا إضافيا بعنوان "تعيين عضو في لجنة المعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة"، في إطار البند ١٧، المعنون "تعيينات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وتعيينات أخرى"؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وبالتالي، أدرج البند الفرعي بوصفه البند الفرعي (ي) من البند ١٧.